الأمم المتحدة

E/CN.17/2002/PC.2/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2001
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة الثانية
٢٨ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

تقرير الأمين العام*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-١٥	٤
ثانيا -	الاتجاهات والتطورات الرئيسية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٦-٤٥	٧
ثالثا -	مكافحة الفقر وتعزيز كسب الرزق المستدام	٤٦-٨١	١٦
	ألف - الفقر في الأرياف والزراعة المستدامة والأمن الغذائي	٤٧-٥٥	١٦
	باء - الفقر في المدن والمستوطنات البشرية	٥٦-٦٥	١٨
	جيم - الديناميكيات الديمغرافية	٦٦-٦٨	٢١
	دال - الصحة والتنمية المستدامة	٦٩-٧٦	٢٢
	هاء - التعليم	٧٧-٨١	٢٥
رابعا -	الاستهلاك والإنتاج المستدامان	٨٢-١٠٦	٢٧
	ألف - الطاقة والنقل	٨٩-٩٨	٢٩
	باء - الصناعة	٩٩-١٠٢	٣٢
	جيم - السياحة	١٠٣-١٠٦	٣٣

* أعد التقرير بناء على التقارير الاستعراضية التي قدمها منظمو المهام بالأمم المتحدة لمختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١.

150102 140102 01-70791 (A)
0170791

خامسا –	حماية سلامة النظم الإيكولوجية الداعمة للحياة	١٠٧-١٤٧	٣٤
ألف –	الإدارة المتكاملة للأراضي	١٠٩-١١٥	٣٥
بـاء –	الغابات	١١٦-١٢١	٣٧
جيم –	المحيطات	١٢٢-١٢٨	٣٩
دال –	موارد المياه العذبة	١٢٩-١٣٣	٤٢
هاء –	الغلاف الجوي والمناخ	١٣٤-١٤٣	٤٤
واو –	آثار الكوارث الطبيعية	١٤٤-١٤٧	٤٧
سادسا –	الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة: ضرورة تكامل السياسات، واتخاذ القرارات على أساس المعارف، والمشاركة	١٤٨-١٧٧	٤٨
ألف –	الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة	١٤٩-١٥٢	٤٨
بـاء –	تنفيذ الصكوك القانونية الدولية	١٥٣-١٥٧	٤٩
جيم –	المعلومات لأغراض صنع القرار	١٥٨-١٦٤	٥٢
دال –	مشاركة المجموعات الرئيسية	١٦٥-١٧٢	٥٥
هاء –	صياغة الردود الموحدة داخل منظومة الأمم المتحدة	١٧٣-١٧٧	٥٨
سابعا –	وسائل التنفيذ	١٧٨-٢١٦	٥٩
ألف –	المالية	١٧٨-١٨٩	٥٩
بـاء –	التجارة	١٩٠-١٩٨	٦٢
جيم –	نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا	١٩٩-٢٠٧	٦٤
دال –	العلم وبناء القدرات	٢٠٨-٢١٦	٦٨
ثامنا –	تعزيز التنفيذ: إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية المستدامة	٢١٧-٢٤١	٧٠
ألف –	تسخير العولمة لخدمة التنمية المستدامة	٢٢١	٧١
بـاء –	القضاء على الفقر وتوفير سبل المعيشة المستدامة	٢٢٢-٢٢٣	٧٣
جيم –	تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة	٢٢٤	٧٥
دال –	تعزيز الصحة عن طريق التنمية المستدامة	٢٢٥	٧٦
هاء –	الوصول إلى الطاقة وفعالية استخدامها	٢٢٦	٧٧
واو –	الإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي	٢٢٧	٧٨
زاي –	إدارة موارد المياه العذبة في العالم	٢٢٨	٧٩
حاء –	المالية ونقل التكنولوجيا	٢٢٩	٨٠
طاء –	مبادرات التنمية المستدامة من أجل أفريقيا	٢٣٠	٨١
يـاء –	تعزيز نظام التدبير الدولي للتنمية المستدامة	٢٣١-٢٤١	٨٢

الإطارات

١ - النفايات ١٨
٢ - جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي ١٩
٣ - موريشيوس: برامج المستوطنات البشرية ٢١
٤ - الفلبين: برامج السكان ٢١
٥ - سوء التغذية/الإفراط في الغذاء ٢٣
٦ - حملة مكافحة الملاريا ٢٤
٧ - الالتحاق بالمدرسة ٢٦
٨ - كوبا: برامج التعليم ٢٦
٩ - التغييرات في الإنتاج ٢٧
١٠ - استهلاك الطاقة ٣٠
١١ - الاتفاق العالمي ٣٢
١٢ - برامج إصدار شهادات الإدارة البيئية ٣٣
١٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنوع البيولوجي ٣٥
١٤ - المناطق الحرجية في العالم ٣٨
١٥ - إدارة الغابات ٣٨
١٦ - المناطق الساحلية ٤٠
١٧ - المبادرات الساحلية ٤٠
١٨ - المنتدى العالمي الثاني للمياه والمؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة ٤٣
١٩ - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٤٣
٢٠ - بروتوكول كيوتو: اتفاقات مراكش ٤٥
٢١ - هنغاريا: برنامج الحد من التلوث ٤٥
٢٢ - تكلفة الكوارث الطبيعية ٤٦
٢٣ - تنسيق الاتفاقيات ٥٠
٢٤ - مرفق البيئة العالمية ٥١
٢٥ - توقعات البيئة العالمية ٥٢
٢٦ - استراتيجية الرصد العالمية المتكاملة ٥٣
٢٧ - مشاركة الجماعات الرئيسية ٥٥
٢٨ - الحوارات في لجنة التنمية المستدامة بين أصحاب المصلحة المتعددين ٥٦
٢٩ - مشروع الجينوم البشري ٦٧
٣٠ - الأهداف المتصلة بالحد من الفقر في إعلان الألفية ٧٢

”يجب توخي الحكمة في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة ... ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة وذلك لصالح رفاهنا ورفاهية ذريتنا في المستقبل.

”يجب ألا ندخر أي جهد لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، و لم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم.

”نؤكد مجددا دعمنا لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.“

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
(انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرات ٦ و ٢١ و ٢٢)

أولا – مقدمة

١ – كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حدثا بارزا لتأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجيل الحاضر ولأجيال المستقبل. وقد حدد قادة دول العالم باعتمادهم جدول أعمال القرن ٢١[١]، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢]، والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ توافق الآراء العالمي المتعلق بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة[٣] (المبادئ المتعلقة بالغابات) والاتفاقيات المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[٤]، برنامجا واضحا للتنمية المستدامة.

٢ – وترسم النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية صورة للتنمية توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبشرية وقدرة الموارد والنظم الإيكولوجية للكرة الأرضية على تلبية الاحتياجات في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وهذه رؤية قوية وبعيدة الأجل. ولكن بعد عشر سنوات، ورغم المبادرات التي اتخذها الحكومات والمنظمات الدولية وشركات الأعمال ومنظمات وأفراد المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة، فإن ما أحرز من تقدم لتحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سار بخطوات أبطأ مما كان متوقعا وباتت الأوضاع أسوأ بالفعل من بعض الوجوه مما كانت عليه قبل عشر سنوات.

٣ – وأُحرز بعض التقدم في اتخاذ تدابير لحماية البيئة. ولكن حالة البيئة في العالم لا تزال هشة وما اتُخذ من تدابير لحفظها لا يزال غير مرض. و لم يُحرز في معظم أرجاء العالم النامي

سوى تقدم محدود، في أفضل الأحوال، في مجال تخفيف حدة الفقر. وأُحرز بعض التقدم في بعض مجالات الصحة، ولكن ظهرت مشاكل أخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٤ - ومما لا شك فيه أن هناك فجوة في التنفيذ، وهي تتجلى بوضوح في أربعة مجالات. فهي تتجلى أولا في اعتماد نهج غير متكامل إزاء التنمية المستدامة. إذ يراد من مفهوم التنمية المستدامة أن يعكس الصلة التي لا تنفصم بين البيئة والتنمية. فالتنمية المستدامة يجب أن تخدم في وقت واحد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبوجه عام، كانت السياسات والبرامج على الصعيدين الوطني والدولي أدنى بكثير من مستوى التكامل هذا في عملية اتخاذ القرارات.

٥ - ثانيا: لم تطرأ تغيرات رئيسية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج التي تعرض للخطر النظام الطبيعي لدعم الحياة. وتعد النظم القيمية المتجلية في هذه الأنماط من بين القوى المحركة الرئيسية التي تحدد استخدام الموارد الطبيعية. ورغم أن التغييرات المطلوبة لتحويل المجتمعات إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ليست سهلة التنفيذ، فإن هذا التحول أمر لازم.

٦ - ثالثا: إن هناك افتقارا إلى سياسات أو برامج متوافقة في مجالات المال والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ففي عالم آخذ في العولمة، أصبحت ضرورة الاتساق والتماسك في هذه السياسات أكثر أهمية من ذي قبل. ومع ذلك فإن السياسة المتبعة إزاء هذه القضايا لا تزال مجزأة إلى أقسام، وتحكمها الاعتبارات القصيرة الأجل أكثر مما تحكمها الاعتبارات الطويلة الأجل للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٧ - رابعا: لم تجر إتاحة الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولم تتحسن آليات نقل التكنولوجيا. فمنذ عام ١٩٩٢، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بإطراد، وحدت أعباء الديون الخيارات المتاحة للبلدان النامية واتسمت التدفقات المتسعة للاستثمارات الخاصة بالتقلب ولم يستفد منها سوى بضعة بلدان وقطاعات.

٨ - ويجب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مع النتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٢، والتي اتسمت بفعالية كبيرة في تحديد برنامج للتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان. وقد انصبت تلك النتائج في أهداف التنمية المحددة في إعلان الألفية للأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). ومنذئذ، قطع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (بروكسل ٢٠٠٠) والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (مراكش ٢٠٠١) أشواطا مهمة أخرى في ميدان التنمية المستدامة.

٩ - ورغم الفجوات في التنفيذ، فإن جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لا تزال صالحة اليوم كما كانت في عام ١٩٩٢. بيد أن السياق العالمي قد تغير. فالعولمة، والثورة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتفكك الاجتماعي في أرجاء عديدة من العالم، وانتشار مرض الإيدز تمثل بعض ظواهر عالم اليوم والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تعزيز عملية التنفيذ.

١٠ - وفي المجال الاقتصادي، فإن نجاح الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في وضع مسألة التنمية في صلب المفاوضات التجارية اللاحقة يبشر خيرا بالنسبة لمستقبل النظام التجاري وما يتيحه من احتمالات للبلدان النامية. ومن المتوقع أن يبحث المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية المزمع عقده في مونتيري، بالمكسيك، في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ سبل ووسائل تعزيز التكامل والاتساق في النظام المالي العالمي. وأحد الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر يتمثل في تركيز اهتمام عالم المال على التنمية.

١١ - وتمثل العمليات المذكورة أعلاه بعض اللبنات الأساسية لتعزيز عملية التنفيذ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويتعين على النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة أن تعتمد على هذه المؤتمرات والعمليات المتصلة بها للقيام بمبادرات برنامجية ملموسة جديدة، والتي وسيلزم لنجاحها توفر الإرادة السياسية القوية واتخاذ خطوات عملية وإقامة شراكات قوية.

١٢ - فأما الإرادة السياسية فتشكل مفتاح النجاح، إذ أن المبادرات الجديدة الفعالة تستلزم إجراء تغييرات رئيسية في طريقة تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولا بد من القيام بهذه الخطوات العملية من أجل إثبات مصداقية مؤتمر القمة في عملية تنفيذ برنامج التنمية المستدامة بوسائل هادفة وقابلة للقياس. وتلزم إقامة شراكات مع طائفة متنوعة من أصحاب المصالح من أجل كفالة التزام الجميع، بما في ذلك التزام الجهات التي لها تأثير مباشر على استخدام الموارد.

١٣ - وينبغي تضافر الإرادة السياسية والخطوات العملية والشراكات مع روح متجددة من التعاون والتضامن على الصعيد العالمي. فأحد أكثر الآثار أهمية للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يتمثل في تسليط الأضواء على حقيقة أننا نعيش في عالم واحد، وأنه ما من جزء من هذا العالم يقوى على تجاهل مشاكل بقية أنحاء العالم، إذ أننا نتقاسم مستقبلا مشتركا ويجب علينا أن نعمل معا لضمان مصالحنا

ومصالح أجيال المستقبل. إذ أن تجاهل الشواغل الطويلة الأجل اليوم من شأنه أن يزرع بذور المعاناة والصراع والفقر في المستقبل.

١٤ - والغرض من هذا التقرير هو استعراض ما أُحرز من تقدم في تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ وغيره من النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وتقديم عرض عام للتطورات الرئيسية التي تؤثر في التنفيذ، واقتراح سياسات وبرامج لتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والعمليات المتصلة به.

١٥ - ولا يمكن لتقرير واحد أن يفي بحق الجهود الكثيرة التي بُذلت في سائر أنحاء العالم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولا يمكن تقدير كامل نطاق ما جرى من أعمال إلا من خلال الرجوع إلى جميع التقارير التي ستقدم خلال مسار العملية التحضيرية، ولا سيما التقارير القطرية التي ستتضمن معلومات تفصيلية أكثر عن المبادرات القطرية. إضافة إلى ذلك، جرى تقديم سلسلة من التقارير الوقائعية للأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (E/CN.17/2001/PC/2 إلى PC/21) إلى لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة في دورتها الأولى في أيار/مايو ٢٠٠١. وتتضمن هذه التقارير ثروة من المعلومات التي تدعم وتستكمل ما ورد في هذا التقرير. وتتضمن تقارير الاجتماعات التحضيرية الإقليمية المعقودة خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠١ الكثير من مقترحات العمل القيِّمة، وبعضها أُدمج في هذا التقرير. والبيانات الوزارية الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الخمسة لمؤتمر القمة، فضلا عن النتائج التي تمخضت عنها اجتماعات أخرى نُظمت استعدادا لمؤتمر القمة أثرت أيضا المواد المتاحة للعملية الحكومية الدولية.

ثانيا - الاتجاهات والتطورات الرئيسية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٦ - أحد التطورات الرئيسية للاقتصاد العالمي خلال التسعينات يتمثل في سرعة مسيرة العولمة، ولا سيما في شكل زيادة التدفقات الدولية للسلع والخدمات والمال. وقد جاء هذا نتيجة عدد من العوامل، بما في ذلك ما اتخذته الحكومات من إجراءات تتعلق بالسياسات، بشكل جماعي وإفرادي، لتحرير التجارة وأسواق المال، والتخصيص ورفع القيود عن الأنشطة الاقتصادية.

١٧ - وتتمثل القوة الأخرى التي تقف وراء العولمة في التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها المتزايد على نطاق عالمي. وكان مما يسَّر ازدياد التدفقات المالية الخاصة شبكات المعلومات العالمية، بما في ذلك الإنترنت التي كانت القوة

المحركة وراء قطاعات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الديناميكية، مما زاد العمالة والإنتاج في عدد من البلدان النامية، وبخاصة في شرق آسيا. وفي الوقت ذاته، لم يتمكن عدد كبير من البلدان النامية من الإفادة من العولمة ولا من تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٨ - وتجلت خلال التسعينات فوائد العولمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات فضلا عن حدودها. فقد ازدهرت البلدان والشركات التي تمكنت من التكيف بنجاح مع الظروف الجديدة؛ أما التي لم تتمكن من ذلك بسبب افتقارها إلى القدرات التقنية وإلى الهياكل الأساسية أو القدرات المؤسسية فقد شهدت اتساعا في الفجوة بينها وبين بقية العالم. إذ أن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات قدرة هائلة على تحقيق برنامج التنمية المستدامة، وبخاصة إذا اتُخذت خطوات فعالة لردم الفجوة التكنولوجية.

١٩ - وبفضل العولمة وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أثر عدد من الأحداث والاتجاهات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العالمي خلال التسعينات. فخلال النصف الأول من العقد، تمتع معظم البلدان بنمو اقتصادي هام، رغم أن الصراع فرض تكاليف بشرية جسيمة وألحق أضرارا اقتصادية بعدد متزايد من البلدان. وشهدت الاقتصادات الموجهة مركزيا في السابق ترديا سريعا وحادا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أثناء مرحلة انتقالها إلى اقتصادات السوق. وفي العالم المتقدم النمو، تمتع اقتصاد الولايات المتحدة بفترة قياسية من النمو وكان بمثابة محرك هام من محركات النمو لبقية الاقتصاد العالمي. وفي أوروبا، أنشئت منطقة عملات واحدة تغطي معظم أوروبا الغربية (الاتحاد النقدي الأوروبي). أما اليابان فلم تتمكن من الخروج من الركود الاقتصادي الذي طال عقدا من الزمن. وبوجه عام، شهد الاقتصاد العالمي خلال التسعينات تقلبات أقل مما شهده خلال الثمانينات، رغم وجود استثناءات هامة. وازداد متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية بوجه عام من ٢,٧ في المائة في الثمانينات إلى ٤,٣ في المائة خلال التسعينات، بينما انخفض المعدل بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو من ٣ إلى ٢,٣ في المائة خلال الفترة نفسها[٥].

٢٠ - بيد أن الصورة العامة لا تعكس استمرار الصعوبة التي واجهها العديد من البلدان في أفريقيا خلال التسعينات. فرغم أن النمو الاقتصادي في المنطقة تحسن تحسنا هامشيا، فإن استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني ألغى المكاسب، واتسعت الفجوة في مستويات المعيشة بين أفريقيا ومناطق أخرى. علاوة على ذلك، في حين أن النمو الاقتصادي في المنطقة كان يرتبط بارتفاع مستويات الإنتاج الزراعي، فإن التصنيع عجز عن النمو، مما ترك العديد من

البلدان يعتمد على بضع صادرات من السلع الأساسية كانت أسعارها تتسم بالتقلب والانحدار بوجه عام.

٢١ - وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطها ٢,٥ في المائة سنويا خلال التسعينات، بالمقارنة مع نمو بلغت نسبته ١,٨ في المائة سنويا خلال الثمانينات. واتسم الانحدار الاقتصادي بشدة بالغة في النصف الأول من العقد إذ انخفض الإنتاج المحلي بنسبة تبلغ ٥٠ في المائة خلال ثلاث سنوات. وشهد العديد من هذه البلدان زيادات حادة في نسبة الفقر والبطالة وانخفاضا في تمويل التعليم والصحة والمعاشات التقاعدية، والنقل العام وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. ورغم أن البلدان الواقعة في أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق وبضعة بلدان في رابطة الدول المستقبلة ازدادت قوة خلال النصف الثاني من التسعينات، فإن بلدانا أخرى، ولا سيما تلك الواقعة في آسيا الوسطى، كافحت من أجل استعادة النمو.

٢٢ - وازدهرت التجارة الدولية خلال التسعينات، رغم أن الأداء الإقليمي كان متفاوتا. وازدادت الصادرات العالمية بمعدل متوسطه ٦,٤ في المائة، فوصل إلى ٦,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠. وأصبحت البلدان النامية تلعب أدوارا أكثر أهمية في التجارة العالمية، فازدادت صادراتها بنسبة ٩,٦ في المائة سنويا. بيد أن الصادرات من أفريقيا ازدادت بمعدل أبطأ، وانخفضت حصة المنطقة في التجارة العالمية من ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وأدى انهيار الترتيبات التجارية لمجلس التعاضد الاقتصادي بنهاية الثمانينات إلى تقييد الصادرات تقييدا حادا من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النصف الأول من التسعينات. بيد أن الكثير من البلدان الواقعة في أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق نجحت في إعادة توجيه صادراتها إلى أوروبا الغربية في النصف الثاني من العقد، وأصبحت قطاعات صادراتها إحدى القطاعات الهامة التي تسهم في تحقيق نموها الحيوي. وعلى غرار الحالة في أفريقيا، لم تستفد الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وليس لها قاعدة صناعية متينة سوى القليل من العولمة.

٢٣ - وانعكست العولمة أيضا في الزيادات السريعة التي طرأت على التدفقات المالية الدولية، بيد أنها كانت تتسم بدرجة كبيرة من التقلب. وطوال التسعينات، جذبت الولايات المتحدة تدفقات كبيرة من رأس المال الخاص الخارجي، وذلك بفضل أدائها الاقتصادي القوي وتطوير منتجات مالية ابتكارية. وخلال النصف الأول من العقد على الأقل، جذب عدد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، تدفقات مالية خاصة متزايدة، واتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة بالغة. وفي الوقت ذاته، شهدت هذه البلدان أزمات

مالية دورية تطلبت تدخلا من أطراف متعددة، أولا في المكسيك في عام ١٩٩٥ ثم في عدد من بلدان شرق آسيا وغيرها من البلدان في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩.

٢٤ - وفي مقابل النجاح الذي حققه بعض البلدان المتوسطة الدخل في جذب رأس المال الخاص، لم يتحسن المركز المالي الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل. وظلت هذه البلدان تعتمد بصورة رئيسية على مصادر رسمية للتمويل الخارجي. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا هاما، ولم يتحقق طوال معظم العقد سوى تقدم قليل في حل مشاكل الدين الخارجي التي كان يواجهها الكثير من البلدان الأكثر فقرا.

٢٥ - وأضافت الأحداث التي وقعت منذ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إحساسا عاما بالغموض وأسهمت في التباطؤ على الصعيد العالمي. وثمة شواغل تتمثل في أن الأهداف البعيدة الأجل للتنمية المستدامة سوف تتقوض بفعل ضغوط الاحتياجات القصيرة الأجل. وكما أشارت اللجنتان التحضيريتان الإقليميتان لأفريقيا ومنطقتي آسيا والمحيط الهادئ، فإن الصراع وانعدام الاستقرار الاجتماعي عرقلا الجهود التي يبذلها الكثير من البلدان لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - وبلغ عدد السكان في العالم ست بلايين نسمة في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع ٢,٥ بليون نسمة في عام ١٩٥٠ و ٤,٤ بلايين نسمة في عام ١٩٨٠. ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان في العالم إلى نحو ٨ بلايين نسمة في عام ٢٠٢٥، و ٩,٣ بلايين في عام ٢٠٥٠، وأن يستقر العدد في آخر المطاف بين ١٠,٥ بلايين و ١١ بليون نسمة. ووصل النمو السكاني في العالم إلى ذروة تبلغ نسبتها ٢ في المائة سنويا في عام ١٩٦٥ وانخفضت منذئذ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تنخفض إلى ١ في المائة في عام ٢٠٢٠ تقريبا وإلى ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٥٠[٦].

٢٧ - وأثر التغير الديمغرافي في التنمية المستدامة بعدة طرق. فحجم السكان، والنمو، والهيكل العمري، والخصائص التعليمية والصحية والاجتماعية الاقتصادية، أثرت كلها على استخدام الموارد الطبيعية، أسوة بالعلاقات الجنسانية وأنماط الهجرة. وتفاوت التأثير العام لهذه الاتجاهات في التنمية المستدامة من بلد إلى آخر أو من إقليم إلى آخر. وفي بعض البلدان الأوروبية واليابان، تمثل أحد الشواغل الرئيسية في سرعة شيخوخة السكان، وذلك بسبب انخفاض مستويات الخصوبة، وأثر ذلك على المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. ومن المتوقع نتيجة انخفاض الخصوبة أن يصل عدد السكان في البلدان المتقدمة النمو إلى ذروته في عام ٢٠٢٥ تقريبا وأن ينحدر بعد ذلك، لذا فإنه من المتوقع أن يقع جميع النمو السكاني في العالم بعد عام ٢٠٢٥ في العالم المتقدم النمو. وفي

بعض البلدان النامية، كان ارتفاع معدلات النمو السكاني، وسوء الصحة، وازدياد الوفيات بسبب مرض الإيدز، وانخفاض معدلات التسجيل في المدرسة عوامل ديمغرافية حرجة قيدت من عملية النمو. وأدت التحركات السكانية أيضا في بعض الأحيان إلى إزالة الأحراج وغير ذلك من النتائج البيئية السلبية[٦].

٢٨ - ويتوقف مجموع الاستهلاك والضغط الذي يفرضه على الموارد الطبيعية والبيئة في جزء منه على السكان، ولكنه يتوقف بشكل أكبر على الثراء والتكنولوجيا. إذ تبلغ حصة ١٥ في المائة من سكان العالم في البلدان المرتفعة الدخل ٥٦ في المائة من مجموع الاستهلاك، في حين أن نسبة ٤٠ في المائة من السكان الأكثر فقرا في البلدان المنخفضة الدخل لا تتعدى حصتهم من مجموع الاستهلاك ١١ في المائة[٧]. ورغم أن معظم الشعوب شهدت بعض النمو في الاستهلاك خلال السنوات الأخيرة، فإن متوسط إنفاق الأسرة المعيشية الأفريقية على الاستهلاك يقل بنسبة ٢٠ في المائة عما كان عليه قبل ٢٥ عاما[٨].

٢٩ - وخلال التسعينات، انحدر معدل الفقر العام في البلدان النامية، بناء على خط فقر محدد بدخل مقداره دولارا واحدا في اليوم، من ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وانخفض مجموع عدد الناس فقراء الدخل انخفاضا طفيفا من نحو ١,٣ بليون إلى ١,٢ بليون نسمة. وطرأ تقدم كبير في مجال تخفيض حدة الفقر بفضل النمو الاقتصادي السريع في شرق وجنوب آسيا، وأحرز بعض التقدم في تخفيض معدل الفقر في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. بيد أنه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعيش نحو نصف السكان في الفقر، لم يطرأ أي تقدم في تخفيض معدل الفقر، وازداد عدد الناس الذين يعيشون في الفقر زيادة كبيرة[٩]. وإن النمو الاقتصادي يستطيع تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في الفقر تخفيضا كبيرا. وتشير إسقاطات البنك الدولي التي تستخدم السيناريو الاقتصادي لأفضل الحالات إلى أن مجموع عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا يمكن أن ينخفض إلى نحو ٧٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥[١٠].

٣٠ - وأحرز تقدم أكبر إلى حد ما في جوانب أخرى من جوانب الفقر، بما في ذلك الرعاية الصحية ووفيات الأطفال والأمهات أثناء النفاس، وتخفيف حدة الجوع والحصول على التعليم، والحصول على الماء المأمون والصرف الصحي. بيد أن ١,١ بليون نسمة لا يزالون يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة ونحو ٢,٤ بليون نسمة لا يزالون يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي المناسبة (انظر E/CN.17/2000/13) ولا يزال أكثر من ٨ في المائة من الأطفال في البلدان النامية يموتون قبل بلوغ سن خمس سنوات، وفي بعض أكثر البلدان فقرا، يموت طفل من أصل خمسة أطفال قبل أن يبلغ من العمر عاما واحدا. ولا يزال هناك أكثر

من ١١٣ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية خارج المدرسة، و ٦٠ في المائة من هؤلاء من البنات[١١].

٣١ - ومن بين ما يقدر عددهم بـ ٨١٥ مليون نسمة في العالم ممن يعانون من نقص الغذاء, هناك ما يقدر بـ ٧٧٧ مليون نسمة يعيشون في الأقاليم النامية، و ٧٧ مليون نسمة يعيشون في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، و ١١ مليون نسمة في البلدان الصناعية[١٢]. ورغم أن أكبر عدد من الجياع يعيشون في جنوب آسيا, فإن هذه الأرقام آخذة في الهبوط. وفي أفريقيا، يعاني نحو ثلث عدد السكان من نقص الغذاء، وهذا العدد آخذ في الازدياد[١٣]. واستنادا إلى آخر التوقعات التي خرجت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لن يتحقق هدف تخفيض عدد الجائعين في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

٣٢ - وخلال التسعينات، طرأ تحسن على الأوضاع الصحية بوجه عام, فازداد متوسط العمر المتوقع وانخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات أثناء النفاس. وأحرز تقدم ملحوظ في القضاء على بعض الأمراض الرئيسية المعدية مثل شلل الأطفال، بيد أن سوء الصحة لا يزال عائقا أساسيا في طريق التنمية في الكثير من البلدان النامية. وارتفعت أعداد الموتى والمرضى من جراء عدم كفاية الإمدادات المائية وتلوثها، وسوء المرافق الصحية، وشدة تلوث الهواء في الداخل بسبب استخدام المحروقات التقليدية، ومن جراء مرضى الملاريا والسل الرئوي وغيرهما من الأمراض المعدية والطفيلية، والافتقار إلى خدمات الصحة الإنجابية. وفي أفريقيا، أدى انتشار مرض الإيدز إلى إهلاك البالغين الشباب من السكان، وانخفاض العمر المتوقع انخفاضا كبيرا وإلى خلق عقبات هائلة في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، شهدت البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية زيادات في عدد الأمراض الناجمة عن تناول الغذاء غير الصحي وعن حياة الخمول وارتفاع الوزن.

٣٣ - ويتسبب تلوث المياه وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي وسوء النظافة بنسبة كبيرة من حالات سوء الصحة والمرض في العالم النامي ويؤدي إلى وفاة الملايين[١٤]. ويستوطن مرض الملاريا في ١٠١ من البلدان والأقاليم ويتسبب بوفاة أكثر من مليون إنسان كل عام. والكوليرا والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي ألف والزحار والديدان المعوية والتراخوما والعمى النهري وداء البقيرات والتسمم بالزرنيخ وحمى الضنك هي أمراض أخرى تتصل بالماء وتؤثر على ملايين الناس في البلدان النامية.

٣٤ - واستمر الإنتاج العالمي للمواد الغذائية في الازدياد بمعدل أسرع من معدل الازدياد السكاني خلال العقد الماضي، وانخفضت أسعار المواد الغذائية وتحسن الغذاء في الكثير من

البلدان.وتحقق هذا من جراء ازدياد رقعة الأراضي المزروعة وازدياد الإنتاج بفضل ازدياد الري وتحسن البذار وتحسين تركيز استخدام المدخلات الزراعية وغير ذلك من التقنيات الزراعية. بيد أن بعض الممارسات الزراعية أدت إلى تدهور البيئة. وفي أفريقيا، ظل الإنتاج الزراعي منخفضا جدا بينما ازداد عدد السكان زيادة سريعة، مما جعل الكثير من البلدان في المنطقة تعتمد اعتمادا متزايدا على استيراد المواد الغذائية.

٣٥ - واعتمدت تقنيات زراعية أكثر استدامة من أجل حماية الإنتاج الزراعي وزيادته، بما في ذلك الزراعة المتسمة بالحماية بغية حماية التربة والماء وتخفيض الوقت والعمل أثناء إعداد الأرض، واستهلاك كمية أقل من الوقود والإقلال من الحاجة إلى مدخلات كيميائية. وتحقق نجاح كبير آخر في تطوير واعتماد تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات والتي أسهمت في التكثيف الزراعي المستدام مع تخفيض التأثيرات السلبية على البيئة إلى أدنى حد. وبتخفيض الحاجة إلى استعمال المبيدات من خلال استعمال أصناف من المحاصيل مقاومة للآفات، والأعداء الطبيعيين والتقنيات الزراعية، زادت تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات من استدامة النظم الزراعية والإيكولوجية بأدنى حد من التكلفة.

٣٦ - ومع ذلك، انخفضت رقعة الغابات والمراعي واختفت الأراضي الرطبة من جراء التوسع الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية، وأدى هذا إلى انخفاض التنوع الأحيائي وغيره من السلع والخدمات البيئية. إذ إن تدهور التربة يؤثر على ما يقل عن بليوني هكتار من الأراضي وربما على قرابة ثلثي الأراضي الزراعية في العالم.

٣٧ - وتتسبب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والانهيارات الأرضية والزلازل والانفجارات البركانية بالكثير من المعاناة والخسائر الاقتصادية وتشكل عقبة مهمة في وجه التنمية في المجتمعات الضعيفة. ويزيد سوء إدارة الأراضي من وقوع الكوارث الطبيعية ومن حدتها، مثل الفيضانات، كما أن سوء تنظيم المستوطنات والافتقار إلى الاستعداد لحالات الطوارئ يمكن أن يزيد زيادة كبيرة من الأضرار التي تلحقها الكوارث. ولا تزال الصراعات والحروب الأهلية تؤدي إلى تدهور التربة والمياه فضلا عن التسبب بالموت والمرض والمجاعات والتشرد وغيرها من الأخطار التي تهدد رفاه البشر وتنميتهم[١٥].

٣٨ - وزاد اتساع رقعة الأراضي الزراعية المروية وازدياد الطلب على المياه للاستعمال الصناعي واستعمال البلديات من الضغوط التي تتعرض لها موارد المياه العذبة في الكثير من البلدان. وأخذ عدد المناطق التي تعاني من شح المياه في الازدياد، ولا سيما في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وخلال العقدين المقبلين، من المقدر أن تزداد الحاجة إلى المياه بنسبة ١٧ في

المائة لزراعة المحاصيل الغذائية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان في البلدان النامية وأن يزداد مجموع استهلاك المياه بنسبة ٤٠ في المائة. ومن المتوقع أن يواجه ثلث عدد البلدان التي تقع في المناطق الشحيحة بالمياه في العالم عجزا حادا في المياه في القرن الحادي والعشرين. وبحلول عام ٢٠٢٥، قد يعيش ثلثا سكان العالم في بلدان تعاني من شح معتدل أو حاد في المياه. وتعد الملوحة مشكلة في الكثير من البلدان، كما أن تلوث المياه بالزرنيخ مشكلة حادة في بعض أرجاء آسيا، كما أشار الاجتماع التحضيري الإقليمي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ[١٦]. ومن المقدر أن تعاني مياه أكثر من نصف عدد الأنهار الرئيسية في العالم من تلوث خطير (انظر E/CN.17/2001/PC/17).

٣٩ - ولا يزال التنوع الأحيائي في العالم سببا يدعو إلى قلق بالغ. ورغم بعض الاتجاهات الإيجابية في عدد المناطق المحمية ومساحتها، فإن التنوع الأحيائي لا يزال يتكبد خسائر على نطاق واسع. فأكثر من ٠٠٠ ١١ نوع مدرج في قائمة الأنواع المهددة بالانقراض، وقد انقرض أكثر من ٨٠٠ نوع بسبب فقدان أو تدهور موائلها. وهناك نحو ٠٠٠ ٥ نوع آخر من المحتمل أن تتعرض لخطر الانقراض ما لم تبذل جهود كبرى لوقف انخفاض أعدادها.

٤٠ - ويستخدم نحو ٥٠ في المائة من جميع مصائد الأسماك البحرية استخداما كاملا ونحو ٢٥ في المائة منها يصطاد فيها بإفراط مما يترك ٢٥ في المائة فقط من المصائد التي هناك بعض الاحتمال أن يزيد فيها محصول الأسماك[١٧]. وبلغ مجموع كميات الصيد البحري من معظم المناطق الرئيسية لصيد الأسماك في المحيط الأطلسي وبعض مناطق المحيط الهادئ طاقتها القصوى قبل سنوات. وهذا الإفراط في الصيد لا يقلل النمو الاقتصادي وحسب، بل ويقوض الأمن الغذائي ومصادر رزق الكثيرين من الناس في المناطق الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤١ - ولا تزال أراضي الغابات الطبيعية في العالم تحول بمعدلات عالية إلى أغراض زراعية وإلى استخدامات لأغراض أخرى. ويقدر معدل إزالة الغابات في العالم خلال التسعينات بـ ١٤,٦ مليون هكتار في السنة، ومعظم ذلك في البلدان النامية الاستوائية. وفي الوقت نفسه، طرأت زيادة على مساحة الغابات في بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بسبب زراعة الغابات الطبيعية عقب هجر الأرض الزراعية وإنشاء مزارع حراجية وذلك بمعدل ٥,٢ ملايين هكتار في السنة. وساعدت هذه الزيادة في المساحة الحراجية في التعويض عن إزالة الغابات في مناطق أخرى، مما أدى إلى خسارة سنوية صافية في المساحة الحراجية في سائر أنحاء العالم بلغت ٩,٤ ملايين هكتار (٠,٢ في المائة من مجموع الغابات). وبلغ صافي

معدلات إزالة الغابات أعلى نسبة في أفريقيا وجنوب أمريكا، في حين أدت المزارع الحراجية الجديدة في آسيا إلى تعويض قدر كبير من الغابات التي أزيلت[١٨].

٤٢ - ويسهم الكثير من المناطق الساحلية، بما في ذلك المصبات والسبخات ومستنقعات المانغروف والبحيرات والقيعان البحرية العشبية والشعب المرجانية إسهاما كبيرا في الإنتاجية البحرية ويقوم بدور بالغ الأهمية في حماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية الهشة من العواصف. ويقدر بأنه قد فقد نحو ٢٧ في المائة من الشعب المرجانية بسبب التأثيرات البشرية المباشرة وآثار التغير المناخي، ومن المتوقع أن تتلف وظائف نسبة أخرى مقدارها ٢٧ في المائة من الشعب المرجانية في العالم في غضون الثلاثين السنة المقبلة ما لم تتخذ تدابير عاجلة[١٩].

٤٣ - واكتشفت البحوث العلمية أدلة جديدة أقوى عن أن الكثير من الاحترار العالمي الملاحظ خلال الخمسين سنة الماضية يعود سببه إلى أنشطة بشرية. ويحذر العلماء من احترار عالمي قد يكون مدمرا خلال العقد المقبل، بارتفاع منسوب مياه البحار وتغير أنماط الطقس بما في ذلك أحداث على نطاق واسع مثل إلنينو[٢٠]. ويهدد ازدياد العواصف والفيضانات والجفاف وارتفاع درجات الحرارة حياة وأرزاق ملايين عديدة من الناس. وسيكون سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية الواطئة الأكثر عرضة للخطر نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحار. ورغم اتساع نطاق الاعتراف خلال التسعينات بضرورة تخفيض استهلاك الوقود الأحفوري وانبعاثات غاز الدفيئة للحد من تغير المناخ، لا يزال استهلاك الوقود الأحفوري في العالم آخذ في الازدياد.

٤٤ - وتُعزى الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة بجزء كبير منها إلى زيادة استهلاك الوقود الأحفوري في النقل بشكل خاص نتيجة للنمو الاقتصادي. وخلال فترة ١٩٩٢-١٩٩٩ زاد الاستهلاك العالمي من الطاقة نحو ١٠ في المائة. ولا تزال نسبة الاستهلاك للفرد هي الأعلى لدى البلدان المتقدمة النمو رغم الجهود المبذولة لتعزيز فعالية الطاقة واستخدام تكنولوجيا أنظف والقيام، في بعض الحالات، بالحد من الطلب عليها. كما تضاعفت انبعاثات غاز الكربون في العالم بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٨ بزيادة وسطية بلغت ٢,١ في المائة سنويا تحت تأثير الاتجاه العام في استهلاك الطاقة. واستهلكت شعوب البلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٩٩ ما متوسطه ٦,٤ أطنان من مكافئ النفط في السنة للفرد أي ما يوازي ١٠ أضعاف الاستهلاك في المناطق النامية الذي بلغ متوسطه نحو ٠,٦٢ طنا من مكافئ النفط في السنة للفرد (انظر E/CN.17/ESD/2001/2).

٤٥ - وزاد استهلاك الطاقة المستخدمة في النقل بوتيرة أسرع بكثير منه في استخدامها لأغراض أخرى في التسعينات بعدما شكل النفط نسبة ٩٥ في المائة من ذاك الاستهلاك

(انظر E/CN.17/2001/PC/20). ويُتوقع أن يواصل استهلاك الطاقة في قطاع النقل ازدياده السريع بنسبة ١,٥ في المائة سنويا في البلدان المتقدمة النمو وبنسبة ٣,٦ في المائة في البلدان النامية. كما يُتوقع أن تزيد نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٢٠ وأن تزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الطائرات بوتيرة أسرع خلال الفترة نفسها بنسبة ٣ في المائة سنويا.

ثالثا – مكافحة الفقر وتعزيز كسب الرزق المستدام

٤٦ – يتطلب الحد من الفقر وتحسين فرص كسب الرزق المستدام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد على نحو مستدام وحماية البيئة. إذ تترتب على التدهور البيئي ونضوب الموارد والكوارث الطبيعية آثار غير متناسبة بالنسبة إلى المحتاجين الذين يرزحون أيضا تحت عبء غير متناسب من الأمراض. لذا فإن مكافحة الفقر مسؤولية يتحملها الجميع. ففي إعلان الألفية تعهد زعماء العالم بتحقيق عدد من الأهداف المتصلة بالفقر. وثمة مقاربة عملية تكمن في الربط بين خطة تحقيق الاستدامة والأهداف التي أيدها زعماء العالم في السنوات الأخيرة سواء في مؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينات أو في مؤتمر قمة الألفية. وتوفر الأولويات التي حُددت في تلك المنتديات والأولويات التي حُددت في سلسلة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نقطة انطلاق مفيدة من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تركيز أكبر قدر من الاهتمام في المستقبل.

ألف – الفقر في الأرياف والزراعة المستدامة والأمن الغذائي

٤٧ – يعيش ويعمل نحو ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفية وهم يعتمدون إلى حد كبير في استمرارهم وكسب رزقهم على القطاع الزراعي. وتعتمد زيادة فرص العمل والأمن الغذائي بشكل مباشر وغير مباشر على تحسين الإنتاجية الزراعية.

٤٨ – فعلى الصعيد العالمي، زاد الإنتاج الزراعي طوال معظم التسعينات بعدما فاق متوسط معدل النمو في البلدان النامية مثيله لدى البلدان المتقدمة النمو إلى حد كبير. بيد أن الإنتاج الزراعي شهد ركودا في نهاية هذا العقد يُعزى بجزء كبير منه إلى سوء الأحوال الجوية واستمرار تأثر الإنتاج الغذائي إلى حد كبير بالجفاف الذي ضرب غرب آسيا ووسطها، في حين خفضت الفيضانات نسبة المحاصيل في شرق آسيا. أما في أمريكا الوسطى فتضرر إنتاج المحاصيل بشكل خطير جراء سلسلة من الكوارث الطبيعية[٢١]. وضرب شرق أفريقيا جفاف شديد بدأ في عام ١٩٩٩ واستمر طوال عام ٢٠٠٠، فأتلف محاصيلها وأهلك ماشيتها. وتشكل الحروب الأهلية في أنحاء عدة من أفريقيا عقبة مستمرة أمام الزراعة فيها.

٤٩ - وتتطلب الزراعة المستدامة والتنمية الريفية إيلاء اهتمام لطائفة من القضايا تشمل استصلاح الأراضي وإزالة الغابات والإمداد بالمياه والري والتصحر والجبال والتنوع البيولوجي والتكنولوجيا الأحيائية. ففي بعض المناطق ما برحت قاعدة الموارد الطبيعية للأغذية والزراعة آخذة في التدهور والانحسار بسبب سوء إدارة موارد الأرض والمياه مما يتسبب بالتصحر. وينبغي الاعتراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أداة رئيسية في السعي إلى القضاء على الفقر[٢٢].

٥٠ - وثمة سبب هام للفقر في المناطق الريفية واستخدام الموارد على نحو غير مستدام يتمثل في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة من الموارد الطبيعية ذات الملكية العامة كأراضي الرعي والأنهار والغابات وغير ذلك، وذلك بسبب الملكية غير المحددة المعالم وانعدام الحقوق القانونية وغياب الأطر المؤسسية المستندة إلى المجتمعات المحلية وغياب العلاقات الاجتماعية بين المجموعات.

٥١ - ويشكِّل شُح المياه واستخدامها غير الفعال عوائق كبيرة تحد بشكل متزايد من الإنتاج الغذائي الذي يحتاجه عدد السكان المتنامي في العديد من المناطق. فالزراعة تستهلك نسبة ٧٠ في المائة تقريبا من موارد المياه العذبة المستغلة في العالم. ورغم التقدم المحرز في زيادة فعالية استعمال المياه في أنظمة الري فإن المحاصيل والنباتات لا تستفيد في الواقع إلا بنسبة ٣٠ في المائة من المياه المتوافرة. وغالبا ما تعتري أوجه قصور مماثلة استعمال المياه المرتبط بالعمليات الخاصة بالماشية الضخمة العدد. ورغم قيام بعض البلدان حاليا باعتماد تكنولوجيا أكثر فعالية إلا أن تحسين فعالية استعمال المياه في القطاع الزراعي يتطلب أكثر من ذلك بكثير.

٥٢ - ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى إنتاج الأغذية وتوزيعها بشكل فعال يؤدي بدوره إلى خفض تكلفتها على المستهلك. إلا أن الأمن الغذائي للفقراء الريفيين ووسائل كسبهم للرزق قد تتأثر سلبا لأن الصادرات الرخيصة الثمن قادرة على منافسة المنتجين المحليين وتخفيض إيراداتهم الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إفقار العديد منهم[٢٣]. لذا فإن الجمع بين تحرير التجارة وتقديم الدعم للزراعة في البلدان المصدرة يخلق مشكلة خاصة تحول دون تحقيق التنمية الريفية في بلدان أخرى.

٥٣ - بيد أنه من الممكن تلافي الآثار السلبية المترتبة على تحرير التجارة في التنمية الريفية أو الحد منها إلى أقصى قدر ممكن عبر اتخاذ عدد من التدابير. إذ يمكن تغيير تدابير الدعم الزراعي المعتمدة في البلدان المصدرة بالانتقال من حوافز الإنتاج ودعم الصادرات إلى دعم إيرادات المزارعين وتقديم حوافز المحافظة. ويمكن من جهة أخرى للبلدان المستوردة أن تنوع

إنتاجها الزراعي عن طريق تعزيز الزراعة الحرجية والمحاصيل البديلة والمنتجات الحيوانية من خلال تقديم قيمة مضافة، وأن تعزز الأنشطة الاقتصادية الريفية بخلاف المزارع، التي من شأنها توفير فرص عمل أخرى.

٥٤ - وانخفض نصيب الموارد المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في الميزانيات الوطنية وبرامج المساعدة الدولية وقد عجزت استثمارات القطاع الخاص عن التعويض عن هذا الانخفاض. ومع أن التحول من الزراعة إلى التصنيع والخدمات يشكل حلقة من المسيرة الطبيعية للتنمية الاقتصادية إلا أن هذا الانتقال غالبا ما يحدث في وقت سابق لأوانه في البلدان النامية الأمر الذي يؤدي إلى تهميش شرائح كبيرة من السكان الريفيين.

٥٥ - ومن شأن إعلام وتعليم وتدريب المنتجين والعمال الزراعيين وغيرهم من مستغلي موارد الأرض وسائر أصحاب المصالح المتعددة في الزراعة المستدامة أن تساعدهم في تعبئة ما لديهم من موارد وإطلاق مبادراتهم الخاصة بهم. ففي العديد من الحالات زادت جمعيات المزارعين ونقابات العمال وغيرها من مجموعات المجتمع المدني كغرفتي التجارة والزراعة، من قدراتها على القيام بأعمال جماعية وفردية. ويُجرى حاليا تطوير هذا النوع من التعاون من خلال عدد من البرامج البحثية والتعليمية والتدريبية التي تُنفذ في المزارع.

باء - الفقر في المدن والمستوطنات البشرية

٥٦ - تزيد حاليا الهجرة من الريف إلى المدن عدد الفقراء في المناطق الحضرية. ففي أفريقيا يعيش أكثر من ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية الحضرية في فقر مدقع في حين أن نحو ٣٦ في المائة من الأسر المعيشية التي تُعيلها امرأة في مدن أمريكا اللاتينية تعاني من الفقر[٢٤].

الإطار ١

النفايات

باتت الزيادة السريعة في حجم النفايات الصلبة تمثل مشكلة رئيسية للبلديات في البلدان النامية والمتقدمة النمو. فقد بلغ حجم ما تولده ريو دي جانيرو من نفايات ٨ ٠٤٢ طنا في اليوم عام ١٩٩٧ مقارنة بـ ٦ ٢٠٠ طن في اليوم عام ١٩٩٤، وذلك رغم النمو الطفيف لعدد سكان المدينة. أما في النرويج فقد زاد توليد النفايات بنسبة ثلاثة في المائة سنويا في منتصف التسعينات في حين بلغت هذه الزيادة في الولايات المتحدة الأمريكية ٤,٥ في المائة سنويا.

المصدر: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. حالة مدن العالم، ٢٠٠١.

٥٧ - ويرتبط عموما الفقر الحضري بالأحياء الفقيرة والمساكن غير القابلة للاستمرار. وتخفيفا لمعاناة فقراء المدن وتعزيزا للتنمية الحضرية اتفق زعماء العالم في إعلان الألفية على تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لما اقتُرح في مبادرة ''مدن خالية من الأحياء الفقيرة'' (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ١٩).

٥٨ - وغالبا ما تكون المستوطنات البشرية غير المستدامة أو الأحياء الفقيرة مخالفة من الناحية القانونية وغير منظمة وغالبا ما توجد في مناطق خطرة وتفتقر عموما إلى الخدمات البلدية الأساسية من توفير للمياه الصالحة للشرب وصرف صحي ونقل مشترك ومدارس وعيادات. وقد تكون جميع أوجه القصور هذه قد أتت وليدة تخطيط حضري غير مناسب أو لعدم الاستثمار في البنية التحتية أو لأنماط المضاربة في الاستثمار أو اللامبالاة حيال احتياجات الفقراء. لذا فإن تحقيق الهدف الوارد في إعلان الألفية سيتطلب اتخاذ إجراءات على العديد من الصُعد. فالقدرة على تحسين المسكن والوصول إلى المياه الصالحة للشرب والاستفادة من مرافق الصرف الصحي وخدمات الصحة والتعليم هي أولويات مُلِحة من أجل تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة. كما أن إدخال تحسينات على المدى الطويل سيتطلب تخطيطا حضريا أفضل وإيلاء انتباه أكبر للحقوق العقارية والبنى التحتية الحضرية.

الإطار ٢

جداول أعمال القرن ٢١على الصعيد المحلي

ثمة مبادرة ملحوظة في مجال التنمية المستدامة هي برنامج جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي الذي وضعه المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية والذي يهدف إلى زيادة توعية السلطات المحلية والتزامها ومساهمتها فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية المستدامة والإدارة البيئية العالمية. ويعزز تعاون المجلس من وفورات الحجم والاستفادة من خبرات الآخرين ونشر العِبَر المستخلصة على أوسع نطاق ممكن من المشاركين.

٥٩ - وخلال التسعينات تمكن نحو ٤٣٨ مليون شخص في البلدان النامية من الحصول على إمدادات أفضل من مياه الشرب. بيد أنه، وبالنظر إلى النمو السريع لعدد سكان المدن، فإن عدد سكان المدن الذين يفتقرون إلى إمدادات المياه الصالحة للشرب زاد بدوره في التسعينات زيادة مقدارها ٦٢ مليونا (انظر E/CN.17/2000/13). ويُتوقع أن يسكن نحو ٥٤ في المائة من سكان البلدان النامية في المدن بحلول عام ٢٠٢٥. ما يعني أن مهمة توفير المياه

الصالحة ومرافق الصرف الصحي الكافية لعدد السكان المتنامي في المدن والأطراف تُشكل تحديا كبيرا.

٦٠ - إلا أن التقدم المحرز في توفير وسائل الصرف الصحي داخل المدن كان مشجعا أكثر. فخلال التسعينات بات نحو ٥٤٢ مليونا من سكان المدن في المناطق النامية قادرا على الاستفادة من مرافق الصرف الصحي في المدن في حين انخفض عدد المفتقرين إليها زهاء ٤١ مليون شخص. ويُعزى هذا الاتجاه العالمي في جزء كبير منه إلى التقدم المحرز في مناطق داخل آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦١ - بيد أن ما يهدد استمرارية تنمية المدن هو العبء الإضافي الضخم الذي ستنوء تحته مرافق معالجة مياه الفضلات والقدرة على تصريف النفايات الصلبة التي لا تكفي أصلا وإلى حد كبير، لتحمل الأعباء الحالية (انظر E/CN.17/2000/13).

٦٢ - وشهدت السنوات الأخيرة أيضا قلقا متناميا إزاء التخلص من النفايات السامة التي غالبا ما تُطمر مع نفايات أخرى الأمر الذي شكَّل وما زال يُشكل مخاطر صحية جسيمة للفقراء الذين يعتاشون من التنقيب بين النفايات، ولا سيما الأطفال منهم. ويرتبط بعض الأمراض المنقولة كحمى الضنك، بسوء التخلص من النفايات الصلبة. كما تفشت في بعض المدن آفات بسبب سوء التخلص من النفايات، أدت إلى وفاة أعداد كبيرة وإلى خسائر اقتصادية ضخمة.

٦٣ - ورغم السياسات التي يتبعها بعض البلدان في الترويج لخفض حجم النفايات وإعادة تصنيعها والتخلص منها بشكل مأمون، فإن معظم البلدان النامية ما زال متخلفا في هذا المضمار. بيد أن هناك إمكانات هائلة في جمع النفايات بشكل مكثف واستعادة الموارد وإعادة التصنيع.

٦٤ - وأُحرز بعض التقدم في الاعتراف بمساهمات وقدرات مجموعات المواطنين والمنظمات الشعبية والزعماء الأهليين. فقد خلق بعض مبادرات المجتمع المحلي للأسر المنخفضة الدخل فرصا للمشاركة في تحسين مجتمعاتها وإعداد الميزانيات والتخطيط على نطاق المدينة والتأهب لمواجهة الكوارث وغير ذلك من أنشطة تحقيق التنمية المستدامة للمدن.

٦٥ - وأُدخلت في العديد من البلدان إصلاحات على قطاع البنية التحتية أدت إلى نشوء شراكات بين القطاعين العام والخاص توفر رأس المال المطلوب بشكل مُلِح مما سمح بإيصال الخدمات إلى السكان الذين لم يستفيدوا منها سابقا.

الإطار ٣

موريشيوس: برامج المستوطنات البشرية

أنشأت الحكومة الشركة الوطنية لتطوير الإسكان من أجل تطبيق برنامج الإسكان الوطني لصالح الشرائح السكانية المحرومة اقتصاديا. وثمة أيضا مشروع طموح قيد الإعداد يُعنى بالمواقع والخدمات يستهدف الأسر المعيشية الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك طُرحت خطة شهادة تطوير المساكن وخطة الحوافز الجديدة لبناء المساكن بغية تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور استباقي أكثر في بناء المساكن والمستوطنات.

المصدر: موروشيوس، التقرير القطري.

جيم - الديناميكيات الديمغرافية

٦٦ - انخفضت الخصوبة في البلدان النامية عموما أو كادت إلى دون ثلاثة أطفال لكل امرأة وهي نسبة توازي نصف ما كانت عليه في أواخر الستينات، ويتوقع أن يستمر انخفاضها لتبلغ نحو ٢,١ طفل لكل امرأة، وهو المستوى الإحلالي، بحلول عام ٢٠٥٠. أما في البلدان المتقدمة النمو فتبلغ الخصوبة حاليا ١,٦ طفل لكل امرأة، وهي دون المستوى الإحلالي، الأمر الذي سيؤدي إلى شيخوخة السكان، وفي بعض البلدان، إلى انخفاض عددهم. بيد أن مجموع السكان في العالم سيستمر في النمو لا سيما في أقل البلدان نموا التي يتوقع أن يتزايد عدد سكانها مجتمعة ثلاثة أضعاف من ٦٥٨ مليونا إلى ١,٨ بليون بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠. وستترتب على هذا النمو السريع للسكان عواقب بعيدة الأثر على التنمية والبيئة في تلك البلدان التي تعاني أيضا من أكبر القيود لجهة الموارد المادية والتي هي أقلها تحملا من الناحية البيئية.

الإطار ٤

الفلبين: برامج السكان

أنشئ برنامج إدارة السكان عام ١٩٩٣ بهدف المحافظة على توازن سليم بين السكان والموارد. وقد صيغت خطة دعوة برنامج إدارة سكان الفلبين، وهي مشروع مشترك بين الوكالات، في عام ١٩٩٦ بغية توجيه لجنة السكان الوطنية في الاضطلاع بدورها بصفتها وكالة الدعوة الرئيسية من أجل السكان والتنمية.

المصدر: التقرير القطري عن الفلبين.

٦٧ - وتواصلت التحركات الضخمة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في معظم البلدان النامية. وقد أدى التحضر السريع إلى تنامي عدد المدن الكبرى التي استنفدت في العديد من الحالات مواردها البيئية المحلية وأسفرت عن انتشار الأحياء الفقيرة على أطراف المدن. وزادت نسبة سكان العالم القاطنين في المدن من ٣٠ في المائة عام ١٩٥٠ إلى ٤٧ في المائة عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن تتجاوز هذه النسبة الـ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠[٢٥]. وتجهد سلطات المدن لتوفير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية وللتكيف مع الأثر الإنمائي والبيئي المترتب على عدد السكان الكبير والمتنامي.

٦٨ - وفي أكثر البلدان تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ارتفعت نسبة الوفيات لا سيما بين البالغين من الشباب الأمر الذي أخل بتوازن تكوين السكان من حيث العمر والجنس ويتّم ملايين الأطفال.

دال - الصحة والتنمية المستدامة

٦٩ - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون معالجة أسباب سوء الصحة وأثره على التنمية. فالعديد من المشاكل الصحية ينجم أو يتفاقم نتيجة تلوث الهواء والمياه، والضجيج والاكتظاظ وعدم كفاية الموارد المائية وسوء الصرف الصحي والتخلص من النفايات بشكل غير مأمون والتلوث الكيميائي والتسمم والمخاطر المادية المرافقة لنمو المدن الكثيفة السكان. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن سوء نوعية البيئة يسهم بنسبة ٢٥ في المائة من جميع الأمراض الناجمة عن سوء الصحة التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم. ولا يزال تلوث الهواء، سواء في الداخل أو في الخارج، بما في ذلك مناخ العمل، يشكل العامل الرئيسي المساهم في التسبب بأمراض التنفس وأمراض أخرى لا سيما لدى الأطفال (كالربو والأمراض التنفسية الحادة) والنساء والمسنين (الأمراض التنفسية المزمنة). ويتوفى سنويا نحو ٢,١ مليون شخص، يعيش ١,٨ ملايين منهم في المناطق الريفية بالبلدان النامية، جراء تلوث الهواء الداخلي الناجم عن استعمال الأنواع التقليدية من وقود الكتلة الحيوية، منهم ٨٠ في المائة من النساء والفتيات.

٧٠ - وتسهل المستوطنات الحضرية السيئة الإدارة والمساكن المكتظة تفشي الأمراض المعدية ورواج استعمال المخدرات غير المشروعة والعنف. ويمكن أن يشكل سوء الحالة الصحية عائقا رئيسيا يحول دون مشاركة فقراء المدينة في الجهود الإنمائية الفردية والخاصة بالمجتمعات المحلية. كما أدى نمو المدن إلى إضعاف قدرات العديد من السلطات البلدية والمحلية حتى على توفير الخدمات الصحية الأساسية.

الإطار ٥

سوء التغذية/الإفراط في الغذاء

يعاني ٣٠ في المائة تقريبا من سكان العالم نوعا أو أكثر من الأشكال المتعددة لسوء التغذية ويرتبط نحو ٥٠ في المائة من حالات وفاة ١٠ ملايين طفل دون الخامسة من العمر التي تحدث سنويا في البلدان النامية بنقص الوزن وسوء التغذية. وفي الوقت نفسه، فإن الاستهلاك المتزايد للأطعمة ذات النسب العالية من الشحم والسكر والنسب المنخفضة من الفاكهة والخضار، فضلا عن أساليب العيش الأكثر خمولا الناجمة عن التصنيع والتحضر والتنمية الاقتصادية والتسويق العالمي، يترك أثرا سلبيا على الوضع التغذوي لسكان البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية.

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

٧١ - وما زال العديد من مئات ملايين الأشخاص يصاب سنويا بالملاريا، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور نحو ٣٠٠ مليون حالة سريرية سنويا في جميع أنحاء العالم والتسبب بأكثر من مليون حالة وفاة. وما فتئ حجم هذه المشكلة يتزايد في العديد من البلدان بسبب تدهور البنية التحتية للصحة العامة والتغيرات المناخية والبيئية والهجرة البشرية المتصلة بالصراعات وتفشي الفقر وبروز الطفيليات المقاومة للأدوية. وقد أدى تفشي الملاريا في بعض البلدان في أفريقيا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي فيها بنسبة ١,٣ في المائة سنويا.

٧٢ - وما زال العديد من الأمراض الطفيلية يتسبب بحالات كثيرة من الاعتلال والعجز البدني. بيد أنه جرى في غرب أفريقيا القضاء تقريبا على مرض العمى النهري في ١١ بلدا من خلال برنامج يعتمد على مكافحة العوامل الناقلة للجراثيم وعلى العلاج بالأدوية ضمن المجتمعات المحلية الأمر الذي جنّب ملايين الأشخاص الإصابة بهذا المرض وحرر ملايين الهكتارات من الأراضي المحازية للأنهار بغية استيطانها واستغلالها. وتُبذل حاليا جهود مكثفة لرصد ومراقبة وإزالة هذا المرض في بقية البلدان بأفريقيا والأمريكتين.

الإطار ٦

حملة مكافحة الملاريا

تشكل حملة مكافحة الملاريا التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية استراتيجية متكاملة تتصدى للمشاكل المتداخلة بين الصحة والبيئة والتنمية المستدامة وذلك عن طريق معالجة أسباب تفشي الملاريا من جذورها وتعزيز القدرات على مواجهة وتشخيص ومعالجة هذا المرض. بيد أن استمرار استعمال مبيد الـ د. د. ت الذي يشكل ملوثا عضويا دائما، في مكافحة هذا المرض يخلق مشاكل بيئية.

٧٣ - وكان لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثر مدمر على الأعمار المتوقعة في بعض البلدان إذ خفضها إلى مستوياتها قبل عام ١٩٨٠. وخلال التسعينات انخفض العمر المتوقع ٦,٣ سنوات في البلدان التسعة الأكثر إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٢٦] الذي يشكل التهديد الصحي الأسرع انتشارا للتنمية اليوم. وفي العالم حاليا نحو ٣٦ مليون بالغ وطفل مصابون بالإيدز، يعيش ٩٥ في المائة منهم في البلدان النامية، و ٢٥ مليون منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوفي أكثر من ١٢ مليون أفريقي بسبب الإيدز (أكثر من مليونين منهم في سنة واحدة) كما تيتم ١٣,٢ مليون طفل[٢٧].

٧٤ - وتشكل السلامة الغذائية مصدر قلق متزايد يرتبط بالمواد الكيميائية والكائنات الحية المجهرية. فقد شوهد في العديد من أنحاء العالم أن هناك ارتفاعا في عدد الإصابات بالأمراض المنقولة بالأغذية طوال العقد المنصرم، وهو أمر يعزى بشكل خاص إلى نقل الحيوانات والمنتجات والأعلاف الحيوانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار الصحية المباشرة وغير المباشرة، الإيجابي منها والسلبي، المترتبة على تطبيقات التكنولوجيا الإحيائية على المنتجات الغذائية أمور تدعو للاهتمام والتقييم. ومع أن تنامي الاتجار بالمواد الغذائية يحقق أرباحا إلا أن من شأنه أيضا أن يسهم في زيادة تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية.

٧٥ - ويرتبط اعتماد أكثر من بليوني شخص في العالم النامي على طاقة الكتلة الإحيائية التقليدية، ومنها الحطب وروث الحيوانات والبقايا الزراعية، بتلوث الهواء الداخلي وبطائفة من المشاكل الصحية منها الأمراض التنفسية الحادة والتهاب القصبات المزمن وانتفاخ الرئة وغيرها من الأعراض الصحية، التي تتسبب بوفاة الملايين كل سنة ومعظمهم من الأطفال والنساء.

٧٦ - بيد أن العديد من العوامل الرئيسية المؤثرة في الصحة والأمراض - وكذلك في إيجاد الحلول الناجعة لها - لا يخضع للسيطرة المباشرة لقطاع الصحة بل يدخل في نطاق القطاعات المعنية بالبيئة والمياه والصحة والزراعة والعمل وكسب الرزق في المناطق الريفية والحضرية والتجارة والسياحة والطاقة والإسكان. لذا فإن التصدي للعوامل الكامنة المؤثرة في الصحة أمر أساسي لكفالة استمرارية تحسين الصحة. كما من الضروري اتخاذ إجراءات محلية ووطنية وعالمية للتصدي للآثار الصحية المترتبة على تلك العوامل الأوسع نطاقا.

هاء - التعليم

٧٧ - يشكل التعليم بمستوياته كافة عاملا رئيسيا في التنمية المستدامة. فتعليم الناس تحقيقا للتنمية المستدامة لا يعني مجرد إضافة حماية البيئة إلى المناهج الدراسية بل يشمل أيضا إقامة توازن بين الأهداف الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية والمسؤولية الإيكولوجية. وينبغي للتعليم أن يوفر للطلاب المهارات والآفاق والقيم والمعرفة التي تمكّنهم من الاستمرار في الحياة داخل مجتمعاتهم. وينبغي لهذا التعليم أن يأخذ بتعدد الاختصاصات وبالمفاهيم المتكاملة والأدوات التحليلية المستمدة من اختصاصات متنوعة. ولا يوجد حاليا إلا عدد قليل من نماذج العمل الناجحة للبرامج التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة[٢٨].

٧٨ - ومن الأسباب التي تفسر إحراز تقدم ضئيل في التعليم تحقيقا للتنمية المستدامة قلة الموارد المالية المخصصة لتطبيق هذا التعليم على أي مستوى كان. بيد أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العديد من البلدان ما زال يكمن في توفير التمويل الكافي للتعليم الأساسي. فالتعليم يعاني بشكل مزمن من قلة التمويل يضاف إلى ذلك التحسن الطفيف في مستوى الاستثمار في قطاع التعليم سواء من الموارد الوطنية أو الدولية.

٧٩ - وأثبتت التجربة في العقد الماضي الفائدة من تفصيل التعليم حسب احتياجات الفقراء وبخاصة من خلال التركيز على النساء والفتيات. فالاستثمار في تعليم المرأة والفتاة يتحول مباشرة إلى تغذية أفضل للأسرة ككل ورعاية صحية أفضل وخصوبة متدنية وخفض للفقر وأداء اقتصادي إجمالي أفضل. ومع ذلك فإن الفجوة بين عدد الفتيان والفتيات في المدرسة ما زالت كبيرة لا بل زادت اتساعا في بعض الحالات. وقد حث الإعلان العربي الموجه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي اعتمده وزراء التنمية والتخطيط والبيئة العرب في الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة على التشديد بقدر أكبر على تعليم النساء وعلى تعزيز البرامج الاجتماعية بما يرفع مستوى الوعي بأهمية تنظيم الأسرة ورعاية الأطفال (E/CN.17/2002/PC.2/5/Add.3).

الإطار ٧

الالتحاق بالمدرسة

طوال السنوات الـ ١٠ الماضية حققت البلدان النامية مجتمعة نسبة صافية من الالتحاق بالمدارس الابتدائية تجاوزت الـ ٨٠ في المائة. بيد أن أكثر من ١١٣ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية لا يتلقون حاليا التعليم المدرسي الأساسي. كما يلتحق اليوم عدد أكبر من الطلاب بالتعليم الثانوي ويشهد معدل إتمام الطلاب المرحلة الثانوية زيادة سريعة. ورغم أن عدد الأطفال غير الملتحقين بمدارس قد انخفض عموما إلا أن الهوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ما زالت موجودة في العديد من المناطق كما أن الفتيات ما زلن عرضة للحرمان. ومع أن الأمية لدى البالغين لا تزال تمثل مشكلة رئيسية في العديد من بقاع العالم، فإن عدد البالغين المتعلمين ارتفع بشكل كبير، إذ يبلغ حاليا المعدل العالمي للبالغين المتعلمين نسبة ٨٥ في المائة لدى الرجال و ٧٤ في المائة لدى النساء. بيد أن التقدم المحرز كان بطيئا في تقليص الفوارق في توزيع فرص التعليم على نحو ما تبينه الاختلافات في الحصول على التعليم من حيث الدخل والجنس والإعاقة والإثنية والموقع المُدني في مقابل الموقع الريفي.

المصدر: E/CN.17/2001/PC/7.

٨٠ - ويشكل تعليم المعلمين أهمية بالغة لأن هؤلاء قادرون على أن يكونوا واسطة التغيير في عملية دعم التنمية المستدامة. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والجهود تُبذل لوضع مبادئ توجيهية دولية من أجل إعادة توجيه تعليم المعلمين. وأحرز تقدم أيضا في الأخذ بنهج متعدد الاختصاصات في التعليم والبحث. بيد أن الهيئات التعليمية وأنظمة تخصيص الموارد والهياكل المهنية ومعايير الترقية والتقدم لا تزال تدافع بقوة عن الحدود بين الاختصاصات الأكاديمية.

الإطار ٨

كوبا: برامج التعليم

تنسق حاليا وزارة التعليم في كوبا ''برنامج الحياة'' وهو مشروع وطني في المجتمعات المحلية يعنى بتعليم الأسرة والصحة والبيئة. وقد وضع مركز الإعلام والتعليم البيئي والإدارة مشروعا تعليميا بعنوان ''المهمة البيئية: أطفال وشباب لتنمية مستدامة''. وتقوم وزارة الثقافة، بدعم من اليونسكو، بتنسيق المشروع الثقافي الخاص بالمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك جرى إدماج استراتيجية وطنية للتعليم البيئي في البرامج القطاعية والمناطقية.

٨١ - ويشكل التعليم غير الرسمي، ومن ضمنه الإعلام، أداة رئيسية لتعزيز التنمية المستدامة وعنصرا مكملا للتعليم الرسمي الذي قد يكون تغييره بطيئا. وتتحمل وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية مسؤولية رئيسية عن تثقيف الجمهور والعمل مع المجموعات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

رابعا - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٨٢ - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إدخال تغييرات أساسية على أسلوب الإنتاج والاستهلاك في المجتمعات الصناعية. ويجرى، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وضع عدد من النهوج الرامية إلى توفير تركيز عملي على المفهوم العام للاستهلاك والإنتاج المستدامين. ومن هذه النهوج الجديدة الإنتاج الأنظف ومنع التلوث والفعالية الإيكولوجية والسياسات الخاصة بالمنتجات المتكاملة و ''عامل ٤'' و ''عامل ١٠'' [٢٩] وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي[٣٠].

الإطار ٩

التغييرات في الإنتاج

ترافقت التنمية الاقتصادية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مع تغييرات هيكلية في نظام الإنتاج، بالانتقال من القطاعات التي تحتاج إلى مواد وطاقة مكثفة إلى قطاع الخدمات. وطرأ أيضا تحول في الإنتاج الصناعي، من الصناعات التقليدية التي تحتاج إلى مواد وطاقة مكثفة كصناعات الحديد والفولاذ وتكرير النفط، إلى الصناعات الإلكترونية والكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتجهيز البيانات وحقل المواد الكيميائية المتقدمة. وأدى هذا الاتجاه، مصحوبا بإدخال تحسينات على فعالية الطاقة، إلى خفض استهلاك الطاقة المطلوبة (لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) بأكثر من ٢٥ في المائة خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. بيد أن هذا التحسين في فعالية وحدة الإنتاج قابلته زيادة في حجم السلع والخدمات المستهلكة والمهملة.

المصدر: E/ECE/AC.22/2001/3.

٨٣ - بيد أن وضع تلك النهوج الهادفة إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج موضع التنفيذ كان بطيئا وحقق نتائج محدودة. وأشار البيان الوزاري الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للمنطقة الأوروبية إلى أنه رغم التقدم المحرز في

تحسين الفعالية الإيكولوجية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي فصل التطورات البيئية عن التطورات الاقتصادية، فقد قابلت تلك المنافع زيادة إجمالية في الاستهلاك. إذ تُستهلك اليوم كميات أكبر من الموارد الطبيعية ويُتسبب بأحجام أكبر من التلوث[٣١].

٨٤ - ويزداد استخدام الأدوات الاقتصادية في العديد من البلدان والقطاعات بغية جعل أنماط الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة. فقد أدرجت طائفة متنامية من الضرائب والرسوم البيئية في الأنظمة المالية لعدد من البلدان النامية والمتقدمة النمو[٣٢]. وثمة عدد محدود ولكنه آخذ في الازدياد من أنظمة التراخيص القابلة للتداول تشمل انبعاثات التلوث واستعمال المياه ومصائد الأسماك وحقوق استصلاح الأراضي. وطُبقت في بعض البلدان خطط دفع عربون واسترداده، وهي تؤدي دورا متزايدا في إدارة النفايات الصلبة. وثمة أيضا اتجاه محدود ولكنه آخذ في الازدياد لاستخدام حوافز للتطبيق، كرسوم عدم الامتثال والتأمينات النهائية. ويمكن لمدونة السلوك الطوعي والتصرف أن تشكلا أداة هامة للتشجيع على تبني الممارسات المحسنة في الاستهلاك والإنتاج.

٨٥ - ومع أن بالإمكان تسخير المعونات المالية المستهدَفة لتعزيز الممارسات القابلة للاستمرار، فإن المعونات المالية الحالية غالبا ما تقدم حوافز من أجل الاستخدام غير الفعال وغير المستدام للطاقة والموارد الطبيعية. وتتراوح تقديرات المعونات المالية المقدمة في جميع أنحاء العالم، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، بين ٦٥٠ بليون دولار و ١,٥ تريليون دولار سنويا (E/CN.17/1999/2). وإن من شأن سحب هذه المعونات أو خفضها أن يسهم في الاستدامة وأن يحقق في الوقت نفسه وفورات مالية للحكومات.

٨٦ - وبفضل الوعي المتزايد للمستهلك والحرص على تحقيق التنمية المستدامة الذي يشمل الحرص على الصحة وظروف العمل والآثار البيئية، فإن سوق المنتجات ''الخضر'' ومنتجات ''التجارة المنصفة'' تشهد منذ الثمانينات نموا سريعا لا سيما في البلدان المتقدمة النمو. وقد اضطلعت منظمات حماية المستهلك وغيرها من المنظمات غير الحكومية بدور هام في توعية المستهلك بالآثار المترتبة على خياراته الاستهلاكية. ويتوقع استمرار هذا الاتجاه نظرا إلى الوعي المشترك لدى الشباب في العالم أجمع بـ ''العالم وراء المنتج''. ومن الأدوات الأخرى الرامية إلى الترويج لأنماط الاستهلاك المستدام تخضير سلسلة الإمدادات، وتحويل الاستهلاك من المنتجات إلى الخدمات، وتقييم احتياجات دورة الحياة من السلع والخدمات وممارسة التسويق والدعاية بشكل مسؤول.

٨٧ - وساعدت معايير المنتجات البيئية والاجتماعية وشهادة الوسم الإيكولوجي المستهلكين في اتخاذ قرارات مستنيرة إلا أنها خلقت في الوقت نفسه تحديات لصغار المنتجين،

لا سيما في البلدان النامية. فقد انتهز بعض المنتجين في البلدان المتقدمة النمو تنامي سوق المنتجات السليمة بيئيا كفرصة للدخول إلى أسواق تصدير جديدة كسوق المنتجات العضوية. إلا أن وعي أهمية ''المنتجات الخضراء'' لا يكفي لمعالجة القضية الأهم المتمثلة في تغيير أنماط الاستهلاك. لذا فالحاجة تدعو أيضا إلى بذل جهود من أجل كفالة عدم تحول معايير المنتجات إلى حواجز لا لزوم لها في وجه التجارة وإلى مساعدة المصدرين في البلدان النامية على الوفاء بمتطلبات السوق الدولية.

٨٨ - وبناء على أعمال لجنة التنمية المستدامة، قامت الجمعية العامة في مقررها ٤٤٩/٥٤ بتوسيع نطاق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك لتشمل مبادئ الاستهلاك المستدام. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية اليوم إطارا شاملا للإجراءات التي يتخذها مختلف أصحاب المصالح المتعددة من أجل الترويج للاستهلاك المستدام ولحماية المستهلك.

ألف - الطاقة والنقل

الطاقة

٨٩ - الطاقة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بيد أنها ترتبط أيضا بتلوث الهواء وغير ذلك من أسباب إلحاق الضرر بالصحة والبيئة. ولن تعزى القيود على نظام الطاقة في السنوات الـ ٥٠ المقبلة إلى استنفاد الاحتياطات من الوقود الأحفوري إنما إلى القضايا البيئية والاجتماعية والجغرافية التي أثارتها أنماط الإنتاج والاستهلاك.

٩٠ - ويمكن للسياسات والتدابير المناسبة المتخذة أن تروج للإنتاج والاستهلاك المستدامين للطاقة بغية دعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الجهود المبذولة للترويج لاستخدام الطاقة المستدامة التحول من الفحم الحجري والنفط إلى الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأخذ بتكنولوجيا أكثر فعالية. ويتبع العديد من الحكومات سياسات وطنية تروج لمصادر الطاقة المتجددة تتضمن تقديم الحوافز الاقتصادية، والبحث والتطوير، وتحسين قدرات المؤسسات والتمويل الابتكاري وآليات تقديم الاعتماد. كما اعتمد العديد من البلدان تدابير تنظيمية ومعايير حافظة الأوراق للاستثمار وفرض التزامات على المرافق الكهربائية التي لا تستخدم الوقود الأحفوري بهدف تعزيز الطاقة المتجددة. إلا أن نسبة استخدام الطاقة المتجددة لا تزال منخفضة.

الإطار ١٠
استهلاك الطاقة

ازداد الاستهلاك العالمي للطاقة زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٢، وتشير التوقعات إلى أن هذه الزيادة ستزداد بمعدل ٢ في المائة سنويا حتى عام ٢٠٢٠. ويتوقع أن يطرأ بعض أوجه التحسن على الاستخدام المتنوع من الطاقة كزيادة استعمال الغاز الطبيعي وتباطؤ نمو استهلاك الفحم الحجري وزيادة استعمال الطاقة المتجددة التي يتوقع أن تشكل نسبة ٣ في المائة من مجموع استهلاك الطاقة في عام ٢٠٢٠، مقارنة بمستواها الحالي البالغ ٢ في المائة. بيد أن الزيادة الإجمالية المتوقعة في استهلاك الطاقة حتى عام ٢٠٢٠ ستؤدي إلى زيادة انبعاث غازات الدفيئة وتلوث الهواء ما لم تُبذل جهود ضخمة لتغيير الاتجاهات الحالية.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، مستقبل الطاقة العالمية لعام ٢٠٠٠ (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٠).

٩١ - وأحرز تقدم كبير في تطوير وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة الخاصة بالوقود الأحفوري سعيا إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في القضاء على الانبعاثات الملوثة للهواء ومنها غازات الدفيئة. وتحسنت أيضا فعالية استعمال الطاقة في الإنتاج الصناعي وكذلك في الإنارة والأدوات الكهربائية المترلية والنقل وتدفئة المباني وتبريدها. بيد أن ازدياد حجم الإنتاج والاستهلاك كان موازيا في تأثيره المكاسب التي تحققت نتيجة الفعالية في استخدام الطاقة.

٩٢ - وترتبط الطاقة النووية التي تشكل نحو ١٦ في المائة من إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم، بعدد من الشواغل. ولا تزال هناك تحديات تتعلق بالسلامة والفعالية من حيث التكلفة، لا سيما فيما يتصل بالوقود المستهلك، وإدارة النفايات المشعة، والآثار العابرة للحدود وإغلاق المصانع لدى انتهاء عمرها التشغيلي.

٩٣ - وساهمت إلى حد ما خصخصة توليد الكهرباء وتوزيعها في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء في زيادة الفعالية وخفض الهدر. ولكن بانتقال القدرة الإنتاجية إلى القطاع الخاص، بات يتعين على القيمين على هذا القطاع كفالة عدم تناسي أولويات التنمية المستدامة. فثمة شواغل تتعلق برفع الأسعار وتوفير الخدمات للفقراء. وبإمكان السياسات المرسومة لتقديم الاعتمادات بهدف توفير الخدمات للفقراء والخطط الابتكارية التي تحصل على معونات مالية من مصادر شتى، وترتيبات التعاون أن تتصدى لبعض تلك المشاكل وتسهم في بعض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

٩٤ - وينبغي للتدابير الرامية إلى تحسين إنتاج الطاقة واستعمالها بكفاءة تحقيقا للتنمية المستدامة أن تواكبها خطوات تهدف إلى تعزيز الاستفادة من الطاقة التجارية بأسعار معقولة. ولا يزال في البلدان النامية أكثر من بليوني شخص لا قدرة لهم على الوصول إلى الطاقة الحديثة، ولم ينخفض هذا الرقم رغم اتساع شبكات الكهرباء الوطنية في العقود الأخيرة. وينبغي مواجهة هذا التحدي باتباع طائفة من التدابير الابتكارية.

النقل

٩٥ - على غرار الطاقة، يشكل النقل جزءا لا غنى عنه من عملية التحديث والتنمية. ويكتسي قطاع النقل أهمية خاصة في السياق العالمي الجديد نظرا لاعتماد المنافسة في الأسواق العالمية على القدرة على النقل السريع والفعال من مرافق الإنتاج إلى المستهلك. بيد أن أنظمة النقل غالبا ما ترتبط، ولا سيما في المناطق الحضرية، بتلوث الهواء وتدهور التربة والضجيج. ويمثل ازدحام السير وحوادث المرور تكاليف بشرية واقتصادية إضافية. ومن الضروري بذل جهود من أجل تحسين سلامة حركة سكان العالم المتنامين والعمل في الوقت نفسه على الحد من الضرر البيئي.

٩٦ - وللبنية التحتية للنقل تأثيرات هامة على طريقة تطور المستوطنات البشرية ونموها. ويمكن أن يكون للاستثمارات في أنظمة النقل تأثير إيجابي على التنمية المستدامة إذا ما جرى توظيفها على نحو ينسجم مع أنظمة استغلال الأراضي التي تحد من الانتشار الحضري ومع سياسات الإسكان التي تلبي احتياجات النقل لدى الفقراء. ويمكن لأنظمة النقل المأمون إذا ما صُممت بشكل مناسب، أن تساعد في تلبية الاحتياجات الاجتماعية وتسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي والحد من الضرر البيئي.

٩٧ - وبفضل التحسينات التي أدخلت على تكنولوجيا المركبات الآلية وعلى أنظمة النقل، خفضت البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية إلى درجة كبيرة من سحب التلوث فوق المدن، والرصاص المنقول جوا وغير ذلك من أشكال التلوث الناجمة عن المركبات الآلية. بيد أن هذه التدابير لا تزال دون المستوى المطلوب. فانبعاثات ثاني أُكسيد الكربون الناجم عن النقل تشكل نسبة متزايدة من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي البلدان النامية، أسهمت الزيادات في الدخل الفردي والنمو السكاني في زيادة الطلب على خدمات النقل واستهلاك الطاقة المرتبط بها بوتيرة سريعة. ومع ذلك، لا تزال وسائط النقل المتاحة في العديد من البلدان النامية غير كافية. ففي أفريقيا، ما زالت نسبة ٨٠ في المائة من جميع ما يجري القيام به رحلات تعتمد وسائل نقل غير آلية. لذا، فإن أمام العديد من البلدان اليوم فرصا لتصميم

أنظمة نقل تسهم في التنمية المستدامة، ولا سيما أنظمة النقل المشترك التي توفر منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية.

٩٨ - وتُبذل جهود حاليا في العديد من البلدان لتطوير محروقات ومحركات بديلة. إذ تباع في الأسواق اليوم مركبات تنبعث منها ملوثات محدودة للهواء ومن ثاني أُكسيد الكربون وتشمل مركبات ذات محركات هجينة ومركبات تسير بالغاز الطبيعي المضغوط. وأُحرز أيضا تقدم يبشر بالخير يتمثل في تصميم مركبات مزودة بخلايا وقود لا ينبعث منها شيء، ولكنها لم تحقق بعد جدواها التجارية. ويمكن للجهود الأخرى الرامية إلى خفض تلوث الهواء وانبعاثات ثاني أُكسيد الكربون من قطاع النقل أن تركز، ولا سيما في الأجل القصير، على تحسين فعالية الوقود والنقل المشترك.

باء - الصناعة

٩٩- للصناعة دور محوري تلعبه في تعزيز العمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية شتى، مثل تهيئة فرص العمل، وابتكار التكنولوجيات، والحد من الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ووضع معايير للعمل، وفتح المزيد من أبواب التعليم والتمتع بالرعاية الصحية[٣٣]. وفي الوقت ذاته، تستهلك الصناعة كميات ضخمة من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنشأ عنها مقادير هائلة من النفايات والانبعاثات.

الإطار ١١
الاتفاق العالمي

بدأت الأمم المتحدة مبادرة الاتفاق العالمي من أجل تعزيز النمو المستدام والمواطنة الصالحة من خلال قيادات مؤسسية تتحلى بالإخلاص والقدرة على الابتكار. ويدعو الاتفاق الشركات إلى اعتناق مبادئ عالمية تسعة في مجالات حقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة. ويجمع الاتفاق بين الشركات ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات العمالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأطراف الأخرى من أجل إقامة الشراكات وبناء سوق عالمية أوسع شمولا وأكثر عدالة. وقد تعهد بضع مئات من الشركات في جميع أنحاء العالم بأن تؤيد الاتفاق العالمي، وتعمل على تنفيذ المبادئ التسعة (http://www.unglobalcompact.org).

١٠٠- وبغية تيسير استخدام تكنولوجيات أرقى من حيث النظافة والكفاءة والقدرة الإنتاجية، عمد عدد متزايد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وغالبا بمساعدة من منظمات دولية أو البلدان المانحة، إلى تأسيس مراكز وطنية للإنتاج الأنظف من أجل مساعدة الشركات على تحقيق المزيد من النظافة والكفاءة والأرباح.

الإطار ١٢
برامج إصدار شهادات الإدارة البيئية

حصل عدد متزايد من الشركات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على شهادة نظم الإدارة البيئية في إطار معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14000 أو نظام الإدارة والمراجعة الإيكولوجية الأوروبي. وفضلا عن ذلك، شجع ازدياد مشاركة أصحاب المصلحة الشركات على اتباع سياسات تراعي المسؤولية الاجتماعية كما شجعها على الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية. ومبادرة الإبلاغ العالمية مسعى دولي تنهض به جهات عدة من أصحاب المصلحة لوضع إطار مشترك للإبلاغ التطوعي فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للأنشطة والمنتجات والخدمات على مستوى المنظمات.

١٠١- كما عمدت الدوائر الصناعية، من خلال رابطات الصناعات في كثير من الأحيان، إلى وضع صكوك طوعية في صورة مدونات لقواعد السلوك ومواثيق ومدونات للممارسات الحميدة بشأن الأداء الاجتماعي والبيئي. وحركة ''مسؤولية الشركات'' آخذة في الاتساع في البلدان النامية، حيث أخذ يتبين للشركات أن تحسين أوضاع العمل والتوسع في اتباع أشكال الإدارة القائمة على التشاور من شأنهما تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي.

١٠٢- وقد تأسست تحالفات استراتيجية بين شركات القطاع الخاص والجامعات والمعامل في مجال البحث والتطوير سعيا إلى تنشيط الابتكار في ميدان التكنولوجيا. وتلقى هذه الضروب من الشراكة قبولا شديدا لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأن هذه الشركات كثيرا ما تفتقر إلى الموارد المالية والخبرات اللازمة للانخراط في أعمال البحث والتطوير بمفردها. والسعي قائم أيضا في عدد من البلدان من أجل تعزيز المساءلة في مجال إدارة البيئة في الدوائر الصناعية بغية وضع وتنفيذ تدابير فعالة من حيث التكلفة للحد من استهلاك الموارد والتلوث والهدر دون الحاجة إلى قواعد تنظيمية حكومية أو إنفاذ حكومي. غير أن الحاجة ما زالت قائمة إلى الكثير من الجهد من أجل تعزيز سبل الإنتاج المستدام.

جيم - السياحة

١٠٣- تمثل السياحة واحدة من أكبر الصناعات وأسرعها نموا في العالم. ويرى كثيرون أنها قطاع واعد للنمو في البلدان التي حبتها الطبيعة ببيئة تجتذب السياح حيث أن كل بلد منها قد يواجه عراقيل في إيجاد مصادر بديلة للنقد الأجنبي عن طريق التصدير. وتوفر السياحة الإيكولوجية في بعض المناطق موارد لحماية المناطق التي لها أهمية إيكولوجية خاصة. غير أن النمو غير المنضبط في السياحة الرامي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل كثيرا ما يحدث تأثيرات

سلبية ويضر بالبيئة والمجتمع ويدمر الأساس ذاته الذي تزدهر به السياحة. وينبغي تخطيط وإدارة قطاع السياحة بأسلوب مستدام في ظل رؤية طويلة الأجل من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية وتهيئة فرص الكسب أمام المجتمعات المستضيفة والمساهمة في الحد من الفقر والحفاظ على الموارد وصون الثقافات.

١٠٤- وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات شديدة. وإزاء هشاشة النظم الإيكولوجية وضيق مجال العمل على إيجاد استراتيجيات إنمائية بديلة في تلك البلدان تغدو الآثار البيئية والإيكولوجية للسياحة مدعاة للقلق البالغ. ويمكن للتخطيط المتكامل أن يساعد في التوفيق بين السياحة وحفظ النظم الإيكولوجية مع الحفاظ على التراث التاريخي الثقافي وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

١٠٥- وأضحى من الشائع في الكثير من البلدان إدخال مبادئ وأعراف التنمية المستدامة في تخطيط وتنفيذ العمليات السياحية، وهو اتجاه متزايد. وقد عمدت الحكومات الوطنية أو المحلية في عدة بلدان إلى انتهاج أو مساندة نظم لإصدار الشهادات في مجال السياحة والتوسيم الإيكولوجي. كما يجري العمل في بلدان أخرى على إدخال قضايا الاستدامة في برامج التعليم والتدريب المتعلقة بالسياحة. وقد قبلت صناعة الفندقة بوجه عام بضرورة إدخال نظم الإدارة البيئية في عملياتها، واعتمدت في بعض الحالات نظما من هذا القبيل على أساس تطوعي. كما أنشأت بعض القطاعات الأخرى، مثل الشركات المنظمة للجولات السياحية والرحلات البحرية، مبادرات طوعية أيضا، بعون من الأمم المتحدة في كثير من الأحيان.

١٠٦- ومن التحديات الهائلة التي يواجهها قطاع السياحة التوسع بصورة أشد فعالية في تطبيق المعارف القائمة في مجال الاستدامة على تخطيط وتنمية المرافق السياحية والعمليات اليومية للشركات السياحية. ومن اللازم تطويع أساليب التخطيط والإدارة والرصد للمتطلبات المحلية بالاسترشاد بفهم لأوضاع المجتمعات المحلية وحاجاتها وتطلعاتها إلى التنمية.

خامسا - حماية سلامة النظم الإيكولوجية الداعمة للحياة

١٠٧- للأنشطة البشرية تأثير متزايد على سلامة النظم الإيكولوجية الطبيعية المعقدة التي تدعم بصورة أساسية صحة البشر والأنشطة الاقتصادية. واتباع نهج قائم على النظم الإيكولوجية في الإدارة المتكاملة للموارد البرية والبحرية والحية يعزز من المحافظة على هذه الموارد واستخدامها على نحو يكفل لها الدوام، وذلك من واقع فهم للتفاعلات القائمة بين عناصر النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الأنشطة البشرية.

١٠٨- وسعيا إلى تحسين فهم النظم الإيكولوجية وتأثيرات الأنشطة البشرية عليها، وابتغاء تحسين سبل تطبيق نهج النظم الإيكولوجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، عمدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الهيئات العلمية، والحكومات، والمؤسسات، والوكالات الدولية الأخرى، إلى وضع دراسة بعنوان تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتزود هذه الدراسة صناع القرار بفهم أفضل لوضع النظم الإيكولوجية في العالم وتأثير التغيرات التي تعتريها على مصادر رزق البشر والأوضاع البيئية، حتى يمكن اتخاذ خطوات لحماية النظم البيئية واستعادة قدرتها الإنتاجية[٣٤].

ألف - الإدارة المتكاملة للأراضي

١٠٩- يفرض تنامي المتطلبات البشرية والأنشطة الاقتصادية ضغطا دائم التزايد على الموارد البرية ويثير التنافس والصراع، مما يؤدي في بعض الحالات إلى استخدام الموارد البرية بأسلوب غير إنتاجي أو متلف. وللوصول بإنتاجية الأراضي إلى حدودها المثلى، ينبغي الحرص على التكامل في التخطيط لاستخدامها وفي إدارتها، مع مراعاة الروابط القائمة بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحماية البيئة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، انتهج الكثير من الحكومات سياسات من أجل تعزيز الإدارة المتكاملة، لكن التقدم المحرز في هذا الشأن يسير بخطى بطيئة.

الإطار ١٣

برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنوع البيولوجي

تأتي على رأس الجهود الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي في العالم اتفاقية التنوع البيولوجي[أ]، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض[ب]، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة[ج]. ويزود برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانات هذه الاتفاقيات، عن طريق المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، بقاعدة معرفية مرجعية من أجل الإعداد للتقييم العالمي للتنوع البيولوجي (١٩٩٥)، وهو مشروع كبير يعبئ جهود الدوائر العلمية العالمية من أجل تحليل حالة المعرفة بالتنوع البيولوجي وفهمه وطبيعة تفاعلاتنا معه.

(أ) مركز قانون البيئة والأنشطة البرنامجية للمؤسسات البيئية، حزيران/يونيه ١٩٩٢.
(ب) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٩٣، الرقم ١٤٥٣٧، الصفحة ٢٤٣.
(ج) برنامج الأمم المتحدة للبيئة S3 (092)، المجلد الأول، الصفحة ٥٠٠.

١١٠- وفي كثير من البلدان، لا تعزز بوجه عام النظم القائمة لحيازة الأراضي واستغلالها من الاستخدام المستدام للأراضي. والسبب الرئيسي للصعوبات التي تعترض سبيل التغلب على تلك القيود مؤسسي أكثر منه تقني. فتعزيز سبل كسب العيش في الريف يتطلب تحسين إمكانيات الاستفادة من الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية وزيادة أمن الحيازة على نحو متجاوب مع الاعتبارات الجنسانية ومستدام بيئيا. والحاجة تدعو إلى تعزيز الاتفاقات المؤسسية من أجل حيازة الأراضي مع مشاركة المجتمع المدني والحكومات المحلية في تقديم خدمات لا مركزية لإدارة الأراضي. والإصلاح الفعال لنظم حيازة الأراضي وكفاءة التخطيط في استخدام الأراضي يتطلبان التنسيق والتعاون داخل عدة وزارات وفيما بينها، كما يحتاجان إلى عملية مشاركة متكافئة تجمع في إطارها المجتمعات المحلية وفئات متعددة من الأطراف المؤثرة[٣٥].

١١١- ورغم العراقيل وضآلة التقدم المحرز حتى الآن، فإن إصلاح سياسات الأراضي في عدد من البلدان جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ومن الخطط الوطنية لمكافحة التصحر والجفاف. والتغير في سياسات الأراضي يهيئ إمكانيات قوية متعددة للحد من الفقر، بما في ذلك تحسين وضع المرأة، والمحافظة على حقوق السكان الأصليين، وتهيئة رؤوس الأموال وتيسير الائتمان، وتعبئة الموارد واستثمارها، والتحكم في المضاربة على الأراضي، وتلافي إساءة استغلال الأراضي والموارد المائية وتدهورها.

١١٢- ويزداد نجاح إصلاح الأراضي ويهون تنفيذه عندما يشارك المنتفعون وغيرهم من أصحاب المصلحة في وضعه وتنفيذه، وعندما تتوافر إرادة سياسية قوية للقيام بهذا الإصلاح. ويغدو من الأرجح أن يؤثر هذا الإصلاح تأثيرا إيجابيا على التنمية الزراعية والريفية المستدامة عندما يزود ملاك الأراضي الجدد بخدمات الدعم التقني وتسهيلات ائتمانية ومنح خلال عملية الإصلاح.

التصحر

١١٣- يمثل التصحر أخطر التهديدات التي تجابه الاستخدام المستدام للأراضي وأشدها انتشارا. ومن المقدر أن التصحر يؤثر على ربع إجمالي مساحة الأراضي في العالم، أو حوالي ٧٠ في المائة من جميع الأراضي الجافة، ويهدد سبل كسب الرزق لأكثر من بليون من البشر في أكثر من ١٠٠ بلد. وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بتفشي الفقر والجوع في الريف. كما أنه يزيد الأوضاع سوءا، مما يؤدي إلى حدوث المجاعات والهجرات وتشريد السكان داخل أوطانهم ويثير القلاقل السياسية والصراعات.

١١٤- وأدى انتشار التصحر بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى أن يدعو إلى وضع اتفاقية دولية جديدة ملزمة من الناحية القانونية لمكافحة التصحر. وقد بدأ سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا في عام ١٩٩٦، وصدقت عليها ١٧٦ دولة. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات وفي وضع برامج عمل وطنية. وقد دعا الاجتماع التحضيري الأفريقي الخاص بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في نيروبي، مؤتمر القمة إلى اعتبار الاتفاقية المذكورة اتفاقية للتنمية المستدامة وأن يعلن أنها أداة رئيسية في القضاء على الفقر في أفريقيا وفي الأراضي الأخرى الجافة والقاحلة.

الجبال

١١٥- تتطلب التنمية المستدامة في المناطق الجبلية منظورا شاملا يراعي شتى جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك سبل كسب الرزق المستدامة والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتنوع البيولوجي وإدارة النظم الإيكولوجية، وإدارة الموارد المائية والبرية والحفاظ عليها، والتنوع الثقافي والتراث، وجوانب المعرفة المتوارثة وتلك القائمة لدى السكان الأصليين، والبنية التحتية، والتحسب لحالات الطوارئ والكوارث والإغاثة، والبحوث والمعلومات، وأصول الحكم والسلام. وقلة قليلة من البلدان هي التي عالجت بوجه محدد القضايا المتصلة بالجبال في قوانينها وسياساتها الوطنية؛ غير أن إعلان عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال يهيئ الفرصة لتركيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية على هذا المجال[٣٦].

باء - الغابات

١١٦ -تغذي الغابات والأراضي الحرجية أنشطة اقتصادية واجتماعية شتى، ولها أهمية حيوية للاستقرار البيئي. فهي توفر طائفة واسعة من المنتجات الخشبية وغير الخشبية، إلى جانب فرص العمل وإدرار الدخل وخدمات بيئية أساسية، مثل الحفاظ على التربة والماء، والحد من تغير المناخ عن طريق تنحية غاز الكربون وتخزينه، والحفاظ على التنوع البيولوجي. كما تغذي الغابات قطاعا رئيسيا في الصناعة، وتسهم إسهاما عظيما في توفير سبل كسب الرزق في المناطق الريفية، وتمد بالقوت ملايين البشر ممن يعيشون في داخلها وحولها.

الإطار ١٤

المناطق الحرجية في العالم

تقدر مساحة المنطقة التي تكسوها الغابات والأراضي الحرجية في العالم بما مجموعه ٣,٩ بلايين هكتار، أي حوالي ثلث مساحة الأراضي في العالم، ومن بينها ٩٥ في المائة من الغابات الطبيعية و ٥ في المائة من المزارع الحرجية. ويقع ١٧ في المائة من إجمالي مساحة الغابات والأراضي الحرجية في أفريقيا، و ١٤ في المائة في آسيا، و ٥ في المائة في أوقيانوسيا، و ٢٧ في المائة في أوروبا (بما في ذلك الاتحاد الروسي)، و ١٤ في المائة في أمريكا الشمالية والوسطى، و ٢٣ في المائة في أمريكا الجنوبية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة "تقييم الموارد الحرجية لعام ٢٠٠١".

١١٧- وقد تطورت المبادئ الشاملة للإدارة المستدامة للغابات، الواردة في المبادئ المتعلقة بالغابات التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، خلال السنوات العشر الماضية.

الإطار ١٥

إدارة الغابات

أصبح توسيع آفاق نهج إدارة الغابات أمرا يلقى قبولا متزايدا ويتسع نطاق تطبيقه، حيث بات لدى كل بلد في العالم تقريبا الآن برامج وطنية للغابات في مراحل مختلفة من الإنجاز. ويُدار حوالي ٨٩ في المائة من الغابات الكائنة في البلدان الصناعية وفق خطط إدارة رسمية أو غير رسمية، كما أخذت تزداد مساحة الغابات في البلدان النامية التي تدار وفق خطط محددة. ويخضع حوالي ١٠ في المائة من الغابات في العالم للحماية (وفق تعريف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لمركز المنطقة المحمية من الفئة الأولى إلى السادسة)؛ ويشارك في الوقت الراهن ١٤٩ بلدا، تضم حوالي ٨٥ في المائة من غابات العالم، في تسع مبادرات دولية لوضع وتنفيذ معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات.

١١٨- ولكن لم يحرز سوى تقدم ضئيل للغاية لتخفيض المعدل المرتفع لإزالة الغابات في المناطق الاستوائية الواقعة في البلدان النامية، مما أدى إلى فقدان ٤ في المائة من مساحة الغابات

في تلك المناطق فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. ويستخدم حوالي نصف محصول الأخشاب في العالم تقريبا كحطب للوقود، ويُستهلك ٩٠ في المائة منها في البلدان النامية. كما أن إجمالي الكتلة الأحيائية الخشبية من غابات العالم يتناقص، مما يقلل من قدرة الغابات على الحد من تغير المناخ.

١١٩- وقد روج الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات (١٩٩٥-١٩٩٧) والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات الذي خلف الفريق (١٩٩٧-٢٠٠٠) لرؤية مشتركة لإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، وقد عمل كلاهما تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة. وأسفرت هاتان العمليتان عن الاتفاق على حوالي ٣٠٠ مقترح للعمل بشأن طائفة واسعة من القضايا، من بينها إزالة الغابات وتدهور الغابات والبرامج الوطنية للغابات والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات. غير أن بعض المسائل لم تحسم بعد، ومن بينها التمويل ونقل التكنولوجيا والتجارة وإطار العمل القانوني.

١٢٠- وفي قراره ٣٥/٢٠٠٠، أسس المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وهو هيئة حكومية دولية رفيعة المستوى دائمة ذات عضوية عالمية. ويدير المنتدى برنامجا متعدد السنوات وخطة عمل لإنفاذ مقترحات العمل التي وضعها مع الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات (انظر E/CN.18/2001/3). وقد أسست ١١ منظمة دولية متصلة بالغابات الشراكة التعاونية في مجال الغابات من أجل دعم المنتدى وتعزيز التنسيق والتعاون الدولي في مجال السياسات، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء.

١٢١- وسيعتمد التقدم المستمر لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات في العالم على قدرة المجتمع الدولي على حشد الدعم السياسي والمالي والعلمي والتقني، خاصة من أجل البلدان النامية.

جيم - المحيطات

١٢٢- تتطلب حماية المحيطات والبحار والمناطق الساحلية، بما في ذلك حماية مواردها الحية، نهجا متعدد القطاعات ومتكاملا معا يعالج جميع أبعاد المسائل المتصلة بالمحيطات. وتشمل العناصر المختلفة إدارة المناطق الساحلية وتنميتها تنمية مستدامة، وحماية البيئة البحرية، والاستخدام المستدام للموارد البحرية وحفظها في كل من أعالي البحار والمناطق الخاضعة للولاية القضائية الوطنية، وإجراء البحوث حول الجوانب ذات الأهمية الكبرى التي يشوبها الغموض، مثل تغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة أخذ هذا النهج المعروف باسم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يحل مكان النُّهج القطاعية التي حققت نجاحا ضئيلا في السابق.

الإطار ١٦

المناطق الساحلية

تهدد الأنشطة البشرية وكذلك الظواهر البيئية، مثل تغير المناخ والفيضانات والعواصف، استدامة الموارد الساحلية. وقد قُدر أن الأنشطة البشرية تهدد أكثر من نصف سواحل العالم بخطر التدهور بدرجة شديدة أو متوسطة، ويرتفع مستوى الخطر بالنسبة لأوروبا بأكثر من ٨٠ في المائة، و٧٠ بالنسبة لآسيا. ومن بين العوامل الأخرى التي تؤثر تأثيرا سلبيا على النظم الإيكولوجية الساحلية النمو السكاني والتلوث والإفراط في صيد الأسماك وارتفاع مستوى سطح البحر.

١٢٣ - وإزاء تزايد وتحسن المعلومات المتاحة عن الأخطار المتنامية التي تهدد الشعب المرجانية الساحلية في العالم، تشكلت أو تعززت في السنوات الأخيرة عدة شراكات تعاونية دولية بين الحكومات والمنظمات الدولية وكبريات الهيئات بهدف حماية الشعب المرجانية. ومن المهم بشدة اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي وعلى مستوى المجتمعات المحلية، مؤيدة بدعم قانوني ومعياري على الصعيد الوطني من أجل نجاح هذه النهج والمبادرات.

الإطار ١٧

المبادرات الساحلية

إلى جانب جدول أعمال القرن ٢١، تمثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ركيزة محورية لتنفيذ التزام جاكرتا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، وكذلك الكثير من المبادئ التوجيهية والمعايير التي تولت وضعها ومساندتها مجموعة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

ومن بين المبادرات التي وضعت من أجل الشعب المرجانية المبادرة الدولية المتعلقة بالأرصفة المرجانية الدولية، وشبكة العمل الدولية للشعب المرجانية، والشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية.

وفي عام ١٩٩٥، بدأ نشاط برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ويسعى هذا البرنامج إلى صياغة أشكال جديدة من التعاون بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات والهيئات الكبرى ودوائر الأعمال.

١٢٤ - ووُضع عدد كبير من الاتفاقات القانونية والطوعية في السنوات الأخيرة بشأن المصادر البحرية والبرية للتلوث البحري، ولكن ما زالت هناك مشاكل تعترض طريق تنفيذ تلك الاتفاقات ومعالجة القضايا المستجدة. ومازالت قدرات الإدارة البحرية في الكثير من البلدان النامية غير كافية من أجل التنفيذ الفعال للصكوك الدولية.

١٢٥ - وتسهم الزراعة المائية البحرية في زيادة الإمدادات السمكية وقد ساعدت على تخفيض أسعار الأسماك. ومن ناحية أخرى، ظل الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك البحرية على حاله نسبيا طوال العقد الماضي. وأسباب ذلك معروفة: أي الإفراط في الصيد والطاقة الزائدة لأساطيل الصيد والعوامل البيئية. ومازال تفشي أنشطة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، في أعالي البحار وداخل المناطق الاقتصادية الخالصة على السواء، من أخطر المشاكل العويصة التي تؤثر على المصائد في العالم. والأمر يتطلب نظم إدارة جديدة وتنفيذا كاملا للخطط الحالية للحيلولة دون تعرض المزيد من الأرصدة السمكية إلى الاستغلال المفرط أو الدمار.

١٢٦ - ورغم الاهتمام الكبير الذي أُولى لمجال تنمية وإدارة مصائد الأسماك بروح المسؤولية والتقدم الذي تحقق فيه نتيجة لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وعدد من الصكوك الدولية والاتفاقات الطوعية المكملة[٣٨]، فإن المجال ما زال واسعا لتحقيق التحسن في توسيع نطاق شمولها وإنفاذها على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

١٢٧ - وتحقق أيضا تحسن في فهم وتقدير تنوع الأنواع البحرية، مما أدى إلى تحسن ممارسات الإدارة سعيا إلى الحد من المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي البحري. وقد شهدت المحميات الخاضعة للحماية التامة أو ''مناطق حظر الصيد'' تحسنا من ناحية عدد الكائنات البحرية وتنوعها وتناسلها. ولكن مما يحد من هذه النتائج أن مظلة الوقاية في محميات لا تشمل إلا أقل من واحد في المائة من مساحة المحيطات في العالم. وقد بذلت جهود أيضا من أجل حماية التنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية من الآثار الضارة لتوسع نطاق صناعة الزراعة المائية ومن إدخال أنواع غريبة متطفلة إلى النظم الإيكولوجية البحرية.

١٢٨ - ومن النتائج الهامة التي أسفرت عنها عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية برنامج العمل العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد دعت اللجان التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لكل من منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ إلى زيادة الاعتراف بجوانب الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما دعا اجتماع آسيا ومنطقة المحيط

الهادئ إلى تحديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والمناطق الساحلية، بما في ذلك التنفيذ الكامل المتكامل للاتفاقات الدولية ذات الصلة.

دال - موارد المياه العذبة

١٢٩ - تمثل المياه موردا أساسيا لاستمرار الحياة وللحفاظ على البيئة الطبيعية. واتساع إمكانيات الحصول على المياه الصالحة للشرب وتوفير مرافق الصرف الصحي المناسبة وزيادة إمدادات المياه لأغراض إنتاج المواد الغذائية، والصناعة والصحة مقوم أساسي للتنمية المستدامة. والمياه في الوقت نفسه لازمة لاستمرار الأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية الأخرى في أداء الوظائف الإيكولوجية. وتمثل ضرورة تحقيق التوازن بين ازدياد الطلب على المياه لاستخدامات كثيرة تحديا هائلا يواجه أنحاء كثيرة من العالم.

١٣٠ - ويمكن أن تعزى المشاكل المتصلة بالمياه التي يحتمل أن تواجه عددا متزايدا من البلدان، في جانب منها على الأقل، إلى عدم وجود إدارة في عملية تقييم الموارد المائية وتوفيرها واستخدامها. وقد أدى شيوع النهج الرامية إلى توفير الإمدادات في مجال إدارة المياه إلى تفاقم سوء تخصيص الموارد المائية وتوزيعها واستخدامها وأسفر عن تردي نوعية المياه في الكثير من المناطق. ورغم ازدياد الوعي بجوانب النقص التي تتعرض لها الموارد المائية في الوقت الراهن والتي ستتعرض لها في المستقبل، فإن الماء ما زال يعامل كما لو كان سلعة مجانية غير قابلة للنفاد دون وضع حوافز تشجع على مراعاة الكفاءة في استعمالها.

١٣١ - ولا بد من تدخل الحكومات لحسن إدارة المياه وتوزيعها مع تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. ولكن دور الحكومات قد تغير من دور تقديم الخدمات إلى دور تهيئة البيئة المواتية لإدارة الموارد المائية إدارة متكاملة وتنسيق الاستثمارات اللازمة بشدة في قطاع المياه. وما زالت الزراعة المروية، خاصة المشاريع الكبيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك الإنتاج الصناعي، تعتمد على القواعد التنظيمية وجوانب الدعم الحكومية لتوفير إمدادات من المياه زهيدة التكاليف.

الإطار ١٨

المنتدى العالمي الثاني للمياه والمؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة

دعا الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى العالمي الثاني للمياه، الذي عقد في لاهاي في آذار/مارس ٢٠٠٠، جميع الأطراف إلى التعاون على بناء شراكات من أجل تأمين مستقبل آمن مستدام للمياه. كما أن المؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة، الذي عقد في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قد دعا الأمين العام إلى تعزيز التنسيق والترابط بين أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالمياه، ودعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى أن يدرج إجراء حاسما بشأن المسائل المتعلقة بالمياه. وتعد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الطبعة الأولى من التقرير الخاص بتنمية المياه في العالم.

١٣٢ - وازداد الاعتراف بضرورة إيكال إدارة الموارد المائية إلى أقل المستويات المناسبة من أجل تعزيز المشاركة الإيجابية من جانب المجتمعات المحلية من أجل تحقيق المزيد من الاستخدام الكفء المثمر للموارد المائية. وتنهض المنظمات غير الحكومية بدورها في توعية المجتمعات المحلية وبناء القدرات المحلية. ولكن الطريق ما زال طويلا قبل أن تصل هذه القدرات إلى المستوى المنشود.

الإطار ١٩

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

ارتفع تركيز ثاني أكسيد الكربون، الذي يعد غاز الدفيئة الرئيسي، في الغلاف الجوي إلى أكثر من ٣٦٠ جزءا في المليون بعد أن كان معدله قبل عصر الصناعة ٢٧٠ جزءا في المليون. ولما كان ثاني أكسيد الكربون يظل نشطا في الغلاف الجوي لمدة تقدر بحوالي ١٠٠ سنة، فإن تركزه على النطاق العالمي لا يتجاوب إلا ببطء شديد مع التغير في الانبعاثات، وسيظل حوالي ثلث كمية ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن الأنشطة البشرية في الماضي القريب في الغلاف الجوي لمدة ١٠٠ سنة من الآن. وعلاوة على ارتفاع معدلات ثاني أكسيد الكربون، فإن تركيز الميثان وأكسيد النتروجين قد زاد بنسبة ١٥ في المائة.

١٣٣ - ولا تعكس الحدود القائمة على خطوط تقسيم المياه حدودا اجتماعية اقتصادية فاصلة. فقرابة ثلثي عدد الأنهار الكبرى في العالم مشتركة بين عدة دول، ويعبر أكثر من ٣٠٠ نهر الحدود الوطنية. وينبغي أن تغدو المياه عاملا في إقامة الحوار السلمي بين البلدان وهناك اتجاه متزايد لاعتبار الموارد المائية المشتركة حافزا على التعاون لا سببا في التوتر والصراعات. والتعاون الدولي بشأن الموارد المائية المشتركة عامل حاسم، خاصة في المناطق الشحيحة بالمياه، حيث تتعاظم فيها آثار استهلاك المياه وتلوثها فيما بين الأجزاء الواقعة أعلى

مسار النهر وأسفله. ويغدو من اللازم تأسيس آليات للتعاون والتفاوض وحل الصراعات من أجل تحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية. ويمكن لخطط التعاون القائمة الثنائية والمتعددة الأطراف أن توفر هيكلا صحيحا للبت في برامج ومشاريع الإدارة المشتركة لموارد المياه العذبة عبر الحدود الوطنية ولتنفيذها.

هاء - الغلاف الجوي والمناخ

١٣٤ - لا تزال حماية الغلاف الجوي شاغلا هاما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وتشير التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ إلى ارتفاع كبير في احتمالات التضرر بين السكان الفقراء وسكان المناطق الساحلية. وسيزيد ارتفاع درجة الحرارة مساحة المناطق الجغرافية المتأثرة بالملاريا وغيرها من الأمراض الاستوائية وسيؤثر تأثيرا ضارا على أنماط الزراعة في المناطق الضعيفة أصلا في العالم. وارتفاع مستوى سطح البحر سيعرض المناطق الساحلية المنخفضة لخطر الفيضان، ولتفشي مرض الكوليرا وغيره من الأمراض التي تنتشر عن طريق المياه. ومن المتوقع أن يزداد سوء الأحوال الجوية من حيث التواتر والشدة، وستنصب وطأتها على الفقراء بصورة غير متناسبة. وأكد عدد من اللجان التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة، ومن بينها لجنتا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، على ضرورة التركيز بشكل خاص على وضع تدابير تكييفية ودعت إلى زيادة الاهتمام الدولي بهذا الخطر.

١٣٥ - وقد أحرز المجتمع الدولي بعض التقدم في تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بناء على خطة شاملة وضعت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٤٠] وبروتوكول كيوتو المنبثق عنها[٤١]. وكان بروتوكول كيوتو يهدف إلى تحقيق الاستقرار في تركزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وهو يرسم للبلدان الصناعية حدودا للانبعاثات ويستهدف التقليل منها لديها، بما يصل في مجموعه إلى حوالي خمسة في المائة من مقدار الانبعاثات في عام ١٩٩٠ في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

١٣٦ - وفي الاجتماع السادس لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١، تم الاتفاق على عناصر نظام للتبادل التجاري في الانبعاثات يتيح مرونة في تحقيق الهدف الشامل. ويتضمن الاتفاق عناصر أساسية لتنفيذ خطة عمل بوينس أيريس ، وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية التي تعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ. ويشير النجاح الذي أحرز مؤخرا في الحد من انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون إلى جوانب الفعالية التي يمكن أن يتمخض عنها التعاون الدولي في الأمور المتصلة بحماية الغلاف الجوي العالمي.

الإطار ٢٠

بروتوكول كيوتو: اتفاقات مراكش

عززت الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش من جهود البلدان النامية في معالجة تغير المناخ وآثاره الضارة. كما أنها تهيئ الأساس لاتخاذ إجراء وطني من جانب البلدان الصناعية للتصديق على بروتوكول كيوتو وتنفيذه. ويمكن أن يكتمل العدد اللازم من التصديقات قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتحقيق الوعد المنشود من بروتوكول كيوتو يتطلب التزاما سياسيا قويا من البلدان الصناعية بالحد من الانبعاثات داخلها وبتعزيز الاستثمار في مجال تجنب الانبعاثات في البلدان النامية من خلال آلية التنمية النظيفة.

١٣٧ - وفي الاجتماع السابع لمؤتمر الدول الأطراف (مراكش، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، اعتمدت الحكومات اتفاقات مراكش، ووضعت الصيغة النهائية للتفاصيل التنفيذية لبروتوكول كيوتو. ومن المتوقع أن تفتح هذه النتيجة الطريق أمام المزيد من الدول للتصديق على البروتوكول ودخوله إلى حيز التنفيذ.

١٣٨ - وفي الاجتماع نفسه، اعتمد مؤتمر الدول الطراف أيضا إعلان مراكش لعرضه على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأكد الإعلان على ما يمكن أن يسهم به إجراء بصدد تغير المناخ في تحقيق التنمية المستدامة ودعا إلى بناء القدرات وتحقيق الإبداع في مجال التكنولوجيا والتعاون مع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتصحر.

١٣٩ - وقد وصل حجم انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وانتشارها في الطبقى السفلى من الغلاف الجوي إلى حد مفرط، ولكنهما يتناقصان الآن تناقصا بطيئا. وقد تناقص إجمالي حجم استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون في شتى أرجاء العالم من ١ر١ مليون طن في عام ١٩٨٦ إلى ٠٠٠ ١٥٦ طن في عام ١٩٩٨، ويرجع هذا إلى حد بعيد إلى فعالية اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون[٤١] وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون[٤٢]. ولكن بينما تتناقص تركيزات الكلور، ترتفع تركيزات البرومين التي تشكل عاملا أخطر من الكلور في تدمير طبقة الأوزون.

الإطار ٢١

هنغاريا: برنامج الحد من التلوث

تولي مبادرة وطنية تسمى البرنامج الشامل لعدة قطاعات للحد من تلوث الهواء، أعلن عنها في عام ١٩٩٣، اهتماما خاصا إلى تحسين نظم الإعلام لضمان تقييم آني للبيانات الخاصة بجودة الهواء. ويؤسس البرنامج نهجا لمعالجة جميع جوانب مشاكل تلوث الهواء المحلية والعابرة للحدود.

المصدر: التقرير القطري لهنغاريا.

١٤٠ - وأدت الانبعاثات الصادرة من قطاعات النقل والطاقة والصناعة إلى تزايد تلوث الهواء في المناطق الحضرية وإلى آثار خطيرة على الصحة، خاصة في البلدان التي تسير بخطى سريعة على درب التصنيع واستخدام وسائط النقل الآلية والتوسع الحضري. وفي المناطق الريفية لكثير من البلدان النامية، يؤدي استخدام الحطب والمخلفات الزراعية والفحم والروث لأغراض الطهي والتدفئة في المنازل إلى تلوث داخلي شديد، مما يعرض النساء والأطفال إلى أخطار شديدة.

١٤١ - وقد أنشأ الكثير من المدن في البلدان المتقدمة النمو، وكذلك عدد من المدن في البلدان النامية، نظما لرصد جودة الهواء. وتصدت السلطات في بعض المدن إلى المعدلات المرتفعة للتلوث بفرض تدابير انضباطية مثل الحد من كثافة المرور، والإيعاز إلى بعض الدوائر الصناعية بتقليل معدلات التلوث وإصدار تحذيرات صحية وتوصيات لتجنب الطرق السريعة المزدحمة بالسيارات.

الإطار ٢٢

تكلفة الكوارث الطبيعية

إضافة إلى الخسائر في الأرواح التي تقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا من جراء الكوارث الطبيعية، فإن من المتوقع أن تزيد التكلفة الاقتصادية العالمية للكوارث الطبيعية عن ٣٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٥٠، ما لم يتم التصدي للآثار المحتملة لتغير المناخ بتدابير صارمة للحد من الكوارث. ويقدر أن ٩٧ في المائة من الوفيات الناجمة سنويا عن الكوارث الطبيعية تحدث في البلدان النامية، كما أن الخسائر الاقتصادية، من حيث نسبتها المئوية للناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية، تزيد أيضا بكثير نسبتها لدى البلدان المتقدمة النمو. ويواجه ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا نسبة عالية من خطر التعرض للكوارث، وأصيب منها ما لا يقل عن ستة بلدان بما يتراوح بين كارثتين وثماني كوارث كبرى سنويا خلال السنوات الخمس عشرة السابقة وتركت آثارا طويلة الأجل على التنمية فيها. كما أن بعض البلدان الجزرية الصغيرة النامية معرض بشدة للكوارث الطبيعية.

المصدر: معهد ستكهولم للبيئة، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمؤسسة الدولية للتنمية المستدامة: التصدي لتغير المناخ: استراتيجيات بيئية لزيادة الأمن البشري، (منظمة ميونخ لإعادة التأمين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠١).

١٤٢ - وقد تحقق تقدم في الحد من تلوث الهواء في أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث اعتمد عدد من الاتفاقات الدولية بشأن الآثار العابرة للحدود للتلوث الجوي من أجل الحد من انبعاثات أكسيدات الكبريت والنتروجين والمركبات العضوية الطيارة والمعادن الثقيلة والملوثات العضوية الثابتة. وفي الآونة الأخيرة، بات تلوث الهواء وآثاره العابرة للحدود قضية هامة في الكثير من البلدان النامية. ويمكن للتعاون الإقليمي أن يلعب دورا إيجابيا في الحد من آثار تلوث الهواء.

١٤٣ - وتعززت الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل المتصلة بالغلاف الجوي وتغير المناخ بفضل البحوث العلمية والتقييمات المستندة إلى بيانات ومعلومات دقيقة موثوق بها. وقد أسهم في هذه الجهود التعاون بين عدة اختصاصات لتطوير وتقديم الخدمات في مجالي الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا للزراعة وإدارة المياه والطيران والنقل البحري.

واو - آثار الكوارث الطبيعية

١٤٤ - شهد العالم خلال العقود الأربعة المنصرمة زيادة هائلة في الخسائر البشرية والمادية من جراء الكوارث الطبيعية. وأدى دمار البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الأضرار البيئية، بفعل الكوارث الطبيعية إلى ازدياد الخسائر الاقتصادية بمقدار عشر مرات خلال هذه الفترة[٤٣]. وقد تركزت المناقشات الجارية بشأن زيادة تواتر وحدة الظواهر الطبيعية المدمرة على تغير المناخ. غير أن من الممكن التماس أسباب الارتفاع في معدلات تعرض البشر على الصعيد العالمي للضرر إلى الضغوط السكانية، واستيطان المناطق المعرضة بشدة للخطر، وإزالة الغابات في الأراضي الرطبة، وتدهور البيئات النباتية وإزالة الغابات. ويمكن تخفيف آثار هذه الكوارث، خاصة في البلدان النامية، عن طريق نظم الإنذار المبكر والتصدي للكوارث.

١٤٥ - وأدى ارتفاع معدل الدمار من جراء الكوارث الطبيعية بالحكومات إلى اعتماد استراتيجية دولية للحد من الكوارث من أجل تعزيز تنفيذ التوصيات الصادرة عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (١٩٩٠-١٩٩٩) (انظر قرار الجمعية العامة ٥٤/٢١٩). والهدف من هذه الاستراتيجية هو تعبئة جهود الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوحيد الجهود في بناء مجتمعات تتحلى بالمرونة من خلال تطوير ثقافة الوقاية والتأهب.

١٤٦ - والكثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية معرض بشدة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك العواصف والثورات البركانية، ويمكن لكارثة واحدة أن تحدث آثارا اجتماعية واقتصادية هائلة على الصعيد الوطني. وجرى تنفيذ عدد من المبادرات على الصعيدين الوطني

والإقليمي، مع بعض الدعم من وكالات الأمم المتحدة، من أجل الحد من قابلية هذه البلدان للتأثر بالكوارث الطبيعية.

١٤٧ - والمطلوب المزيد من السياسات والتدابير للتخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية. ومن بين هذه السياسات نظم للإنذار المبكر، وتحسين الاستعدادات، واتخاذ تدابير وقائية. وينبغي أن يشمل وضع الاستراتيجيات رسم سياسات للحد من القابلية للتضرر بالكوارث بناء على تقديرات لجوانب الضعف واستراتيجيات التكيف.

سادسا - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة: ضرورة تكامل السياسات، واتخاذ القرارات على أساس المعارف، والمشاركة

١٤٨ - توفر الترتيبات المؤسسية والقانونية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي هيكلا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف جدول أعمال القرن ٢١ إلى تحقيق قدر أكبر من التعاون والتكامل في السياسات بين المؤسسات الدولية والوطنية من أجل ترشيد النظم القانونية على مستويات شتى وضمان اتخاذ القرارات على نحو أفضل وفي إطار أوسع من المشاركة والمعرفة.

ألف - الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

١٤٩ - طرح جدول أعمال القرن ٢١ مفهوم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة في إطار مخطط للعمل ويركز على الجوانب الاستراتيجية. ويهدف برنامج مواصلة إنفاذ برنامج أعمال القرن ٢١ إلى أن تضع جميع البلدان استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٢. وقد أوضحت

التقارير الوطنية الواردة من الحكومات أن حوالي ٨٥ بلدا قد وضع نوعا من الاستراتيجية الوطنية[٤٤]. وإن كانت طبيعة وفعالية هذه الاستراتيجيات تتفاوتان تفاوتا عظيما من بلد إلى آخر.

١٥٠ - وقد تصدت البلدان لتحدي وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بطرق مختلفة، حيث وضع بعضها سياسات قطاعية أو مواضيعية تعكس شواغل أوسع نطاقا في مجال التنمية المستدامة. واستخدم بعضها الآخر خططا رئيسية قطاعية تقليدية، وأعد الكثير منها في إطار خطط إنمائية خمسية من أجل تنسيق مشاركة المانحين في قطاع معين. وتشمل الاستراتيجيات القطاعية والمواضيعية خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر وبرامج وطنية للغابات وسياسات لإدارة المناطق الساحلية. وتمثل السياسة القطاعية في الكثير من الحالات أداة للامتثال

لمتطلبات الالتزامات الدولية ولمساعدة صناع القرار على إحراز تقدم لتحقيق أغراض وأهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم المحرز في هذا الشأن.

١٥١ -وترتب على إنشاء هياكل أو منتديات قائمة على المشاركة في بعض البلدان، مثل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة أو اللجان المشتركة بين الوزارات، أثر إيجابي على تحقيق التوافق في الآراء لوضع استراتيجيات إنمائية مستدامة وطنية. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبر مشروعه لبناء القدرات في القرن ٢١، ما يزيد عن ٤٠ بلدا ناميا في بناء قدراتها المؤسسية والبشرية لوضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مستدامة وطنية. وركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بإنشائه لإطار تقييم بيئي تعاوني دولي لأغراض وضع تقرير توقعات البيئة العالمية، على نقل المنهجيات والنهج لبناء القدرات داخل المراكز الوطنية والدولية المتعاونة وداخل المنظمات الحكومية الدولية. ويمكن توسيع نطاق هذا الشكل من أشكال بناء القدرات واستخدامه بفعالية على كل من المستويين الوطني ودون الإقليمي بغية دعم المجالس الوطنية للتنمية المستدامة. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفق ما أمرت به الجمعية العامة وجدول أعمال القرن ٢١، تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الخدمات الاستشارية السياسية والقانونية والتقنية، في المجالات الرئيسية لبناء المؤسسات المعنية بالبيئة والهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، استفاد ما يزيد عن مائة بلد من هذه الخدمات الاستشارية.

١٥٢ -ووضع عدد من الوكالات المعنية بالمساعدة الإنمائية برامج لمساعدة البلدان على وضع أطر واستراتيجيات شاملة في مجال سياسات التنمية. ويشكل النهج الذي يتوخاه إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والذي يستند إلى التقييمات القطرية المشتركة، أحد الجهود الرامية إلى تحقيق اتساق أكبر في برامج الأمم المتحدة للمساعدة على المستوى القطري. وقامت منظمات دولية أخرى، من خلال ترتيبات الشراكة، بتنفيذ مبادرات لمساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مستدامة وطنية عبر ترتيبات الشراكة.

باء - تنفيذ الصكوك القانونية الدولية

١٥٣ - لقد حصلت تغييرات تنظيمية وقانونية دولية كبيرة منذ عام ١٩٩٢ وهي تشكل مجالا من المجالات التي شهدت تقدما حقيقيا في سبيل تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وغيرها من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد تم منذ عام ١٩٩٢ التفاوض على عدد من الصكوك القانونية والاتفاقيات والبروتوكولات الجديدة والتوقيع والتصديق عليها. وقد مكنت هذه الاتفاقيات، وكذلك مختلف الصكوك والآليات الدولية غير الملزمة التي أبرمت بعد انعقاد المؤتمر[٤٥]

من توسيع نطاق الإطار القانوني الدولي الذي يدعم التنمية المستدامة[٤٦]. بيد أن الجهود الرامية إلى إنشاء أو تكييف الإطار المؤسسي والقانوني الوطني اللازم لتنفيذ هذه الاتفاقات كانت عسيرة، ومكلفة واستغرقت وقتا طويلا. ولئن كان يتعين على البلدان الامتثال إلى العدد المتزايد من الالتزامات بموجب المعاهدات، فإن هناك في كثير من الأحيان افتقارا إلى التنسيق والتكامل في الوفاء بهذه الالتزامات. وفضلا عن ذلك، فإن العمل في كثير من الأحيان لا يرتبط ارتباطا مباشرا بالسياسات الاقتصادية والتجارية واستراتيجيات التمويل. وقد دعت كافة الاجتماعات الإقليمية التي عقدتها اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى تنفيذ الاتفاقات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة تنفيذا فعالا.

الإطار ٢٣

تنسيق الاتفاقيات

أبرزت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٨/٥٥ وفيما سبق من القرارات المتخذة بمناسبة الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ضرورة إقامة تعاون وتآزر أكبر بين شتى الاتفاقيات والاتفاقات كوسيلة لتعزيز أثرها وفعاليتها الشاملين. وقد سعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة إلى تعزيز هذا التنسيق من خلال عقد اجتماعات وإجراء مناقشات بين الأمانات المعنية ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وقد سلّمت هذه المناقشات بوجود مستوى من التنسيق يتم من خلال مشاريع مشتركة تقوم بها عدة أمانات للاتفاقيات، بيد أن هناك ضرورة لمواصلة الجهود في هذا المجال.

١٥٤ - وعلى المستوى الوطني، سار القانون المتصل بالتنمية المستدامة في اتجاهين عامين. ويتمثل أحد هذين الاتجاهين في سنّ تشريعات أخرى بشأن المسائل البيئية القطاعية والمسائل المتصلة بالبيئة بإضافة صكوك تنظيمية ذات شروط محددة تحديدا جيدا. ويتمثل الاتجاه الثاني في إعادة تركيز السياسات لتحقيق اندماج أفضل للقوانين والتنظيمات القطاعية المجزأة في إطار قانوني متماسك، أو لترشيد ومواءمة الشروط التنظيمية التي تنص عليها قوانين ونظم منفصلة. بيد أن غياب إطار من القوانين والقواعد التنظيمية الوطنية، والمبادئ التوجيهية في مجال السياسات والترتيبات المؤسسية التي تدعم بشكل فعال التنمية المستدامة لا يزال يشكل فجوة خطيرة في أغلب البلدان. وستتطلب معالجة هذه المشاكل إجراء إصلاح تشريعي في عديد من الحالات. بيد أن إجراء هذا الإصلاح يتطلب كوادر مدربة في مجال القانون والمسائل المؤسسية وملمة بما تتطلبه التنمية المستدامة من احتياجات شاملة لعدة

قطاعات. ولكن قلّة من البلدان النامية يتوفر لديها ملاك من الموظفين اللازمين لمواجهة تلك التحديات.

الإطار ٢٤

مرفق البيئة العالمية

أنشئ مرفق البيئة العالمية في عام ١٩٩١ كشراكة تجريبية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ووفقا لجدول أعمال القرن ٢١، أعيد تنظيم المرفق لاحقا ليصبح هيئة دائمة معنية بتمويل الأعمال البيئية العالمية وبالمساهمة في نفس الوقت في التنمية المستدامة. وفي عام ١٩٩٤، عقب إجراء إعادة تنظيم المرفق، تعهد ٣٤ بلدا، من بينها ثلاثة عشر بلدا مستفيدا من المساعدة التي يقدمها المرفق، بالمساهمة بمبلغ بليوني دولار في الصندوق الاستئماني للمرفق. ومنذئذ، زاد عدد البلدان الأعضاء في المرفق إلى ١٧١ بلدا يجتمع ممثلوها كل أربع سنوات في جمعية المرفق للدول المشاركة. ووافق المرفق إلى الآن على أكثر من ٨٠٠ مشروع من مشاريع الاستثمار وبناء القدرات، وخصص نحو ٣,٥ بلايين دولار.

وفي إطار برنامج المنح الصغرى التابع لمرفق البيئة العالمية، قُدم ما يزيد عن ١ ٣٠٠ منحة تبلغ قيمة كل منها حداً أقصاه ٠٠٠ ٥٠ دولار مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية والجماعات الأهلية. ولما كان جدول أعمال التنمية يركز على ضرورة الحد من الفقر، وبناء قدرات البلدان على إدارة عملية العولمة والإفادة منها، وتسهيل التعاون بين القطاعين العام والخاص، فإن مرفق البيئة العالمية بدأ في التكيف مع هذا الواقع من خلال أمور منها إدماج أنشطته في برامج التنمية المستدامة الوطنية؛ وتعزيز الحكم البيئي وبناء القدرات الوطنية على إدارة البيئة؛ والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام؛ وتشجيع المشاركة النشطة للمؤسسات الخاصة في عمله؛ وتعزيز شراكاته.

١٥٥- وتجسد الاتفاقيات العالمية والإقليمية الالتزامات الدولية التي تحدد ملامح الأعمال الوطنية والأنشطة التي تنفذها الوكالات الدولية على المستوى القطري. وبصفة أعم، فإن الاتفاقيات توفر، بتحديدها لكل من الأهداف العامة والتفصيلية، إطارا لتركيز وضع السياسات، وتنفيذ البرامج، وإجراء البحوث، وجمع البيانات وتحليلها.

١٥٦- ويتطلب الطابع المعقد للصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة التي تعالج المسائل البيئية المترابطة وما يترتب عليها من نتائج على الصعيد العالمي اتباع نهج متكاملة لوضع السياسات

وتنفيذها على المستويين الوطني والدولي. وهذا الأمر يتجاوز الحدود المؤسسية التقليدية. وغالبا ما يؤدي انعدام التنسيق الفعال إلى خلق فجوة بين اعتماد الصكوك البيئية الدولية وتنفيذها التنفيذ الفعال.

١٥٧- ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ظهر مرفق البيئة العالمية كأداة مالية مهمة لتسهيل تنفيذ الاتفاقيات التي تمخض عنها المؤتمر. ويساعد المرفق، من خلال المنح والقروض التي تمنح بفوائد منخفضة للبلدان النامية وللاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، على تمويل المشاريع الوطنية والإقليمية والعالمية التي يستفيد منها على الأقل جانب واحد من الجوانب المركزية الأربعة للبيئة العالمية - وهي تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وطبقة الأوزون والمياه الدولية - وكذلك الاقتصادات المحلية والمجتمعات. بيد أن مساهمة المرفق تنحصر في تغطية التكاليف الإضافية التي تُتكبد عندما تثمر، مثلا، الجهود التي يبذلها أحد البلدان لتعزيز تطوير الطاقة أو الموارد فوائد بيئية عالمية كذلك. كما قام المرفق بتعميم التدابير المتصلة بالوقاية من تدهور الأرض، ولا سيما لمكافحة التصحر وإزالة الغابات.

جيم - المعلومات لأغراض صنع القرار

١٥٨- تعمل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات على تغيير القواعد الأساسية لتدفق المعلومات، وبذلك تسمح بإيجاد إدارة للمعلومات ذات أشكال لا مركزية أكثر ومتكيفة محليا، وبتوسيع نطاق المشاركة العامة في صنع القرارات.

الإطار ٢٥

توقعات البيئة العالمية

سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٢ بنشر تقريره الثالث عن التوقعات البيئية العالمية كمساهمة فنية كبيرة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وهو ما يوفر تقييما مستكملا لحالة البيئة العالمية ومواقف الحكومات. وقامت عملية التوقعات البيئية العالمية بجمع البيانات والمعلومات العالمية والإقليمية وتوليفها عبر ٣٥ مركزا تابعا لها من المراكز المتعاونة الموجودة عبر العالم. ويشمل نطاق التقرير الثالث فترة تاريخية تمتد على ٣٠ سنة، انطلاقا من مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ إلى مؤتمر القمة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢، وكذلك رؤية مستقبلية للتطورات والاتجاهات البيئية العالمية على مدى ثلاثين سنة مقبلة.

١٥٩- وقد شُقت سبل جديدة أمام إعداد وعرض المعلومات بأشكال يفهمها صانعو القرار وعامة الجمهور بسهولة أكبر. وتعمل التكنولوجيات المتعددة الوسائط، ومجموعات البرامجيات والأدوات من قبيل المؤشرات على مساعدة هؤلاء في جهودهم الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١٦٠- وقد نفِّذت مبادرات كبيرة بغية تحسين عمليات رصد البيئة وجمع البيانات، وتراوحت هذه المبادرات بين رصد طبقة الأوزون بموجب بروتوكول مونتريال، وتنفيذ نظم المراقبة العالمية لرصد الغابات والشِّعاب المرجانية من قِبل المنظمات غير الحكومية.

الإطار ٢٦

استراتيجية الرصد العالمية المتكاملة

تقوم استراتيجية الرصد العالمية المتكاملة بالربط بين عمليات الرصد الفضائية والأرضية. وتعمل التكنولوجيات الداعمة، مثل نظم المعلومات الجغرافية، ونظم تحديد المواقع بالساتل، والمسح التصويري، والذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، على تعزيز نظم المعلومات التي تستخدم الساتل بقصد توفير الخدمات لجمهور المستخدمين. وسيتيح التكامل المتواصل للخدمات التي تعتمد على الساتل والخدمات التقليدية عن طريق الشبكة العالمية المعلومات أشكالا وأساليب للمستخدمين تفيدهم أقصى ما يمكن. بيد أن هناك حاجة ملحة إلى تنمية الموارد البشرية وإلى العلماء من مختلف الاختصاصات للعمل معا على فهم وتنفيذ الحلول العلمية لدعم التنمية المستدامة.

١٦١- وقد تحقق تقدم كبير على المستويين الدولي والوطني في مجال تطوير المؤشرات باعتبارها أدوات تدعم صنع القرارات الوطنية. ويشكل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة مثالا على ذلك التقدم. وقد شرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحيته في بذل جهود ترمي إلى مواءمة المؤشرات الأساسية وترشيدها. وبعد النظر في هذه الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى وضع مؤشرات في مختلف المجالات، أمرت اللجنة الإحصائية بإجراء استعراض تقني لجميع مؤشرات المؤتمرات وهي تعمل على إعداد مقترحات لوضع مجموعة محدودة من هذه المؤشرات. وأدت عملية متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إلى صياغة مقترحات بشأن جملة من المؤشرات الأساسية. وأكد عدد من الاجتماعات الإقليمية، التي عُقدت للتحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على أهمية التنمية الوطنية والإقليمية والدولية وعلى تنفيذ مؤشرات التنمية. والتقت بلدان لها

أوضاع غابية متشابهة في تسع عمليات إقليمية معنية بمعايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات، شارك فيها ما يقرب من ١٥٠ بلدا يمثلون ٨٥ في المائة من الغابات في العالم. وما برحت هذه العمليات المعنية بمؤشرات الغابات تجري منذ ما يزيد عن ثمانية أعوام وقد أحرزت تقدما كبيرا في وضع المؤشرات واستخدامها على المستوى الوطني وعلى مستوى وحدات إدارة الغابات.

١٦٢- ويعتبر رصد الأرض من الفضاء أداة تكنولوجية قيِّمة لفهم الأرض. وقد أتاحت عمليات الرصد هذه دراسات متسقة وطويلة الأجل للمتغيرات الرئيسية لدراسة حالة النظم الإيكولوجية للأرض وتنوعها. وتتيح هذه العمليات أساسا لاتخاذ تدابير رشيدة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وتتنافس الظواهر العالمية، مثل ظاهرة الاحتباس الحراري وظاهرة النينو، على شد الانتباه إلى المشاكل الإقليمية مثل الأمطار الحمضية والمشاكل المحلية مثل قطع الغابات وتحات التربة. وقد أتاح الاستشعار من بُعد باستخدام الساتل معلومات حيوية عن الآثار البيئية، وكميات الموارد وجودتها، وكذلك عن المدخلات اللازمة لتخطيط تنمية متكاملة لصالح كل من المناطق الريفية والحضرية. وستتاح الفرصة للعلماء لفهم التفاعلات المعقدة بين مختلف مكونات نظام الأرض من خلال إطلاق ٢٣٠ من الأدوات المجهزة بأجهزة استشعار توفر مجموعات كبيرة ومتنوعة من البيانات على متن ٧٠ ساتلا وعلى مدى العشر أو الخمس عشرة سنة المقبلة.

١٦٣- وقد زاد التطور السريع والمتواصل في تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أهمية سد الفجوة الرقمية بين الأغنياء والفقراء في زمن ثورة المعلومات ومن أهمية تثقيف المستخدمين للتكنولوجيات الجديدة وتمكينهم من تحويل البيانات إلى معلومات والمعلومات إلى معارف. وقد تخلفت عن الركب بلدان العالم التي لا توجد فيها بُنى تحتية تربطها بشبكات المعلومات والاتصال العالمية الجديدة، والناس الذين لم تُتح لهم فرصة الحصول على التعليم في مجال التكنولوجيات الجديدة. وتعد أهمية سد الفجوة الرقمية أمرا مستعجلا على وجه الخصوص باعتبار قدرة هذه التكنولوجيات الجديدة على الوصول حتى إلى أبعد المناطق، وعلى تمكين جماعات المجتمع المدني وتعزيز مشاركتها. وتمثل هذه التكنولوجيات أداة قوية لتوفير الخدمات العامة وفرص التعليم والعمل. وتولي كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أولوية متزايدة للاستثمار في الهياكل الأساسية اللازمة، وهو الأمر الذي يمكِّنها من الاستفادة من ثورة المعلومات.

١٦٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أنشئت فرقة عمل الأمم المتحدة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتهدف فرقة العمل إلى تعبئة الجهود المشتركة للحكومات والقطاع

الخاص والمنظمات غير الحكومية والدوائر العلمية والمؤسسات ومنظومة الأمم المتحدة بغية تسخير قوة تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية. كما تهدف إلى توليد قوة دافعة جديدة وإلى تعبئة جهود وسياسات وشراكات جديدة لسد الفجوة الرقمية واستخدام إمكانات ثورة المعلومات لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. وسيدعم عملها مبادرات أخرى من بينها مبادرات مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

دال - مشاركة المجموعات الرئيسية

١٦٥- شهدت الفترة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية زيادة في تأثير المجتمع المدني على صنع القرار، وهو أمر أكثر ما يتجلى في الجهود المتعددة المحلية والوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، والبرامج وخطط العمل التي وضِعت في العديد من البلدان. وقد قامت جماعات المجتمع المدني بدور هام في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل. كما أن مساهمة القطاع الخاص كانت مهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال قراراته في مجال الاستثمار والتكنولوجيا.

الإطار ٢٧
مشاركة الجماعات الرئيسية

تنتج المشاركة قِيما مشتركة والتزامات يعزز بعضها البعض وملكية مشتركة وشراكة، وهي أمور بالغة الأهمية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وشكلت زيادة مشاركة الجماعات الرئيسية مجالا أساسيا لنجاح فترة ما بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وكانت أعمال متابعة جدول أعمال القرن ٢١ قائمة على قدر أكبر من المشاركة والانفتاح كما كانت متاحة لطائفة واسعة من الدول من غير الدول. وخلال العقد الذي تلا انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، قامت الأطراف الحكومية وغير الحكومية، بصفة فردية ومن خلال شراكات، بتجربة ممارسات تشاركية عديدة وخلقت سوابق ونُهج مهمة.

١٦٦- وعلى المستوى المحلي، ما برحت المبادرات المحلية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أنجح مظلة للمشاركة، وهي متوفرة حاليا في أكثر من ٠٠٠ ٣ من المجتمعات المحلية ذات الأحجام المتفاوتة التي تتراوح بين القرى والمناطق الحضرية الكبرى في جميع أنحاء العالم[٤٧].

وتكمن قوة هذه المبادرات المحلية في النهج الذي يعتمد على تعدد أصحاب المصالح في اتخاذ القرار المحلي، وتحديد الأولويات، وإيجاد الحلول وتنفيذها.

١٦٧- وعلى المستوى الوطني، أنشئت مجالس وطنية معنية بالتنمية المستدامة في كثير من البلدان؛ وغالبا ما تكون هذه المجالس هيئات تشاورية أو استشارية تضم أطرافا متعددة من أصحاب المصالح وتعمل على تعزيز حل المشاكل وبناء توافق الآراء والتنفيذ على أساس يقوم على المشاركة. ولا يمكن قياس أثر هذه المجالس بسهولة لأن دورها ينحصر إلى حد كبير في إسداء المشورة بدلا من التأثير بصفة مباشرة في صنع القرار. بيد أنه لوحظ وجود عدد أكبر من التدابير المتخذة في مجال التنمية المستدامة في البلدان التي توجد فيها هذه المجالس أو هيئات شبيهة بها.

الإطار ٢٨

الحوارات في لجنة التنمية المستدامة بين أصحاب المصلحة المتعددين

أدخلت لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٨ الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في دوراتها السنوية. ويجمع الحوار الذي يدوم يومين، باعتباره جزءا لا يتجزأ من الدورة، ممثلين عن الأوساط التجارية، ونقابات العمال والسلطات المحلية والأوساط العلمية والمنظمات غير الحكومية لتبادل وجهات النظر مع الحكومات. ويتم انتقاء موضوع من جدول أعمال اللجنة ليشكل موضوع الحوار الذي ينعقد كل سنة، وتقوم كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصالح بإعداد ورقة ''الشروع في الحوار'' لتشكل أساسا للمناقشات. ومن المزمع أن يشكل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين جزءا من أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومن أعمال الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر.

١٦٨- وعلى الصعيد الدولي، اضطلعت لجنة التنمية المستدامة بممارسات ابتكارية رائدة تقوم على المشاركة، ورفعت الجهود التي تبذلها من معايير المشاركة والنتائج المتوقعة منها بوجه عام داخل منظومة الأمم المتحدة ككل. وتعتبر اللجنة نموذجا لعملية حكومية دولية مفتوحة وقائمة على المشاركة وشفافة. وقد قامت بجملة أمور منها الشروع بإجراء حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين كجزء من اجتماعاتها السنوية. وأثبتت هذه الحوارات أن المشاورات بشأن مسائل التنمية المستدامة التي تجري بين الحكومات وقاعدة عريضة من مجموعات أصحاب المصالح ليست قابلة للتحقيق فحسب بل ومفيدة ومثمرة جدا. وتقوم

هيئات حكومية دولية أخرى بمحاكاة الممارسات التي تقوم على المشاركة والتي تتبعها اللجنة.

١٦٩- ولئن كانت هذه النجاحات مهمة، فإن هناك عدة عيوب. إذ يُعد مستوى مشاركة المرأة في جميع المستويات منخفضا نسبيا، ولا يحظى مستوى مشاركتها على المستوى الدولي بما يكفي من التوازن الجغرافي ومن التمويل. ونتيجة لذلك، فإن غالبية الأصوات التي تسمع هي أصوات يمكنها المشاركة ويسهل عليها الوصول إلى العملية. وعلى المستوى الوطني، لا يقدم سوى عدد قليل من البلدان الحوافز للأطراف غير الحكومية للمشاركة، مما يحد من مساهمتها في العملية الوطنية.

١٧٠- ومن بين العيوب التي تلاحَظ في كثير من الأحيان، وبخاصة على المستويين الوطني والدولي، أنه لا يُسمح إلا نادرا لأصحاب المصالح بالمشاركة في عملية صنع القرار الفعلية. وفضلا عن ذلك، غالبا ما تستند المشاركة على هذين المستويين إلى آليات وإجراءات مؤقتة ومرتجلة بدلا من استنادها إلى آليات وإجراءات دائمة وموثوقة. ومن شأن وجود إحساس قوي بملكية القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح المشاركون أن يساعد على تنفيذ قرارات عديدة متصلة بالتنمية المستدامة.

١٧١ -وأصبحت الشراكات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أكثر انتشارا في أوساط المجموعات الرئيسية، بما فيها العلاقات المثمرة بين المنظمات غير الحكومية والأوساط التجارية. ويشارك حاليا عشرات من الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في هذه الشراكات التي تركز على كل من الأهداف الاجتماعية والبيئية. وتعمل هذه الشركات على تغيير الاستراتيجيات والممارسات في كل من قطاعي الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية، محدثة آثارا مهمة بالنسبة لجهود التنمية المستدامة في المستقبل ولبناء تحالفات وشراكات ذات قاعدة أوسع. ويبدو أن الشركات تعمل بشكل أفضل عندما تستند إلى هدف موحد ومحدد، وإلى اقتسام الأخطار والمنافع، وإلى معلومات صحيحة، ومساءلة متبادلة، وشفافية في التعامل مع الجمهور واحترام الشركاء لأوجه الاختلاف بينهم. بيد أن عدد الشركات والمجتمعات المحلية التي تشارك في هذه الأنشطة لا يزال قليلا رغم وجود أمثلة عن وجود شراكات ناجحة، كما لا يوجد في البلدان النامية سوى عدد ضئيل من الأمثلة عن الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية.

١٧٢ -وقد زادت كذلك طلبات المجموعات الرئيسية على التأثير أو المشاركة بنشاط في صنع القرارات بتزايد فرص التواصل وتبادل المعلومات فيما بينها. كما زاد النمو الحاصل في الاتصالات السريعة وغير المكلفة داخل المجتمعات المحلية ومجموعات العناصر النشطة

ومجموعات المصالح ومعاهد البحث وغيرها من المجموعات في العالم زيادة كبيرة من قدرة المجموعات الملتزمة والحيوية ذات الموارد المحدودة على إيصال وجهات نظرها. وينطوي هذا الاتجاه على تغيير كبير في أسلوب المؤسسات السياسية والاقتصادية على العمل للصالح العام.

هاء – صياغة الردود الموحدة داخل منظومة الأمم المتحدة

١٧٣ – توفر التنمية المستدامة بشكل متزايد الإطار الرئيسي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وخلال العقد الماضي، قامت كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة تقريبا باعتماد سياسات واستراتيجيات لتعزيز التنمية المستدامة. والجهود مبذولة لإدراج مبادئ الاستدامة وأهدافها وأدواتها في تخطيط البرامج وتنفيذ المشاريع.

١٧٤ – وقد تصدت منظومة الأمم المتحدة، منذ تأسيسها، لمشكل التنسيق على نطاق المنظومة دون أن تصل إلى حلول مثالية. وساهم التنسيق والتعاون الناجحان بين مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في المجالات القطاعية المهمة مثل الطاقة والمياه والغابات والمحيطات، على تعزيز البرامج في هذه المجالات، وأتاحا فهما أعمق لعلاقات الترابط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأنشطة البشرية. كما ترتب عليهما تحليل محسن لأغراض وضع السياسات والتعرف على الاحتياجات من التعاون التقني. بيد أن هنالك تحديا مهما يظل يكمن في ضمان إيجاد روابط أفضل بين العمل المشترك بين الوكالات على المستوى العالمي وبين التنفيذ الإقليمي والوطني. وتتيح الشراكة التعاونية في مجال الغابات، التي أنشئت فيما يتعلق بمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، مثالا واعدا للتعاون المشترك بين الوكالات.

١٧٥ – وكان لاستراتيجيات التنمية المستدامة تأثيرات داخلية وخارجية على السياسات والبرامج التي تنفذ في كل منظمة. فقد أحدثت التحولات في الخيارات الوطنية تغييرا في الطلبات على الخدمات المتصلة بالسياسات والبرامج التي تقدمها المنظمات الدولية. ونتيجة لذلك، اعتمدت هيئات الأمم المتحدة سياسات جديدة بغية دعم التنمية المستدامة وقامت بوضع برامج للتقييم لأجل استعراض فعالية تلك السياسات. وتوفر التعهدات الوطنية التي تم قطعها في المؤتمرات الدولية موضوعا تركز عليه البرامج الدولية والخدمات على المستوى القطري. وسهل اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تنسيق البرامج بين الوكالات الدولية. وفضلا عن ذلك، تتفاعل المؤسسات الدولية، من خلال النهج الذي يقوم على المشاركة لتحقيق التنمية المستدامة، مع طائفة أوسع من الشركاء، مما يجعلها تصبح متاحة أكثر للمجموعات الرئيسية وأكثر استجابة لشواغلها.

١٧٦ -وعلى المستوى الحكومي الدولي، قامت لجنة التنمية المستدامة، وفقا للولاية التي ينص عليها جدول أعمال القرن ٢١، بدور المنتدى الرئيسي للحوار الحكومي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتكمن مهمة اللجنة في رصد أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واستعراض الروابط القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك مع الاتفاقيات والهيئات الحكومية الدولية من غير الأمم المتحدة. وشهدت اللجنة، التي تحظى بدعم أمانات غالبية هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل كمديري مهام لمجالات مواضيعية محددة من جدول أعمال القرن ٢١، نجاحا متزايدا في تشجيع الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات بين الوزراء وغيرهم من كبار واضعي السياسات المسؤولين عن طائفة من القطاعات، بما فيها التعاون المالي والإنمائي وقطاعا الموارد الطبيعية والبيئة. وقد أصبحت قدمها راسخة كمنتدى حكومي دولي يمكن فيه مناقشة الأبعاد المتعددة القطاعات للتنمية المستدامة. وتسمح اللجنة بإجراء استعراض شامل للتنسيق بين الوكالات الدولية وما تحدثه من أثر عام فيما يتعلق بأهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٧٧ -ولا تزال هنالك حاجة لبذل مزيد من الجهود لتحقيق القدرة الكاملة للجنة التنمية المستدامة على تحسين عملية صنع القرار الحكومي الدولي بغية تحقيق تكامل تام في البعد المتعدد القطاعات للتنمية المستدامة. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز هياكل الحكم، وإذا لزم الأمر، إصلاح عملية صنع القرار في المؤسسات الدولية التي تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وثمة تحد هام يواجه مؤتمر القمة ويتمثل في تحديد الاتجاه نحو وضع نظام للحكم العالمي في مجال التنمية المستدامة يكون أكثر قوة وتماسكا.

سابعا - وسائل التنفيذ

ألف - المالية

١٧٨ -سلم جدول أعمال القرن ٢١ بأن تنفيذ برامج التنمية المستدامة التي دعا إليها سيتطلب زيادة كبيرة في الجهود المبذولة، بما في ذلك إتاحة موارد ضخمة جديدة وإضافية من قبل البلدان نفسها ومن قبل المجتمع الدولي.

١٧٩ -واتسمت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالتقلب الكبير، وشهدت اتجاها عاما نحو الهبوط من ٥٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٥٣,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٠[٤٨]. وانخفض متوسط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان من ٠,٣٥ في المائة في

عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. ولم تتمكن سوى خمسة بلدان (وهي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا) من تحقيق أو تجاوز النسبة المستهدفة للمعونة البالغة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠.

١٨٠ -وحدثت أيضا تغييرات في الطريقة التي يتم بها تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المستفيدة. ففي فترة التسعينات خلصت بعض التقييمات لفعالية المعونة إلى أنها كانت فعالة في بعض بيئات السياسات الوطنية ولكنها لم تكن كذلك في غيرها. ونتيجة لذلك، حصلت تخفيضات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بعض البلدان، ولكن لم تحصل سوى تخفيضات بسيطة في المساعدة المقدمة إلى البلدان التي رأت الجهات المانحة أن السياسات التي تتبعها هذه البلدان تفضي بصورة أكبر إلى تحقيق فعالية المعونة. وعانت أقل البلدان نموا من تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة، وشهد سبع من هذه البلدان كلها في أفريقيا انخفاضا في المساعدة الإنمائية الرسمية تزيد نسبته عن ٥٠ في المائة[٤٩].

١٨١ -وطرأ أيضا تغيير على توزيع مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية بين القطاعات. ففي فترة التسعينات، تحولت المعونة من القطاعات التجارية، مثل التصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية[٥٠]. ويبرز هذا التغيير في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية توجها أقوى للأطراف المانحة نحو القضاء على الفقر وكذلك الاتجاه نحو التحرر والخوصصة اللذين سادا في عقد التسعينات. كما اعتمد الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توصية تدعو إلى تحرير المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بغية زيادة فعالية المعونة.

١٨٢ -واتسمت مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام بحصول نمو غير متوازن خلال العقد الماضي. ففي حين ازدادت الالتزامات بحماية موارد المياه العذبة والموارد الأرضية، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى تحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، ولحماية الغلاف الجوي، ولتوخي الزراعة المستدامة ومكافحة قطع الغابات. وانخفض نصيب هذه المجالات من هذه المساعدة من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٦[٥١].

١٨٣ -وشهد عقد التسعينات زيادة سريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي استمر حتى عام ٢٠٠٠، كما شهد تقلبا حادا في حافظة الاستثمار الأجنبية وقروض المصارف الدولية. وشهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نموا مطردا خلال عقد التسعينات وبلغ ١٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع

٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢[٥١]. بيد أن هذه التدفقات لا تزال تتسم بدرجة عالية من التركيز، حيث تحصل عشرة بلدان نامية على ٨٠ في المائة من مجموع هذه التدفقات الواردة إلى العالم النامي.

١٨٤ -وفيما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، تذبذبت تدفقات الاستثمار في الحوافظ والتدفقات المصرفية تذبذبا كبيرا. وارتفع صافي حافظة الاستثمار في البلدان النامية إلى ذروته في عام ١٩٩٤، إذ بلغ ٩١ بليون دولار ثم انخفض بعد ذلك إلى ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٨، قبل أن يشهد بعض الانتعاش في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وتذبذبت بقية التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية، لا سيما الإقراض المصرفي، حيث تحولت التدفقات الداخلة الصافية من مبلغ ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٢٧ بليون دولار في عام ١٩٩٤ و ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥ و ١٤٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠[٥١]. ويتضح أن عدم استقرار التدفقات المالية يعوق التنمية المستدامة في البلدان النامية.

١٨٥ -ودفعت الأهمية المتزايدة لتدفقات رأس المال الخاص الأجنبي وإمكانياتها المتزايدة باعتبارها موردا للاستثمار، وكذلك الضغوطات التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية، بالحكومات إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي، وتحرير الأسواق المالية والتجارية وإيجاد بيئة سياسية وطنية مواتية للاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، أخل تحرير الأسواق التجارية والمالية، في عدد من البلدان، بقدرة المنتجين المحليين على المنافسة وزاد من عدم الاستقرار المالي، دون أن يحقق زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار أو الصادرات أو النمو الاقتصادي.

١٨٦ -وتظل الديون غير المستدامة تشكل عائقا كبيرا يقف أمام تحقيق التنمية في العديد من البلدان. ولئن شرعت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينفذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مساعدة بعض البلدان على معالجة هذه المشكلة، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإلغاء الديون غير المستدامة لهذه البلدان ولغيرها. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، استفاد ٢٤ بلدا من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويجري الإعداد لعدة مبادرات أخرى[٥٢]. ومن شأن الشرط الذي يفرض على المستفيدين من هذه المبادرة إعداد ورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر أن يساعد على إدراج سياسات التخفيف من وطأة الفقر في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٨٧ -وللتغلب على هذا النقص الحاد في الموارد المالية لأغراض التنمية المستدامة ولتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، نفذ أصحاب المصلحة على مختلف المستويات مبادرات ابتكارية

متنوعة تهدف إلى تعبئة موارد إضافية متأتية من مصادر محلية ودولية على السواء. ويشكل مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف المنشأ بموجب بروتوكول مونتريال أحد الأمثلة التي تجدر ملاحظتها على المستوى الدولي. وبإمكان آلية التنمية النظيفة الواردة في بروتوكول كيوتو أن تشكل أداة فعالة من أدوات السوق. وهنالك مناقشات جارية حاليا داخل منتديات متنوعة لاستكشاف طرق لزيادة تعزيز هذه الآليات المالية وتعبئة موارد إضافية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية.

١٨٨ -وعلى المستوى الوطني، فرض بعض البلدان ضرائب ورسوما بيئية، وأدخلت نظم الرخص القابلة للتداول والصناديق البيئية. وأتاح تخفيض الإعانات المقدمة في عديد من البلدان للاستهلاك غير المستدام للموارد موارد مالية لأنشطة التنمية المستدامة، في حين خفض الحوافز المقدمة للاستهلاك المفرط للموارد.

١٨٩ -وشهدت السنوات الأخيرة تأكيدا متجددا على التمويل الصغير. وتقدم مؤسسات التمويل الصغيرة قروضا صغيرة للزبائن من ذوي الدخل المنخفض عبر الإقراض الجماعي أو القروض الفردية بنسب فائدة تغطي تكاليف العملية. وقد عزز الإقراض الجماعي من أداء سداد الديون. وفي عديد من الحالات، اتسمت مؤسسات الإقراض هذه بالفعالية في الوصول إلى المرأة.

باء - التجارة

١٩٠ -تشكل التجارة عاملا مهما في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان الصغيرة، وأصبحت الاستراتيجيات الإنمائية الموجهة لأغراض التصدير تشكل في السنوات الأخيرة النهج المهيمن.

١٩١ -وقد تضاعفت التجارة العالمية بالسلع والخدمات على امتداد العقد الماضي. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تشكل الأطراف التجارية العالمية الرئيسية، فإن نصيب البلدان النامية من مجموع التجارة العالمية شهد زيادة مطردة إلى حوالي ٣٠ في المائة. بيد أنه ينبغي وضع هذه التطورات في إطارها نظرا إلى أن مشاركة البلدان النامية كانت محدودة بسبب أوجه التفاوت في نظام التبادل التجاري الدولي. وفضلا عن ذلك، شكل التقلب الحاد في الأسعار في أسواق السلع الأساسية وانخفاض أسعار هذه السلع خلال النصف الثاني من التسعينات عائقا قويا أمام تحقيق التنمية في عديد من البلدان، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

١٩٢ -وفيما قام العديد من البلدان النامية بتحرير أنظمتها التجارية في السنوات الأخيرة بغرض تعزيز التنمية، فإن ذلك الأمر لم يترتب عليه دائما حصول تحسن في النفاذ إلى أسواق

البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك، لا يكفل الإصلاح الاقتصادي المنفذ في البلدان النامية والاستفادة المحسنة من أسواق البلدان المتقدمة النمو في حد ذاتهما إيرادات تصديرية أكبر وزيادة في المشاركة في التجارة الدولية. وتتطلب تنمية الصناعة التصديرية وجود إطار ملائم، بما في ذلك توفر هياكل أساسية للنقل، وإجراءات وهياكل إدارية فعالة، وخدمات مالية مرتبطة بالتجارة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بدأ الاعتراف يتزايد بجدوى التقييم المتكامل للسياسات التجارية الوطنية.

١٩٣ -ورغم أن اعتماد البلدان النامية على صادرات السلع الأساسية قد تقلص في السنوات الأخيرة، فإن العديد من هذه البلدان، وبخاصة أقل البلدان نموا، لا يزال يعتمد إلى حد كبير على عدد قليل من هذه الصادرات. وبالنسبة لهذه البلدان، يشكل تقلب الأسعار وتدني أسعار السلع الأساسية بصورة عامة عائقا يحول دون تحقيق التنمية المستدامة، مما يجعل من الصعب عليها استخدام أهم قطاع تصديري لديها كمحرك لتوليد الموارد اللازمة للتنمية المستدامة. وينبغي إجراء مزيد من التعاون الدولي بغية معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، بما في ذلك تقديم المساعدة الدولية لأغراض التنويع الاقتصادي والإدارة المستدامة للموارد.

١٩٤ -وينبغي أيضا تعزيز قدرات البلدان النامية على توفير الأمن الغذائي والوفاء بالمتطلبات البيئية في الأسواق العالمية. ولئن كانت غالبية مشاكل الوصول إلى الأسواق لا ترتبط بحماية البيئة، فإن الزيادة الحاصلة في عدد القواعد البيئية وتنوعها وكافة التغييرات التي تدخل على هذه القواعد تسبب مشاكل ولا سيما بالنسبة لصغار المنتجين. وفي نفس الوقت، يمكن للأسواق المتخصصة في المنتجات المفضلة بيئيا، مثل المنتجات الزراعية العضوية، أن تخلق فرصا تجارية جديدة للبلدان النامية، وينبغي دعم هذه البلدان في الجهود التي تبذلها لدخول هذه الأسواق.

١٩٥ -ويكتسي الانتهاء من برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة بقطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أهمية بالغة. ويتضمن هذا البرنامج إجراء مفاوضات تهدف إلى تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية، والحدود القصوى لهذه التعريفات، والتعريفات المرتفعة والتصعيد في مجال التعريفات، وكذلك الحواجز غير الجمركية، ولا سيما المفروضة على المنتجات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها. وتشكل الزيادة من التحرر في قطاع الزراعة، من خلال تحسين الدخول إلى الأسواق وتخفيض الإعانة الممنوحة للصادرات ثم إلغائها في مرحلة لاحقة، وكذلك إجراء تخفيض

كبير في إجراءات الدعم المحلية المشوهة للتجارة، مجالا من المجالات الرئيسية التي تحظى بالأولوية.

١٩٦ -ويمكن لبرنامج العمل أن يساهم بشكل كبير في كفالة الدعم المتبادل بين السياسات التجارية والبيئية. فهو يتضمن إجراء مفاوضات بشأن بعض المسائل التجارية والبيئية ومواصلة عمل لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما تحديد ما يلزم لتوضيح القواعد ذات الصلة للمنظمة. وستعمل هذه اللجنة أيضا بوصفها منتدى لمناقشة الجوانب الإنمائية والبيئية للمفاوضات، وللمساعدة على كفالة عرض أهداف التنمية المستدامة بشكل ملائم. وينبغي، خلال إجراء هذه العملية، مراعاة احتياجات البلدان النامية ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة مراعاة كاملة.

١٩٧ -وتظل مسألة تهميش بعض البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، في التجارة العالمية، مسألة تحظى بالاهتمام. وينبغي تنفيذ برنامج العمل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠١) تنفيذا كاملا. ويسعى برنامج العمل إلى الحد من استمرار التهميش الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية وعكس مسار ذلك التهميش، وإلى تحسين نصيب هذه البلدان من التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات المالية، وإلى خلق بيئة تمكينية لها لتتمكن من الاستفادة من العولمة والتقليص إلى أدنى حد من آثارها الضارة. ولئن تحقق بعض التقدم من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة مبادرة ''أي شيء فيما عدا الأسلحة'' ومن خلال قانون الولايات المتحدة ''فرص النمو في أفريقيا''، فإنه يلزم اتخاذ مزيد من التدابير.

١٩٨ -ولمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة، يتعين توفير التمويل المناسب للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، مثل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المشترك بين الوكالات، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. ويتزايد أيضا الاعتراف بالحاجة إلى المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والبيئة. وبإمكان فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن تقوم بدور مهم في هذا الصدد.

جيم - نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا

١٩٩ -لقد اعتُرف في جدول أعمال القرن ٢١ بالحاجة إلى تيسير الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وتسهيل نقلها، وبوجه خاص للبلدان النامية. وتوجد في جميع

قطاعات الاقتصاد تقريبا تكنولوجيا جديدة كفيلة بمعالجة كثير من مشاكل التنمية المستدامة، غير أن نقل هذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية ونشرها فيها، قد أعاقتهما العوامل التالية بصورة خاصة :

(أ) قلة المعلومات المتعلقة بتوافر هذه التكنولوجيا، وشروط نقلها وأدائها؛

(ب) عدم كفاية الاستثمار المحلي والأجنبي لاقتنائها واستخدامها؛

(ج) الأطر التنظيمية لحقوق الملكية الفكرية التي لا تشجع بالضرورة على استخدامها؛

(د) ضعف قدرات المستعملين على تكييف هذه التكنولوجيا وتشغيلها وصيانتها.

٢٠٠ -والجزء الأكبر من عملية نقل التكنولوجيا يتم في القطاع الخاص عن طريق المعاملات بين المؤسسات التجارية. ومن الصعب تحديد الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه مباشرة نحو نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية، ولكن يبدو أن الزيادة السريعة في الاستثمار المباشر الأجنبي في التسعينات من القرن العشرين، في شكل تحالفات للإنتاج والتوزيع بين المؤسسات التجارية، زادت أيضا من نقل التكنولوجيا على الأقل إلى عدد محدود من البلدان النامية، ولا سيما في شرق آسيا وجنوب شرقها. وقد أكدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اجتماعها التحضيري الإقليمي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أن المنطقة حققت تقدما في تهيئة بيئة مساعفة على نقل التكنولوجيا والمعرفة التكنولوجية، بوسائل منها حماية حقوق الملكية الفكرية، إلا أن البلدان المتقدمة النمو لم تتخذ من جانبها تدابير فعالة لضمان نقل التكنولوجيا الأنسب[٥٣].

٢٠١ -وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من مشاكل خاصة في الحصول على تكنولوجيات سليمة بيئيا. وعادة لا يتوافر لدى هذه المؤسسات رأس المال الضروري للاستثمار في معدات مكافحة التلوث أو تكنولوجيا إنتاجية أنظف. وكثيرا ما يركز القطاع الخاص جهوده وخبراته المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي في مشاريع كبيرة، لسبب رئيسي هو أن إدارتها أسهل من الاستثمار في عدد كبير من المشاريع الأصغر حجما.

٢٠٢ -وبالتالي يؤدي القطاع العام دورا هاما في تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل التكنولوجيا السليمة بيئيا، بما في ذلك عن طريق التدابير الضريبية والمالية. ويمكن أن تكون التدابير الضريبية مثل الحوافز الضريبية للاستثمارات ''الخضراء''

فعالة جدا في ''إعطاء دفعة أولية'' للسوق، غير أنها مكلفة، وتدعو الحاجة إلى استخدامها بحرص شديد.

٢٠٣ - وقد طُبقت أشكال متنوعة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لأهداف عامة هي زيادة الاستفادة من الموارد العامة، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة وتسخير قوى السوق من أجل التنمية. وقد استُخدم التمويل العام للأنشطة المتصلة بالتكنولوجيا لدعم دراسات الجدوى وتصميم مشاريع مقبولة لدى المصارف وتشتمل على عنصر قوي لنقل التكنولوجيا، مما يشجع على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة لأغراض تنفيذ المشاريع. كما استُخدمت أيضا ترتيبات البناء والتشغيل والنقل لتطوير الهياكل الأساسية كبدائل للاقتراض الخارجي أو الاستثمار من الميزانية العامة. وتنطوي ترتيبات البناء والتشغيل والنقل على إمكانات خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في الهياكل الأساسية، في شتى المجالات مثل شبكات الإمداد بالماء والطاقة. ويمكن دعم تكييف واستيعاب التكنولوجيا الجديدة بواسطة ''المثلث التكنولوجي'' المؤلف من مؤسسات البحوث وشركات القطاع الخاص والحكومة. إلا أنه لم يتم تحقيق تقدم مشجع نحو التغلب على العوائق أمام نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الإحيائية

٢٠٤ - بعد مضي عشر سنوات على مؤتمر ريو، تطورت التكنولوجيا الإحيائية إلى صناعة ذات أهمية اقتصادية، غير أن إمكاناتها في مساعدة التنمية المستدامة لم تتحقق بصورة كاملة. ففي بعض البلدان الصناعية، غدت التكنولوجيا الإحيائية مجالا يُدِرّ أرباحا ويؤدي دورا استراتيجيا في تحسين القدرة الوطنية على التنافس في الاقتصاد العالمي، غير أن القلق بخصوص مخاطرها ما برح يتزايد.

٢٠٥ - أما بالنسبة للعالم النامي، فلم تف التكنولوجيا الإحيائية بالتوقعات الاجتماعية والاقتصادية السابقة. وليس ذلك أمرا غريبا، نظرا لأن المتطلبات من رؤوس الأموال لتطوير المنتجات والحصول على الموافقة بموجب الأنظمة ازدادت لدرجة تفوق إمكانات جميع الاقتصادات عدا الاقتصادات الصناعية الأكثر تقدما.

٢٠٦ - وتشير التقديرات إلى أن تكاليف تطوير المنتجات بالنسبة للتكنولوجيا الإحيائية قد تصل إلى ٢٠ مليون دولار خلال مدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، كما قد تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار بالنسبة للمنتجات الصيدلانية الإحيائية خلال مدة تتراوح بين ٧ سنوات و ١٤ سنة. وقد توافرت رؤوس أموال الاستثمار في تطوير التكنولوجيا الإحيائية وتسويقها بصفة رئيسية عن طريق رؤوس أموال المجازفة من القطاع الخاص في البلدان الصناعية المتقدمة. ونتيجة لذلك ظل القطاع الخاص مسيطرا على الابتكار في مجال التكنولوجيا

الإحيائية، التي غدت امتلاكية بصورة متزايدة، مما قلل فرص وصول الأغلبية العظمى من البلدان النامية إليها. وليس ثمة سوى عدد قليل من البلدان النامية الكبرى التي تملك قدرات بدائية في مجال التكنولوجيا الإحيائية. أما الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، فتظل معتمدة على وكالات الأمم المتحدة ومراكز البحوث الوطنية والدولية كقنوات رئيسية لنقل التكنولوجيا الإحيائية إليها.

٢٠٧ -وتثير التكنولوجيا الإحيائية قضايا أخلاقية واجتماعية هامة، منها التوزيع العادل للفوائد والسلامة الإحيائية والمسؤولية أمام الأجيال المقبلة. ولا يمكن حصر آثار التكنولوجيا الإحيائية بسهولة في داخل الحدود الوطنية، كما أنها كثيرا ما تتباين من بلد إلى آخر وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية السائدة محليا. ويشكل بروتوكول قرطاجنة التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي الذي تم اعتماده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إطارا تنظيميا دوليا يسمح بالتوفيق بين متطلبات التجارة وحماية البيئة فيما يتعلق بصناعة التكنولوجيا الإحيائية السريعة النمو. ويشكل البروتوكول أول معاهدة بيئية متعددة الأطراف تضفي الصفة الرسمية على المبدأ الوقائي وتُرسي إجراء الموافقة المستنيرة المسبقة لضمان حصول البلدان على المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات واعية فيما يختص باستيراد المنتجات المشتقة من التكنولوجيا الإحيائية الحديثة.

الإطار ٢٩

مشروع الجينوم البشري

في عام ٢٠٠٠، أعلن **مشروع الجينوم البشري** الممول من القطاع العام والشركة التجارية Celera Genomics Corporation نجاحهما معا في وضع قائمة بمتوالية العوامل الوراثية البالغ عددها ٣,٢ بليون قاعدة من قواعد الحمض الخلوي الصبغي DNA. غير أن فك رموز المتوالية بالكامل واستخدامها سيستغرقان عدة سنوات أخرى. وهو أمر سيجعل مسألة إصدار براءات اختراع في أبحاث الجينات تحتل الصدارة في قضايا الساعة. ويشكل مشروع الجينوم البشري مثالا ممتازا على التعاون التكنولوجي، إذ تشارك فيه مختبرات من ١٨ بلدا على الأقل. ويتضمن إعلان الألفية التزاما بضمان حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمتوالية الجينوم البشري. وفي عام ١٩٩٧، وقع أعضاء اليونسكو بالإجماع على الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان، الذي يعلن أن الجينوم البشري في حالته الطبيعية ينبغي ألا يدر فوائد مالية، وأن أية بحوث تتعلق بالجينوم البشري ينبغي ألا تؤدي إلى المساس بحرمة حقوق الإنسان.

دال – العلم وبناء القدرات

٢٠٨ –بعد مُضي عشر سنوات على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، يظل نقصُ القدرات العلمية والتقنية العقبةَ الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في غالبية أجزاء العالم. ومع بزوغ فجر الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة وزيادة التجارة والتنافس العالميين، تشكل المعرفة العلمية المحرك الرئيسي للنمو والابتكار والإنتاجية الاقتصادية. وتقع المعرفة في صميم العملية الإنمائية. والتطورات المذهلة في الطب والماء المأمون والإصحاح والطاقة وإنتاج وتجهيز الأغذية والنقل السريع والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الراحة التي تحسِّن نوعية الحياة اليومية، كلها تستند إلى الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها العملية. غير أن هذه التطورات حدثت عموما بشكل مستقل عن اهتمامات المحافظة على الغلاف الحيوي العالمي وإدارته بطريقة حكيمة، وقد تشكل بعض التكنولوجيات الجديدة تحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة والأمن العالمي.

٢٠٩ –ويؤدي العلم والعلماء دورا حاسما في جميع جوانب جدول أعمال التنمية المستدامة. ويبرز إلى حيز الوجود الآن مفهوم لـ ''نظم وطنية جديدة للابتكار''، يستلزم مزيدا من التفاعل بين الجامعات ومؤسسات البحوث والوكالات الحكومية والقطاع الخاص. ويُنتظر أن ينتج عن ذلك تحسين في الأساس العلمي الذي تُبنى عليه القرارات المتعلقة بالسياسات على جميع المستويات.

٢١٠ –ويعالج عدد من البرامج الدولية للبحوث العلمية التساؤلات العملية العويصة التي يثيرها التغير العالمي وضغط الإنسان على المناخ والنظم الجيولوجية البحرية والبرية والتنوع الإحيائي. ومن المسائل الملحة بصورة خاصة الصلة بين صحة النظام الإيكولوجي والصحة البشرية. وقد بدأت التغيرات العالمية في الطقس تسبب مخاطر جديدة على الصحة، كما أن تفكك الوسط الطبيعي يسمح لأمراض كانت في السابق محصورة في القفار بأن تصبح جزءا من البيئة المرضية التي يتعين على البشر وغيرهم من الكائنات الحية مقاومتها. وتدل فرضيات تغير المناخ على أن نظم المراقبة العالمية والمحلية ينبغي أن تُعزز وتتكامل بصورة أفضل لكي تكون أكثر فعالية.

٢١١ –وتستند التنمية المستدامة في نهاية المطاف إلى القدرات الوطنية والمحلية على وضع السياسات وتنفيذها. ويشكل التعليم والعلم الأساسيين اللذين تبنى عليهما القدرات الوطنية، ولهما أهمية كبرى في الحد من الفقر وتحسين الوصول إلى أسباب العيش المستدامة. ولا تزال القدرات المؤسسية والبشرية تشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

٢١٢ -وبناء القدرات ليس نتيجة من النتائج الرئيسية للتعليم والعلم فحسب بل وسيلة هامة لتحسين عملية وضع السياسات من أجل التنمية المستدامة أو القدرات الاجتماعية. وخلال السنوات التي مضت على عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أنشأت بلدان كثيرة هياكل وعمليات لتوجيه تخطيط وتنفيذ التنمية المستدامة، مع التركيز في أحيان كثيرة على صياغة الاستراتيجيات، ومشاركة أصحاب المصالح وتبادل المعلومات. وهناك أدلة متزايدة تشير إلى اتساع الأفق، حيث تُولي كثير من خطط العمل الوطنية عناية كبيرة لكثير من الروابط الحاسمة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. بيد أن قلة قليلة فقط من البلدان وضعت استراتيجيات وطنية شاملة ومتكاملة استنادا إلى نهج كلي طويل الأمد. ويظل هناك تحد عاجل لتعزيز القدرات الوطنية على إدارة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية بطريقة متكاملة.

٢١٣ -ويتطلب بناء القدرات مهارات بشرية خاصة لمعالجة التغير والتطور التنظيميين، غير أن هناك غموضا فيما يتعلق بكيفية تطوير هذه المهارات بطريقة تتجاوز التدريب التنظيمي والإداري العادي. وهناك تناقضات واضحة بين الطريقة التي تعمل بها البلدان المانحة عادة وبين الإجراءات والآليات التي يتطلبها بناء القدرات. فبناء القدرات يتطلب نهجا مرنا يستند إلى العمليات ويشجع التعلم والإدارة التكييفية والاختبار والالتزام على المدى البعيد، وبناء المهارات والكفاءات البشرية، ومراعاة الثقافة والسياسات والسياقات المحلية. ولا يمكن برمجة بناء القدرات بالتفصيل منذ أول وهلة، بل يجب أن تشارك فيه الحكومة والمجتمع المدني وعناصر القطاع الخاص التي لها مسؤوليات اجتماعية وبيئية[٥٤].

٢١٤ -ويمكن أن يكون الاتجاه نحو اللامركزية الديمقراطية جزءا حيويا من البيئة المواتية للتنمية المستدامة وللتنفيذ المحلي لجدول أعمال القرن ٢١. فاللامركزية تتيح فرصا للربط بين عملية وضع الاستراتيجية الوطنية وبين النهج القائمة على مشاركة المجتمع المحلي. غير أن تحقيق التقدم في هذا المجال مرهون بالإرادة السياسية وامتلاك القدرات المناسبة. ويعني ذلك تعزيز قدرات البلدان على إدارة تخويل سلطة اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد للسلطات الدنيا. وهو يعني أيضا تهيئة الظروف التي تؤدي إلى سياسات ومؤسسات وبرامج لا مركزية تستجيب استجابة أفضل للواقع المحلي ولاحتياجات المجتمعات المحلية، وعلى الأخص الفقراء، في مجال التنمية المستدامة.

٢١٥ -وقد أنشأت بعض البلدان أو عززت عمليات ومؤسسات لتسهيل تحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات من خلال الحوارات الوطنية وغيرها من الآليات. وقد

صُممت هذه الحوارات بشكل يعزز التنسيق فيما بين القطاعات، والمشاركة في الرصد والتقييم والتنفيذ، وتحديد الحالات التي قد تتعرض فيها القدرات لخطر الاضمحلال.

٢١٦ -وعملت برامج من قبيل برنامج بناء القدرات للقرن الحادي والعشرين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعبئة المعارف والممارسات السليمة والموارد لتعزيز قدرات البلدان النامية على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على القدرات في مجال اتباع النهج المتكاملة والقائمة على المشاركة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وقد سعت هذه البرامج إلى تحسين تحليل السياسات وقدرات الإدارة وإلى التشجيع على تبادل المعارف والتعلم بين صانعي السياسات وممارسي التنمية. بيد أن الموارد المتاحة لبناء القدرات كانت ضئيلة نسبيا بالمقارنة مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. وتدعو الحاجة إلى مزيد من الموارد لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات.

ثامنا - تعزيز التنفيذ: إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية المستدامة

٢١٧ -ينبغي أن يعيد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تأكيد هدف التنمية المستدامة بصيغة تُفهم وتلقى التأييد على نطاق واسع. كما ينبغي له أن يبين بوضوح أهمية الشراكات بين البلدان وبين الحكومات والمجتمع المدني. وقد اقترح أن تكون نتيجة المؤتمر ''صفقة عالمية''، وهو مفهوم يحاول تجسيد فكرة الشراكة والالتزام المتبادل. وقد اقترحت اللجنة التحضيرية الإقليمية لمؤتمر قمة الإقليم الأفريقي عبارة ''البشر والكوكب والازدهار'' كشعار للمؤتمر، وهي عبارة تذكر بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتشكل هذه الأوصاف الموجزة للمؤتمر ونتائجه أدوات لإعلان هدف المؤتمر بصورة دقيقة ومفهومة على نطاق واسع.

٢١٨ -وليس الغرض من مؤتمر القمة إعادة التفاوض على المسار نحو الاستدامة الذي ورد في جدول أعمال القرن ٢١، بل تعزيز التنفيذ وأخذ الاتجاهات الجديدة بعين الاعتبار. وينبغي لمؤتمر القمة كي يؤدي هذا الغرض أن يعالج ظاهرة العولمة وتهميش كثير من البلدان النامية. وينبغي للمؤتمر كذلك أن يعالج عدم تحقيق تقدم كبير نحو القضاء على الفقر، واستمرار أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في كثير من أجزاء العالم، وعدم قدرة الآليات البرمجية والمؤسسية على تحقيق تكامل فعلي بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية، ونقص الموارد المالية والآليات الفعالة لنقل التكنولوجيا. ويتمثل التحدي في ترجمة جدول أعمال القرن ٢١ إلى خطوات عملية تركز على مجالات رئيسية تدعو الحاجة فيها إلى تنفيذ أسرع ويكون للجدول فيها أكبر أثر على التنمية المستدامة.

٢١٩ -ويمكن للخطوات العملية الهادفة إلى تعزيز التنفيذ أن تأخذ عدة أشكال، فأولا يمكنها أن تربط عمليات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالعمليات التي وُضعت لتنفيذ

التزامات تم التعهد بها في مؤتمرات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وينطوي ذلك على أهمية خاصة بالنسبة للبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر واستئصال الجوع. وثانيا، يمكن أن يوضع جدول زمني للالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، يحدد الإجراءات المطلوبة لتحقيق أهداف معينة (انظر الإطار ٣٠). وقد يود القائمون بالعملية التحضيرية لمؤتمر القمة إكمال هذه الأهداف في بعض المجالات. وثالثا، يمكن أن يتجسد الالتزام بتعزيز التنفيذ في مبادرات محددة، تشتمل على أهداف وجداول زمنية واضحة، وترتيبات للرصد، وآليات للتنسيق والتنفيذ، وإجراءات ابتكارية لإشراك الشركاء، وترتيبات لتمويل منتظم يمكن التنبؤ به ولنقل التكنولوجيا.

٢٢٠ -ولمواجهة هذا التحدي، قد تود لجنة التنمية المستدامة بصفتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة النظر في ١٠ مجموعات يمكن أن تتمحور حولها مناقشة الخطوات العملية المؤدية إلى تعزيز التنفيذ، والموافقة عليها. ويرد وصفها أدناه.

ألف - تسخير العولمة لخدمة التنمية المستدامة

٢٢١ -الفكرة القائلة بأن العولمة كانت مفيدة بصفة عامة تعرضت للنقد في كافة الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة، ودار حولها نقاش كثير داخل المجتمع المدني في السنوات الأخيرة. فقد تخلفت أفقر بلدان العالم عن الركب، كما لم تجن فئات كثيرة من السكان في معظم البلدان ثمار العولمة. وينبغي أن تدار العولمة بطريقة تساعد على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان وتعمم النفع على نطاق أوسع. وينبغي أخذ التزامات والاتفاق على مبادرات تهدف إلى ما يلي:

- استحداث وتعزيز إدارة منسقة لسياسات الاقتصاد الكلي على المستويين الوطني والدولي، تستجيب للمشاغل المتعلقة بالعولمة والتنمية المستدامة.
- إلغاء الإعانات التي تشوه التجارة وتحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية وخدماتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص في المجالات التي تتمتع البلدان النامية فيها بمزايا تنافسية، مثل قطاعي الزراعة والنسيج.
- إلغاء جميع الاستثناءات من المعاملة الخالية من الرسوم الجمركية والحصص المطبقة على صادرات أقل البلدان نموا
- مساعدة البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نموا، في جهودها الرامية إلى الاندماج اندماجا تاما في نظام التجارة العالمي وإلى المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

- تعزيز منظمة التجارة العالمية لضمان توفيرها إطارا مؤسسيا لتحقيق نظام تجارة دولي غير منحاز وقائم على القانون وغير تمييزي
- مساعدة البلدان النامية على تضييق الشقة في مجال التكنولوجيا الرقمية وتسخير طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لصالح التنمية.

الإطار ٣٠

الأهداف المتصلة بالحد من الفقر في إعلان الألفية

العمل على تحقيق ما يلي بحلول عام ٢٠١٥:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف؛
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف؛
- تخفيض نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها إلى النصف؛
- كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكنوا من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة؛
- تخفيض معدل وفيات النوافس بمقدار ثلاثة أرباع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثُلثي معدلاتهما الحالية؛
- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى وشروعها في الانحسار؛

وبحلول عام ٢٠٢٠:

- تقديم مساعدة خاصة إلى الأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- تحقيق تحسُّن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرصا حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج؛
- تشجيع صناعة المستحضرات الطبية على جعل العقاقير الأساسية متاحة على نطاق أوسع ومتيسرة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية؛
- إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني، سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛
- كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع؛
- بذل قصارى الجهد لضمان بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والشروع في الخفض المطلوب لانبعاثات غازات الدفيئة؛

- تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛
- الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذا تاما؛
- وقف الاستغلال غير المستدام لموارد المياه، بوضع استراتيجيات لإدارة المياه؛
- تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان؛
- كفالة حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتسلسل الجينوم البشري؛
- الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛
- اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا؛
- إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون؛
- تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومعالجة مشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل، بصورة شاملة وفعالة باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل؛

باء – القضاء على الفقر وتوفير سبل المعيشة المستدامة

٢٢٢ – ينبغي أن يستفيد الفقراء من التنمية المستدامة. وهناك اعتراف عام في البيانات والإعلانات الوزارية الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة بأن مساعدة الفقراء على الخروج من الفقر والعيش حياة مُرضية يشكل أحد التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة. وأكد البيان الوزاري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن أية اقتراحات لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن تتضمن برامج ذات أولوية لتقديم مساعدة خاصة إلى أشد السكان والبلدان فقرا، مع الاعتراف بالأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية التي تُحدث الفقر(٥٥).

٢٢٣ – وتعيش أعداد كبيرة من السكان المعدمين في مناطق يشتد فيها الإجهاد الإيكولوجي، وتعتمد مجتمعاتهم اعتمادا قويا على سخاء الطبيعة. وتدهور بيئتهم الطبيعية يهدد بشدة قدرتهم على سد احتياجاتهم الأساسية. وفي الظروف العادية لا تشكل الإجراءات المنفصلة الرامية إلى سد الاحتياجات الأساسية برنامجا للتنمية المستدامة. ويتعين على التدخلات الرامية إلى القضاء على الفقر بصورة دائمة أن تسعى إلى التنمية القائمة على المجتمع المحلي، مع مراعاة الاعتماد الطبيعي للمجتمع المحلي على البيئة. وتدعو الحاجة إلى الجمع بين برامج مكافحة الفقر وبرامج إدارة الموارد في إطار موحد على جميع المستويات ابتداء من قاعدة المجتمع المحلي وانتهاء بالمجتمع العالمي. وينبغي النظر إلى الإجراءات الواردة

أدناه في هذا السياق الأوسع نطاقا. وينبغي التعهد بالتزامات والاتفاق على مبادرات تهدف إلى ما يلي:

الحد من الفقر في المناطق الريفية، وتحقيق استدامة الزراعة، والأمن الغذائي

- تحسين إنتاجية الأراضي وموارد المياه في ميدان الزراعة، والعناية بالغابات، ومصائد الأسماك الحرفية وما إليها، خاصة باتباع النهج القائمة على المجتمع المحلي؛
- تحسين فرص الوصول إلى الماء واستخدامه بفعالية، خاصة على مستويات المجتمع المحلي ومصبات الأنهار وأحواضها؛
- النهوض بالتنمية الريفية عن طريق إدخال تعديلات في حيازة الأراضي تعترف بالنظم التقليدية لإدارة الموارد والأملاك العامة وتحميها؛
- استحداث وتعميم تكنولوجيا مأمونة وفي المتناول من أجل زيادة الإنتاجية والإدارة الإيكولوجية، لا سيما في المناطق التي تعاني من الإجهاد الإيكولوجي، والفقر المزمن؛
- زيادة وفرة الغذاء في المناطق التي يُنتج فيها، مما يقلل من كلفة النقل والاعتماد الزائد على الأسواق الدولية؛
- العمل على تعميم برامج للتثقيف والإرشاد في المناطق الريفية، لفائدة الريفيين الفقراء بصفة خاصة؛
- تعزيز الهياكل الأساسية ونظم للائتمان في الأرياف لصالح الريفيين الفقراء؛
- وقف الاتجاه التنازلي للتمويل المقدم من القطاع العام لصالح البحوث الزراعية والزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛
- ضمان وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق على قدم المساواة ودون تمييز؛
- وضع نهج بمشاركة سائر أصحاب الشأن، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، لتحسين إيصال التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية إلى صغار المزارعين وسكان الأرياف الفقراء؛

الحد من الفقر في المدن والتنمية المستدامة للمستوطنات الحضرية

- توسيع نطاق الحيازة المضمونة لكي تشمل سكان المدن الفقراء، باعتبار ذلك عنصرا حيويا في تحسين فرص الحصول على المأوى والخدمات الاجتماعية الأساسية، وخلق

رؤوس الأموال الخاصة، وزيادة فرص العمل وتوفير فرص الحصول على الائتمانات وموارد الدخل؛

- وضع وتمويل وتنفيذ استراتيجيات سليمة لإدارة النفايات الصلبة، مع التركيز تركيزا قويا على التقليل من النفايات وإعادة تصنيعها؛
- تقديم حوافز للمبادرات الصغيرة الحجم لإعادة تصنيع النفايات في البلدان النامية، التي من شأنها أن تسهم في إدارة النفايات في المدن وتوفر موارد دخل؛
- تنفيذ استراتيجيات نقل تعكس الظروف الوطنية والمحلية الخاصة، بحيث تزيد من فعالية النقل وراحته فضلا عن تحسين نوعية الهواء والصحة العامة في المدن؛
- الشروع في مبادرة عالمية للوقود الخالي من الرصاص، بغية التخفيض التدريجي من الرصاص في البترين، والحد من الكبريت والبترين العطري في الوقود سعيا لتحسين نوعية الهواء.

جيم - تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة

٢٢٤ - تدعو الحاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة في استخدام الموارد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد السواء. وينبغي أخذ التزامات والاتفاق على مبادرات بشأن العمل لتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين باستخدام الوسائل التالية:

- زيادة الفعالية في استخدام الطاقة والموارد أربعة أضعاف في البلدان المتقدمة النمو في العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة، مع إمكانية زيادة الفعالية في استخدام الموارد عشرة أضعاف في البلدان المتقدمة النمو على المدى البعيد؛
- تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها عن طريق مبادرات من قبيل الاتفاق العالمي ومبادرة الإبلاغ العالمية، وأدوات مثل محاسبة الإدارة البيئية والإبلاغ البيئي؛
- تنفيذ برامج مساعدة لتحسين إنتاجية الصناعة وقدرتها على المنافسة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة في الصناعات القادرة على استيعاب عدد كبير من العمال أو التي لها أثر محسوس على البيئة؛
- مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، عن طريق برامج المعلومات والتدريب، على الاستفادة من الفرص التجارية الناجمة عن زيادة وعي المستهلكين بالاستهلاك المستدام؛

- تقديم حوافز لمؤسسات البحث والتطوير التي تمولها الصناعات والقطاع العام للدخول في تحالفات استراتيجية من أجل تحسين الأبحاث في مجال تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وتطويرها، وتعجيل عملية تسويق ونشر هذه التكنولوجيا؛

- تشجيع الصناعة على اتخاذ مبادرات طوعية، تشمل إصدار الشهادات، مثل معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٠٠٠ ١٤؛

- تشجيع التصميم الإيكولوجي للمنتجات ووضع العلامات الإيكولوجية وغير ذلك من أدوات إعلام المستهلكين التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وإمكانية التحقق منها، مع كفالة عدم استخدامها كعوائق تجارية خفية[٥٦]؛

- تحسين دور وسائط الإعلام وغيرها من أدوات إعلام الجمهور في زيادة وعي المستهلك بالقضايا المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وعلى الأخص بالمنتجات والخدمات ''الخضراء''؛

- تشجيع الاستهلاك المستدام من خلال الإجراءات الحكومية، بما فيها الحسابات الوطنية ''الخضراء''، والإصلاح الضريبي الذي يُؤثر صيانة الموارد وتدابير الشراء ''الخضراء''.

دال - تعزيز الصحة عن طريق التنمية المستدامة

٢٢٥ -يمكن معالجة كثير من المشاكل الصحية عن طريق القضاء على الفقر وعن طريق الاستهلاك المستدام. وستعقد منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا اجتماعا بشأن الصحة والتنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ستتم فيه صياغة مزيد من الأفكار العملية. وينبغي أخذ التزامات والاتفاق على مبادرات تهدف إلى الحد من المشاكل البيئية التي تهدد بشكل خطير صحة البشر، وكذلك إلى معالجة الصحة من زاوية تمكين الناس من المشاركة الفعلية في التنمية المستدامة عن طريق ما يلي:

- ضمان وصول الفقراء إلى الماء المأمون والقليل الكلفة وإلى خدمات إصحاح مناسبة؛

- الحفاظ على النوعية الكيميائية والبيولوجية لموارد المياه في حدود معايير مقبولة؛

- تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل التخلص تدريجيا من الرصاص في البترين والتقليل من كميات الكبريت والبترين العطري في الوقود ومن الجسيمات المنبعثة من عوادم المركبات؛

- الشروع في برامج إقليمية لتحسين نوعية الهواء داخل المنازل، بوسائل منها استبدال الأشكال التقليدية لوقود الكتلة الحيوية والفحم بأشكال نظيفة وفي المتناول؛
- تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية للسلامة في مجال الغذاء وتربية الحيوانات، بما يتمشى مع مدونة لجنة دستور الأغذية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛

هاء – الوصول إلى الطاقة وفعالية استخدامها

٢٢٦ -يمكن للوصول إلى الطاقة أن يؤثر تأثيرا عميقا على قدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة. وعلى المدى القصير يمكن أن تؤدي الجهود الرامية إلى ترشيد استخدام الطاقة والتشجيع على استخدام ونقل التكنولوجيا المقتصدة في استخدام الطاقة دورا إيجابيا. وعلى مدى أطول، لا بد من تخصيص نصيب أكبر لمصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة المستخدم، وتغيير أنماط الاستهلاك، وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتطورة. وينبغي أخذ التزامات والاتفاق على مبادرات لتحسين فرص الوصول إلى خدمات الطاقة الأنظف وزيادة الاقتصاد في الطاقة، عن طريق ما يلي:

- إقامة تحالف عالمي بشأن مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة التقليدية النظيفة والمقتصدة لتوفير خدمات الطاقة لنصف عدد الذين لا تتوافر لهم حاليا خدمات الطاقة الحديثة وهم بليونان من الأشخاص يسكن معظمهم في المناطق الريفية والنائية من البلدان النامية؛
- الشروع في مبادرة عالمية للتشجيع على استخدام الغاز الطبيعي، لا سيما في المناطق الحضرية من البلدان النامية؛
- تشجيع الترتيبات الابتكارية لتمويل الطاقة في المناطق الريفية، بما في ذلك التمويلات الصغيرة والصناديق المتجددة، والترتيبات التعاونية والحوافز في شكل اتفاقات ترخيص؛
- تطوير وتعميم تكنولوجيات الطاقة المتجددة لزيادة نسبة الطاقة المتجددة في إنتاج واستهلاك الطاقة ولإسراع خُطى التنمية، ونشر التكنولوجيات المقتصدة في الطاقة واستخدامها[٥٦]؛
- تحسين التعاون بين البلدان الكبرى المستهلكة للنفط والبلدان المنتجة له للحد من تقلبات العرض والطلب في الأسواق الدولية.

واو – الإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

٢٢٧ –قد يبلغ تدهور الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، في بعض الحالات، مستويات حرجة إذا تم تجاوزها انهارت قدرة الطبيعة على التكيف وأصبح الانتعاش صعبا بل مستحيلا. لذا يلزم التعجيل بوضع إطار من المبادئ للإشراف العالمي من أجل حماية بيئة الأرض مع تلبية الاحتياجات والتطلعات الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان والشعوب. وينبغي التعهد بالتزامات والاتفاق على مبادرات لوقف التدهور الحالي للبيئة الطبيعية وعكس اتجاهه بالقيام بما يلي:

- تحسين المؤشرات والبيانات المتعلقة بتدهور التربة وبتحسين نوعيتها من أجل تقييم تلك العمليات وآثارها وإدارتها؛
- تحديد حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد البيولوجية من أجل ضمان المساواة في الاستفادة من مزايا استخدام المواد الوراثية؛
- التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي يعوق نقص الأموال تنفيذه حاليا وضرورة القيام باستثمارات كبيرة للتصدي لمصادر التلوث البرية؛
- تحسين إدارة المحميات البحرية والساحلية وزيادة عددها، نظرا لأن المحميات أو ''المناطق المحرمة'' أظهرت أنها تزيد من تنوع الكائنات البحرية وإنتاجيتها؛
- إدراج الزراعة ضمن الجوانب الأخرى لإدارة الأراضي وحفظ البيئة الإيكولوجية من أجل تشجيع كل من الاستدامة البيئية والإنتاج الزراعي؛
- تحسين السياسات والقوانين من أجل إتاحة اتباع نهج أكثر انتظاما إزاء التنمية المستدامة للجبال، ومعالجة قضايا مثل حقوق الملكية، والحوافز الاقتصادية، والتمكين السياسي والمحافظة على التراث الثقافي بصورة متكاملة؛
- حل القضايا المتعلقة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وبتحميل سفن الصيد ما يفوق طاقتها؛
- تحسين التعاون والتنسيق، والتداؤب فيما بين المنظمات الدولية والأجهزة المعنية بالغابات، في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛
- إدارة خطر الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والكوارث الطبيعية مع التأكيد على استراتيجيات التأهب قبل الكوارث، والتخفيف من حدتها، وتقييم درجة التعرض

لها، والتكيف معها وغير ذلك من التدابير الرامية إلى الحد من الخسائر البشرية والاقتصادية.

زاي – إدارة موارد المياه العذبة في العالم

٢٢٨ – يعد تنفيذ استراتيجيات التنمية المتكاملة، واستخدام موارد المياه العذبة وإدارتها، كما ونوعا، أمرا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي التعهد بالتزامات والاتفاق على مبادرات من أجل زيادة استخدام موارد المياه العذبة وإدارتها بصورة مستدامة عبر القيام بما يلي:

- اعتماد نهج أحواض الأنهار ومستجمعات المياه إزاء إدارة المياه، مع إدماج المحافظة على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الأخرى مثل التربة، والغابات، والأراضي الرطبة والجبال؛

- سن قوانين متعلقة بالمياه وإنفاذها وتعزيز الإدارة المحلية للمياه والقدرات في مجال الخدمات؛

- إنشاء أشكال جديدة من الشراكة بين الشركات الوطنية والدولية التابعة للقطاع الخاص، والتعاونيات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحسين مستوى تزويد المستخدمين بالموارد المائية بصورة فعالة ومتكافئة؛

- تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على صعيد النظم المشتركة للموارد المائية من أجل تعزيز تخصيص المياه بشكل فعال ومتكافئ وتوحيد نظم تصريف المياه؛

- تقديم المساعدة الإنمائية والتعاون التقني من أجل بناء القدرات في مجال إدارة المياه، وتوزيعها واستخدامها بصورة مستدامة، ومساعدة المؤسسات المحلية والإقليمية على إيجاد حلولها ووضع نماذجها الخاصة بها؛

- توسيع قدرات البلدان على الحد من آثار الفيضانات والجفاف من خلال إدارة المخاطر والمياه بصورة أفضل، وتحسين التعاون فيما بين المنظمات التي تعنى بإدارة الكوارث والمياه؛

- تقديم حوافز للمؤسسات الزراعية من أجل رصد استخدام المياه ونوعيتها وتحسين الفعالية والحد من التلوث.

حاء – المالية ونقل التكنولوجيا

٢٢٩ – تشكل تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية والاستثمارات، بما فيها الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا، أساس النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وينبغي النظر في مقترحات العمل بشأن تمويل التنمية المستدامة المبينة أدناه بالارتباط مع نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في مونيتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢. وينبغي التعهد بالتزامات والاتفاق على مبادرات من أجل تحسين إتاحة الموارد المالية والتكنولوجيا للتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بالقيام بما يلي:

- المسارعة إلى عكس اتجاه التدهور الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية، بالتزام البلدان المتقدمة بإعطاء الأولوية لتحقيق الهدف الذي رسمته الأمم المتحدة بشأن تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة؛

- زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، كأن تُربط هذه المساعدة بتحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما الأهداف المتعلقة بالفقر، المتفق عليها في قمة الألفية وغيرها من منتديات الأمم المتحدة كمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا؛

- مواصلة تحسين تنسيق المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل ضمان استخدام الموارد المالية المحدودة بفعالية، بالتعاون الوثيق مع البلدان المستفيدة؛

- تقديم حوافز إلى القطاع الخاص من أجل زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما تلك البلدان التي لم تستطع جذب هذه التدفقات؛

- تهيئة بيئة محلية تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك وجود مؤسسات مالية قوية وسياسات مالية وضريبية سليمة، وحقوق ملكية مضمونة، ومساءلة مالية ونظم إبلاغ، وأسواق للتأمين؛

- مواصلة تنفيذ وتوسيع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كخطوة كبيرة إلى الأمام من أجل مزيد من الاستقرار في مجال التدبير المالي؛

- بمساعدة المانحين، تعزيز الآليات المتعلقة بتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها، بما في ذلك تعزيز خدمات الاستشارة التقنية، ودعم التسويق، والمشورة القانونية، والمرافق والخدمات المتعلقة بالبحث والتطوير والمختبرات، والمساعدة في وضع

المشاريع والتفاوض بشأنها، والاستعانة بمصادر خارجية والوساطة في مجال التكنولوجيا؛

- تقديم الحوافز إلى الشركات والشركات عبر الوطنية الكبرى من أجل تيسير حصول المقاولات الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيات السليمة بيئيا، كأن تُدرج هذه المقاولات وتدعم ضمن شبكات الإنتاج والتوريد؛
- إنشاء آليات لمعالجة قضايا صكوك البراءة المتعلقة بنقل التكنولوجيات الحيوية إلى البلدان النامية.

طاء – مبادرات التنمية المستدامة من أجل أفريقيا

٢٣٠ – لاحظ البيان الوزاري الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة للمنطقة الأفريقية، بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه أزمات اجتماعية واقتصادية متعددة. فلا يزال معظم البلدان في المنطقة الأفريقية مهمشين ومتأثرين سلبيا بالعولمة. وأدى نقص الفرص الكافية لدخول المنتجات الأفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة إلى الحد من إمكانية وجود موارد للتنمية المستدامة في أفريقيا. وتواجه أفريقيا أزمة متفاقمة في مجال الصحة العامة، لها أيضا عواقب وخيمة على التنمية. ولا تزال بلدان منطقة أفريقيا تتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية ورأسمال القطاع الخاص الأجنبي بمستويات متدنية للغاية. وفي أفريقيا، لم تحقق برامج المعونة الدولية الطويلة الأجل الأهداف الإنمائية التي أنشئت من أجلها[٥٥]. وينبغي التعهد بالتزامات والاتفاق على مبادرات لدعم التنمية المستدامة في أفريقيا بالقيام بما يلي:

- مساعدة البلدان الأفريقية في تعزيز التعاون الإقليمي؛
- إطلاق برامج جديدة وشاملة لبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا وتمويل التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات الفقر والجوع، والصحة، وحماية البيئة وإدارة الموارد؛
- إطلاق مبادرة لمضاعفة الإنتاج الزراعي في أفريقيا ضمن إطار زمني معقول؛
- إعادة تشكيل المعونة الدولية وتحديد مستويات ملائمة وفعالة لتقديم المعونة من أجل خفض درجة الاعتماد، والتشجيع على تحقيق الأهداف الأولية للتنمية الاجتماعية، مثل مياه الشرب النقية، والتعليم الأساسي للكتابة والقراءة والرعاية الصحية الأساسية، وتعزيز الجهود الرامية إلى جعل الاقتصادات الأفريقية أكثر استقرارا وقدرة على المنافسة[٥٥]؛
- تقديم موارد مالية جديدة وإضافية؛

- وضع تدابير جديدة تضمن للبلدان الأفريقية إمكانيات الحصول على التكنولوجيات المناسبة والسليمة بيئيا؛
- تحسين شبكات النقل العام وتوسيعها في البلدان الأفريقية؛
- تشجيع تطوير المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على الصناعة المرتبطة بالزراعة بمشاركة مباشرة للمجتمعات المحلية المعنية؛
- دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ياء – تعزيز نظام التدبير الدولي للتنمية المستدامة

٢٣١ – ستشكل النتائج الموضوعية للقمة أساسا لتحديد نظام أكثر قوة واتساقا للتدبير الدولي للتنمية المستدامة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لإجراء إصلاحات مؤسسية.

٢٣٢ – وبالنسبة للتنمية المستدامة، ينشأ العديد من مواطن القصور على المستوى المؤسسي للنظام الدولي الحالي من اتباع نهج غير مترابط، مما يعكس هياكل صنع القرار على الصعيد الوطني والتمثيل في الهيئات الإدارية الدولية. ويؤدي ذلك، من منظور التنمية المستدامة، إلى تداخل الولايات المسندة إلى الأمانات وتعدد المبادئ التوجيهية للأنشطة التنفيذية على الصعيد الميداني. ومما يجعل المشكلة أصعب تعقيد الهيئات الإدارية، والاختلافات العضوية، واختلاف عمليات صنع القرار. وتجعل هذه العوامل عملية التنسيق بين الهيئات الحكومية الدولية أمرا معقدا أيضا. وهذه صعوبات حقيقية لكن يمكن التغلب عليها.

٢٣٣ – وعند النظر في مسألة تدبير التنمية المستدامة، أي في الهيئات والمؤسسات الإدارية في الميدان الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، يتمثل الهدف المطلق في ضمان التماسك، وتكامل السياسات، والحد من التداخل وتعزيز التنفيذ. وفي السنوات الأخيرة، أنجز الكثير من أجل معالجة هذه المسائل. فقد تحسن الحوار بين مختلف الهياكل – على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الأمانة. وأدت برامج الإصلاح إلى تحسين التنسيق، لا سيما على الصعيد القطري. وأضحى التعاون بين الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مستوى لم يسبق له مثيل في مجال متابعة نتائج المؤتمرات والقمم الكبيرة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. ونشأ حوار موضوعي بين اللجان الوظيفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس ذاته. وزاد المجلس من تفاعله مع الوكالات المتخصصة لا سيما مع مؤسسات بريتون وودز. وبالتالي أصبح المجلس منتدى فعالا لمعالجة القضايا الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية بصورة متكاملة. ومؤخرا ، نشأ تعاون وثيق بين

الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للتمويل لأغراض التنمية.

٢٣٤ -وتقتضي مواصلة تعزيز العملية الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، وقدرات الأمانات المتصلة بها، بعض العناصر الأساسية والمترابطة. وقد اقتبست بعض هذه العناصر المذكورة أدناه من التوصيات المقترحة في العمليتين التحضيرتين الإقليمية ودون الإقليمية لمؤتمر القمة.

٢٣٥ -وتدعو الحاجة إلى تعزيز العملية الحكومية الدولية في الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، مع مراعاة التجربة التي تطورت، على مدى السنوات التسع الأخيرة، في إطار لجنة التنمية المستدامة. وبصورة خاصة تدعو الحاجة إلى ما يلي:

- التشجيع على اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في مجال وضع السياسيات وصنع القرارات على الصعيد العالمي، والإقليمي والوطني، وفي مجال السياسات والممارسات التي تنهجها المؤسسات والشركات الدولية وغيرها من الجهات ذات المصلحة؛
- التأكيد أكثر على التنفيذ العملي للتنمية المستدامة من خلال العمل التعبوي، ووضع المبادئ التوجيهية التنفيذية، وتبادل التجارب، ورصد التقدم المحرز؛
- تشجيع زيادة تماسك العمل الذي تضطلع به الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة من خلال تحسين التنسيق بين الإدارات على الصعيد الوطني؛
- تعزيز الشراكات على جميع المستويات، وإشراك الحكومات، والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات ذات المصلحة من أجل إيجاد حلول عملية واتباع نهج جديدة إزاء قضايا محددة للتنمية المستدامة؛
- تشجيع زيادة تنسيق السياسات فيما بين اللجان الوظيفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تعنى بمختلف جوانب التنمية المستدامة، وتطوير حوارها مع المجلس والجمعية العامة.

٢٣٦ -وثمة حاجة إلى تحسين نظام التدبير الدولي لشؤون البيئة. ففي المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي عقد في مالمو، بالسويد، في أيار/مايو ٢٠٠٠، تم الاتفاق على أن يستعرض مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الاحتياجات اللازمة لزيادة تعزيز الهيكل المؤسسي لتدبير شؤون البيئة

على الصعيد الدولي. ومتابعة لهذا القرار في ٢٠٠١، أنشأ مجلس إدارة البرنامج البيئي فريقا عاملا من الوزراء وممثليهم يعنى بالتدبير الدولي لشؤون البيئة، أسندت إليه مهمة إجراء تقييم شامل على مستوى السياسات لمواطن القصور المؤسسية، والاحتياجات والخيارات المقبلة لتعزيز هذا التدبير، بما في ذلك تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويتوقع أن يقدم مجلس إدارة البرنامج البيئي نتائج عملية التدبير الدولي لشؤون البيئة إلى لجنة التنمية المستدامة بصفتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة.

٢٣٧ - وينبغي تعزيز القدرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة على دعم التنمية المستدامة بطريقة منسقة ومتداعمة بشكل أفضل. ولذلك ينبغي القيام بما يلي تحقيقا لهذا الهدف:

- تشجيع اتخاذ ترتيبات عملية المنحى ومرنة في مجال التنسيق بين الأمانات (أفرقة العمل المواضيعية، والتواصل الشبكي، ومنظمو المهام) والبرمجة المشتركة، مع التركيز على التنفيذ، في سياق العملية الجارية لإصلاح لجنة التنسيق الإدارية؛

- تحسين المساهمات العملية لمؤسسات الأمم المتحدة في الجهود الوطنية المبذولة في مجال التنمية المستدامة مع الاستفادة من التجربة المكتسبة في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

- ضمان مساعدة منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية على تجاوز النهج التجزيئي إزاء التنمية الوطنية وتناول السياسات الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية بطريقة أكثر تماسكا (انظر A/56/320، الفقرة ٢٥) وفي الآن ذاته ضمان ملكية البلدان للمشاريع وقيادتها لها بشكل تام؛

- إنشاء روابط أوثق في مجال البرمجة بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها؛

- إنشاء شراكات أقوى مع القطاع الخاص، والسلطات المحلية، والأوساط العلمية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات الكبرى؛

- إقامة شراكات مع الأطراف الفاعلة من غير الدول في البلدان النامية والبلدان المتقدمة في المجال الشاسع للتنمية المستدامة، انطلاقا من الجزء التنسيقي للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١، الذي أعطى فيه المجلس توجيهات لبناء الشراكات بين الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات المصلحة، بالإضافة إلى الجمعية العامة التي يتوقع أن تقدم، في دورتها السادسة والخمسين،

توصيات بشأن سبل تحسين التعاون مع الأطراف الفاعلة من غير الدول في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣٨ - وينبغي تحسين قدرات المؤسسات الإقليمية في مجال التنمية المستدامة. ومن الخيارات التي يمكن النظر فيها ما يلي:

- تحسين تنسيق الأنشطة ذات الصلة بين المنظمات، والمؤسسات والأطراف ذات المصلحة الرئيسية؛
- مواصلة إدراج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل اللجان الإقليمية، مما قد يحول هذه اللجان في الواقع إلى لجان إقليمية للتنمية المستدامة؛
- إقامة مزيد من الروابط المباشرة بين اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية، والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي؛
- تعزيز قدرة المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز الخطة العالمية للبيئة وتيسيرها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وسياسات التنمية المستدامة وبرامجها على الصعيد الإقليمي؛
- تعزيز قدرة المكاتب الإقليمية للبرنامج البيئي على التعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية؛
- الاستفادة أكثر من اللجان الإقليمية من أجل تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية للتنمية المستدامة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٢٣٩ - وينبغي تحسين مساهمة المؤسسات المالية والتجارية الدولية في التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالمسائل العامة للتماسك والتعاون، تتناول عملية تمويل التنمية حاليا دور هذه المؤسسات بتفصيل أكثر. وفي سياق التنمية المستدامة، ينبغي لهذه المؤسسات أن تواصل جهودها الرامية إلى ما يلي:

- إدراج تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل ضمن السياسات، والأطر القطرية والمبادئ التنفيذية، مع ضمان توافق أنشطة هذه المؤسسات مع أولويات البلدان المستفيدة؛

- العمل على أن تولي سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي يشجعها صندوق النقد الدولي الاعتبار الواجب لأولويات البلدان المستفيدة في مجال التنمية وتفادي الآثار السلبية على البيئة والتنمية الاجتماعية؛

- اتخاذ خطوات ملموسة لجعل الهياكل المعنية بالتدبير وإجراءات صنع القرار أكثر انفتاحا وشفافية، مع تشجيع مشاركة أكثر فعالية للبلدان المستفيدة؛

- تعزيز المشاركة التامة والفعالة والمتكافئة لجميع بلدان منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها تحسين القدرات الوطنية للبلدان النامية على المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية مع إدراك أفضل للعلاقة القائمة بين التجارة والبيئة وآثارها على التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

٢٤٠ - وستتطلب المبادرات البرنامجية التي ستنبثق عن مؤتمر القمة قدرا من التكامل على صعيد حدود اختصاصات المؤسسات القطاعية. وقد تتطلب أيضا المشاركة التامة للمجتمع المدني والقطاع الخاص. لذلك سيلزم وضع هياكل ابتكارية للتنسيق والتدبير لتنفيذ هذه البرامج بالاستفادة من تجربة التطورات الأخيرة من هذا القبيل في مجالات مثل الصحة وتكنولوجيا المعلومات.

٢٤١ - ويقوم التعاون التقني بدور حاسم في تلبية الاحتياجات في مجال بناء القدرات. ومن المبادئ التوجيهية الأساسية لبرامج تطوير القدرات وجود الأموال بقدر كاف وبصورة مستمرة، وتعزيز الملكية القطرية، وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب، والتحول إلى النهج البرنامجية، والتحول إلى البرمجة في الأجل الطويل مع التركيز على الاستدامة، وزيادة التأكيد على الشراكات، وإشراك الجهات ذات المصلحة في الأجل الطويل. وفي هذا الإطار، تشمل بعض المجالات الحاسمة لبناء القدرات ما يلي:

- اتباع النهج الشاملة لعدة قطاعات إزاء وضع السياسات (أو الرؤى) والخطط الوطنية للتنمية المستدامة؛

- اتباع النهج القائمة على المشاركة، والمتعددة الجهات ذات المصلحة إزاء الحوار والتخطيط، مع التركيز على الاستماع لآراء المزيد من الفئات الأكثر تهميشا وضعفا والاستجابة لهذه الآراء، والربط بين السياسات المتبعة على الصعيدين المحلي والوطني وصنع القرار؛

- تحليل السياسات والقدرة على الإدارة، بما في ذلك التحليل المتعدد القطاعات والتخصصات لقضايا السياسات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، ونهج التخطيط المتعدد الأبعاد والنهج والأدوات التقييمية، بما في ذلك التقييم الاستراتيجي للبيئة؛

- القدرة على التفاوض والتنفيذ، لضمان المشاركة الفعالة في وضع الاتفاقات والصكوك الدولية في المجال البيئي والاقتصادي؛

- القدرة على تنسيق المعونة وإدارتها، بما في ذلك القدرة على الإدارة الفعالة للبرامج واتباع النهج على صعيد القطاعات؛

- تطوير القدرات في نهج الرصد والتقييم، لدعم التعلم وتحسين إدارة القطاع العام وأدائه، بما في ذلك اتباع النهج القائمة على المشاركة ومؤشرات التنمية المستدامة والتقنيات النوعية التكميلية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٤) بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تنوع المناخ (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢)؛ واتفاقية التنوع البيولوجي (انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (القانون البيئي ومركز الأنشطة البرنامجية للمؤسسات)، حزيران/يونيه ١٩٩٢)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠).

(٥) تستند جميع البيانات في هذا القسم إلى بيانات وردت في أعداد مختلفة من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم (منشورات الأمم المتحدة).

(٦) انظر التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٠ (ESA/P/WP.165)، الأمم المتحدة، ٢٠٠١، والتوقعات السكانية العالمية حتى عام ٢١٥٠ (١٩٩٨).

(٧) انظر البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠١ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠١).

(٨) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ (نيويورك وأكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٨).

(٩) انظر موقع البنك الدولي المتعلق بالفقر على العنوان: www.worldbank.org/poverty/data/trends/index.htm.

(١٠) انظر البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠١ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠١).

(١١) انظر موقع البنك الدولي المتعلق بالفقر على العنوان: www.worldbank.org/poverty/data/trends/mort.htm.

(١٢) انظر منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عام ٢٠٠١ (روما، ٢٠٠١).

(١٣) انظر منظمة الأغذية والزراعة، المرجع السابق؛ E/CN.17/2000/7.

(١٤) انظر منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، والتقييم العالمي لإمدادات المياه والصرف الصحي في عام ٢٠٠٠ (جنيف ونيويورك، ٢٠٠٠).

(١٥) انظر E/CN.17/2001/PC/13، الفقرة ١٠. ويقدر تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الأغذية والزراعة أن حوالي ٦٠ مليون شخص في ٣٣ بلدا يواجهون حاليا حالات غذائية طارئة متفاوتة الخطورة بسبب القلاقل الاجتماعية و/أو الكوارث المناخية؛ انظر منظمة الأغذية والزراعة، المحاصيل الغذائية والنقص الغذائي (روما، ٢٠٠١)، في الموقع التالي: http://www.fao.org/WAICENT/faoinfo/economic/giews/english/fs/fstoc.htm.

(١٦) انظر منهاج عمل بنوم بنه الإقليمي بشأن التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، نتائج اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية المعقود في بنوم بنه، من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(١٧) تقديرات منظمة الأغذية والزراعة على أساس إجمالي المصيد البحري؛ وثمة اتفاق جديد يحتمل أن يكون مهما للتصدي للأزمة المتعلقة بمصائد الأسماك العالمية ويتمثل في اعتماد منظمة الأغذية والزراعة في مطلع ٢٠٠١ لخطة عمل دولية غير ملزمة قانونا لمنع صيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه والحد منه والقضاء عليه، في كل من أعالي البحار وداخل المناطق الاقتصادية الخالصة.

(١٨) انظر منظمة الأغذية والزراعة، تقييم الموارد العالمية من الغابات لعام ٢٠٠٠ (روما، ٢٠٠٠)؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم، ٢٠٠١ (روما، ٢٠٠١).

(١٩) انظر، على سبيل المثال، Status of Coral Reefs of the World: 2000, Clive Wilkinson, ed. (Queensland, Australia, Australian Institute of Marine Science, 2000).

(٢٠) انظر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تقرير التقييم الثالث، المجلد الأول، تغير المناخ عام ٢٠٠١: الأساس العلمي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١).

(٢١) انظر منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عام ٢٠٠١ (روما، ٢٠٠١).

(٢٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٩ (E/2000/29)، الفصل الأول، القسم باء، المقرر ٤/٨، الفقرتان ٣ و ٩.

(٢٣) انظر (Panos, 2001) *"Food For All: Can Hunger be Halved*?" .

(٢٤) تستند مؤشرات الفقر الحضري إلى تعريفات محلية؛ انظر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن في العالم لعام ٢٠٠١.

(٢٥) انظر توقعات التحضر في العالم: تنقيح عام ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 01.XIII.11).

(٢٦) أرقام شعبة السكان بالأمم المتحدة.

(٢٧) استنادا إلى تقرير منظمة الصحة العالمية بصفتها منظِّمة المهام للفصل ٦ (حماية صحة الإنسان وتعزيزها) في جدول أعمال القرن ٢١.

(٢٨) انظر Rosalyn McKeown, PH.D, with assistance from Charles A. Hopkins and Regina Rizzi, "Education for Sustainable Development Tool Kit" (University of Tennessee, Ccenter for Geography and Environmental Education).

(٢٩) ''العامل ٤'' و ''العامل ١٠'' يشيران إلى مقترحات تقدم بها فريق غير رسمي من الخبراء الدوليين بالبيئة والتنمية لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة والموارد بمعدل ٤ و ١٠ مرات على التوالي.

(٣٠) نجح الاتحاد الأوروبي، مثلا، في تحقيق نمو اقتصادي هام في التسعينيات بدون وقوع زيادات كبيرة في استهلاك الوقود الأحفوري، مبرهنا بذلك على إمكانية الفصل بين النمو الاقتصادي والضغط البيئي؛ وزادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من تعزيزها لهذا المفهوم وجعلت من فصل الضغط البيئي عن النمو الاقتصادي التحدي الرئيسي لها.

(٣١) البيان الوزاري الصادر عن اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للمنطقة الأوروبية، المعقود في جنيف، في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٣٢) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''الوسائل الاقتصادية لمكافحة التلوث وإدارة الموارد الطبيعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: دراسة استقصائية'' (ENV/EPOC/GEEI(98)35/REV1/FINAL)؛ والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، خمس سنوات بعد ريو: ابتكارات في مجال السياسة البيئية (لندن، ١٩٩٧).

(٣٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٩ (E/1998/29)، الفصل الأول، القسم باء، المقرر ٢/٦، القسم باء.

(٣٤) انظر http://www.milleniumassessment.org.

(٣٥) طورت منظمة الأغذية والزراعة عددا من الأساليب والأدوات المقبولة دوليا لتخطيط الموارد الأرضية وإدارتها بصورة متكاملة؛ انظر E/CN.17/2001/PC/13.

(٣٦) انظر قرارا الجمعية العامة ٥٣/٢٤ و ٥٥/١٨٩؛ وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت سنة ٢٠٠٢ أيضا السنة الدولية للسياحة الإيكولوجية.

(٣٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.V.10.

(٣٨) على سبيل المثال، اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال (١٩٩٥)، الذي يتطلب تصديقين آخرين لكي يدخل حيز النفاذ؛ واتفاق منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار (١٩٩٣)، الذي لم يدخل حيز النفاذ بعد؛ ومدونة منظمة الأغذية والزراعة لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية (١٩٩٥)؛ وأربع خطط عمل دولية أخرى غير ملزمة قانونا تم التفاوض بشأنها تحت إشراف الفاو في ١٩٩٩ و٢٠٠٠.

(٣٩) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢ و FCCC/CP/1997/L.7/Add.1.

(٤١) المواد القانونية الدولية، المجلد ٢٦، الرقم ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، الصفحة ١٥١٦.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٥٥٠.

(٤٣) انظر Munich Re, *Topics 2000: Annual Review of Natural Catastrophes*.

(٤٤) لم يُتفق على نموذج واحد لاستراتيجية وطنية في مجال التنمية المستدامة؛ وفي عدد من البلدان النامية، أدرجت فعلا مبادئ التنمية المستدامة في الأطر القطرية الحالية، مثل الاستراتيجيات الوطنية للمحافظة على البيئة، وخطط العمل الوطنية في مجال البيئة، والرؤى الوطنية وجداول الأعمال الوطنية للقرن ٢١.

(٤٥) وتشمل مدونة قواعد السلوك للتجارة الدولية في المواد الكيميائية لعام ١٩٩٤؛ والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للسلامة في التكنولوجيا الإحيائية لعام ١٩٩٥ وعددا من مدونات قواعد السلوك الطوعية في مجال الصناعة والأعمال التجارية التي وضعها البرنامج البيئي؛ وبرنامج العمل العالمي لعام ١٩٩٥ لحماية البيئة البحرية من الأنشطة الأرضية (A/51/116، المرفق الثاني) الذي يوفر آلية دولية تكمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ في تنفيذها للأحكام المتعلقة بالتلوث البحري من مصادر برية. ووضع أيضا عدد من البروتوكولات الجديدة المضافة إلى الاتفاقيات الحالية للبحار الإقليمية.

(٤٦) من بينها: اتفاقية السلامة النووية (١٩٩٤)؛ واتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال (١٩٩٥)؛ واتفاقية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (١٩٩٧)؛ والاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة (١٩٩٧)؛ وبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (١٩٩٧)؛ واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية (١٩٩٨)؛ وبروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن حركة النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود وبالتخلص منها (١٩٩٩) المضاف إلى اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها؛ وبروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (٢٠٠٠)؛ واتفاقية بشأن الملوثات العضوية الثابتة (٢٠٠١). وتعد الاتفاقية الدولية لحماية جبال الألب (اتفاقية الألب) من الأمثلة القليلة للصكوك الدولية الملزمة قانونا المتعلقة بالجبال.

(٤٧) انظر ''الدراسة الاستقصائية لجدول الأعمال المحلي للقرن ٢١''، تقرير أولي اقترحه المجلس الدولي للمبادرات المحلية في مجال البيئة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٤٨) انظر لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بيان صحفي رسمي، مؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٤٩) انظر تقرير اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة المعنون ''Towards a new aid compact'' (ECESA/01/1)، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الجدول ٣؛ متاح في الموقع التالي: (www.un.org/esa/coordination/ecesa/ec-statm.htm).

(٥٠) ورقة معلومات أساسية رقم ١٩، ''إحصاءات التدفقات المالية'' (DESA/DSD/2001/19)، من إعداد شعبة التنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة.

(٥١) صندوق النقد الدولي، أسواق رأس المال الدولية، ٢٠٠١، الجدول ٣-١.

(٥٢) استنادا إلى بيانات يمكن الحصول عليها من موقع البنك الدولي على الإنترنت، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ /http://www.worldbank.org/hipc.

(٥٣) انظر منهاج عمل ريو دي جانيرو، المعنون ''في الطريق إلى جوهانسبورغ ٢٠٠٢''، نتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٥٤) انظر كوي تومسون، ''البرنامج الأوروبي للمعهد الدولي للبيئة والتنمية – الجماعة الأوروبية: المعونة والتنمية المستدامة'' (المعهد الدولي للبيئة والتنمية، ١٩٩٦).

(٥٥) انظر ''نحو ثقافة جديدة للشراكة الدولية'' البيان الوزاري الصادر عن اللجنة التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للمنطقة الأفريقية، نيروبي، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٥٦) انظر البيان الوزاري الصادر عن اللجنة التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للمنطقة الأوروبية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، جنيف، ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.